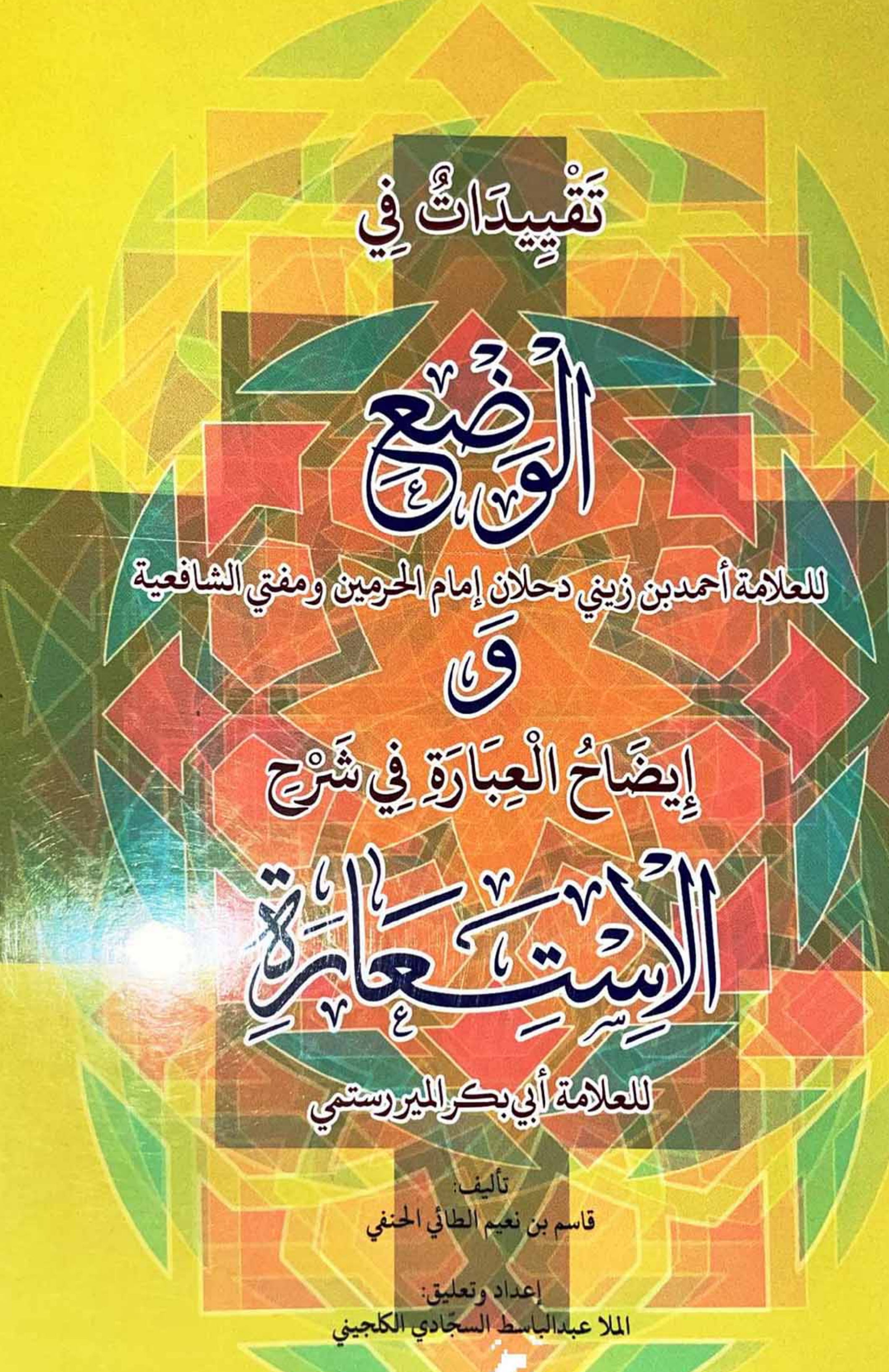


تَقْيِيدَاتٌ فِي

الوَضْعِ

للعلامة أحمد بن زيني دحلان إمام الحرمين ومفتي الشافعية

وَ

إِيضَاحُ الْعِبَارَةِ فِي شَرْحِ

الاِسْتِعَارَةِ

للعلامة أبي بكر المير رستمي

تأليف:

قاسم بن نعيم الطائي الحنفي

إعداد وتعليق:

الملا عبدالباسط السجّادي الكلجيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الوضع و الاستعارة

(تقييدات في الوضع و إيضاح العبارة في شرح الاستعارة)

سرشناسه	دحلان، احمد زینی، ۱۸۱۶؟ - ۱۸۸۶م. Dahlan, Ahmad ibn Zayni
عنوان قراردادی	الاستعاره .شرح
عنوان و نام پدیدآور	تقییدات فی‌الوضع/ احمدبن‌زینی‌دحلال. وایضاح‌العباره‌فی شرح‌الاستعاره للعلامه ابی‌بکر المیررستمی/ تالیف ابونعیم طایی‌الحنفی: الاعداد والتعلیق عبدالباسط السجادی‌الکلجینی.
مشخصات نشر	مریوان: امام ربانی، ۲۰۱۷ م.= ۱۳۹۶.
مشخصات ظاهری	۱۰۴ ص.؛ ۱۴/۵×۲۱/۵ سم.
شابک	۹۷۸ ـ ۶۰۰ ـ ۶۹۶۲ ـ ۴۴ ـ ۳
وضعیت‌فهرست‌نویسی	فیپا
یادداشت	بخشی از کتاب حاضر شرحی بر کتاب «الاستعاره» تالیف ملاابوبکر پیررستم است.
عنوان دیگر	ایضاح‌العباره فی شرح‌الاستعاره للعلامه ابی‌بکرالمیر رستمی.
موضوع	ملاابوبکر پیررستم، قرن ۱۳ق . الاستعاره -- نقد و تفسیر
موضوع	زبان عربی -- معانی و بیان -- متون قدیمی تا قرن ۱۴
موضوع	Arabic language -- Rhetoric -- Early works To ۱۸۰۰
موضوع	Metaphor
موضوع	زبان عربی -- بدیع
موضوع	Arabic language -- Figures of speech
شناسه افزوده	طایی الحنفی، ابونعیم
شناسه افزوده	سجادی کلجینی، عبدالباسط
شناسه افزوده	ملاابوبکر پیررستم، قرن ۱۳ق . الاستعاره. شرح
رده بندی کنگره	PJA۲۰۲۸/د۲۶ت۷ ۱۳۹۶
رده بندی دیویی	۸۰۸/۰۴۹۲۷
شماره کتابشناسی ملی :	۴۷۸۲۱۳۴

تَقْيِيداتٌ فِي

الْوَضْعِ

للعلامة أحمد بن زيني دحلان إمام الحرمين و مفتي الشافعية

وَ

إيضَاحُ الْعِبَارَةِ فِي شَرْحِ

الْاِسْتِعَارَةِ

للعلامة أبي بكر المير رستمي

تأليف:

قاسم بن نعيم الطائي الحنفي

إعداد و تعليق:

الملاعبدالباسط السجّادي الكلجيني



انتشارات امام ربانی



انتشارات امام ربانی

الوضع و الاستعارة

(تقييدات في الوضع و إيضاح العبارة في شرح الاستعارة)

✓ اسم الكتاب (نام كتاب):	الوضع و الاستعارة
✓ التأليف (مؤلفان):	احمد بن زيني دحلان و أبوبكر مير رستمى
✓ الإعداد و التعليق (تهيه و تنظيم):	ملا عبدالباسط سجادى
✓ الطبعة (نوبت چاپ):	الثاني (دوم) ١٣٩٨ـ ٢٠١٩
✓ عدد المطبوع (تيراژ):	٥٠٠ مجلد (جلد)
✓ عدد الصفحات و القطع (تعداد صفحات):	١٠٤ صفحة (صفحه‌ی رقعی)
✓ الناشر (ناشر):	دار الامام الرباني (انتشارات امام رباني)
✓ شابک:	٣ـ ٤٤ـ ٦٩٦٢ـ ٦٠٠ـ ٩٧٨

✓ قیمت: ١٢٥٠٠ تومان - ٣٠٠٠ دینار

تلفن مرکز پخش: ٠٩١٨٩٧٣٦٠٦٦

إيضاح العبارة في شرح

الاِسْتِعارَة

للعلامة أبي‌بكر المير رستمي الكردي

تأليف:

قاسم بن نعيم الطائي الحنفي



انتشارات امام ربانی

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لِمَنْ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

اللّهمَّ مُنْزِلَ القرآن، و السَّبْعِ المَثَان، صَلِّ على مَنْ وُشِّحَ بجواهرِ روائعِ البيان، و بدائع المعَان، سيدِنا محمد سيدِ الإِنسِ و الجانّ، و على آله و صحبهِ أربابِ الكمالِ و العرفان، و سلِّم و باركْ مادام المَلَوان.

و بعد: فيقولُ المفتقرُ إلى ألطاف ربه الغني قاسم بن نعيم الطائي الحنفي: هذا شرحٌ مختصرٌ من كتابي «تحقيق العبارة شرح رسالة الاستعارة» للعلامة أبي بكر المير رستمي «رحمه اللّه تعالى» توخَّيتُ فيه الإيضاحَ و التَّحرير، و الدقة و حُسْنَ التقرير، و لم آلُ جهدا في ذلك، و للّه الحمد على ذلك، أرجو اللّه ربِّي القَبولَ، و النفعَ العميم، و من إخواني الطَّلبةِ الدعاءَ في الليل البهيم، و اللّه المستعانُ، و عليه التُّكلان.

(الحمدُ) هو: الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من إنعام و غيره، فالوصف متضمن واصفا، و هو الحامد، و موصوفا و هو المحمود، و صيغة دالة، و قوله: بالجميل يراد به المحمود به. و قوله: على الجميل الاختياري يراد به المحمود عليه. فهذه أركان الحمد، و لا يلزم منه ذكر جميعها كلما حمد الحامد، و هذا تعريف الحمد الكلي، و ما من حمد صدر من أي حامد كان سواء كان مشتملاً على حروفه أو لا، إلا هو داخل تحت ذاك الكلي.

(لِمَنْ) أي: كائن، أو استقر لمن أي: لذات أو للّه، و على هذا يكون

ليس إِبتداءُ إلٰهيّتِهِ أيسا و الشكر لِمَنْ أيَسَ انتهاءُ ألوهيتهِ ليسا.
و الصَّلاةُ

استعمال الاسم المبهم للتفخيم، و في جواز إطلاقه على اللّه تعالى خلاف، فقد منعه بعضٌ، و أجازه بعضٌ كحفيد السعد، و توقف فيه بعضٌ آخر، و الظرف مُسْتَقَرٌّ و اللامُ للاستحقاق.

(ليس) فعل ماضٍ غير متصرف يعمل عمل كان، و جملة ليس صفة، أو صلة، و الأولى لها محل من الإعراب، و هو الجر، و الأخرى لا محل لها من الإعراب. (إِبتداءُ إلهيتِهِ) المصدر مضاف إلى فاعله، فالاضافة معنوية، و المضاف اسم ليس. (أيسا) أي: وجودا خبره قال الفخر الرازي في تفسيره «الكبير» نقلاً عن القتيبي: و أيسته وجدته. آه. و كتب التنوين في ـ أيسا ـ ألفا؛ لأنّه نونْ ساكنة، و قد انفتحَ ما قبلها كنونِ التأكيد المخففة في قوله تعالى: «لَنَسْفَعَا».

(و الشكرُ) هو: فعل يُنْبىءُ عن تعظيم المُنْعِم بسبب كونه منعما سواءٌ كان هذا الفعلُ فعلَ قَلْبٍ، أو لسانٍ، أو جارحةٍ، و جملةُ الشكرِ معطوفةٌ على جملة الحمد لا محل لها من الإعراب، و إنما جمع المصنف «رحمه اللّه تعالى» بينه و بين الحمد ليحوز أجرهما.

(لِمَنْ) أي: كان، أو مستقر لذات، أو للّه. (أيَسَ) فعل ماض تام بمعنى وجد، و جملته صلة أو صفة. (انتهاءُ ألوهيتهِ) المصدر المضاف إلى معموله الفاعل فاعل. (ليسا) تمييز بمعنى عَدَم، مُحَوَّلٌ عن الفاعل، فالمعنى يكون: وجد و ثبت عدم انتهاء ألوهيته فيلزم منه أبديته تعالى.

(و الصَّلاةُ) مِنْ صلّى، إذا دعا و هو اسم يُوضَعُ موضعَ المصدر؛ تقول:

و السَّلامُ على مَنْ عمّتْ بعثتُهُ

صلّى صلاةً، و لا تقول: صلّى تصلية. كذا قاله عبدالحكيم في «حواشيه على الخيالي»، و الصلاةُ في اللغة الدعاءُ أو التعظيمُ، أو العطف، فتتنوع بالاضافة إلى محلها على أنواع.

قال الدسوقي في «أم البراهين»: التحقيق أن الصلاة من اللّه إنعامُهُ المقرونُ بالتعظيم، و من الملائكة، و الإنس الدعاء بأن اللّه تعالى يعظم المصلّى عليه، و يشرّفه. انتهى. و في «حاشية النسمات» لابن عابدين تحقيق نفيس يتعلق بالصلاة ذكرناه في الشرح فراجعه إن شئت.

(و السَّلامُ) اسم من أسمائه تعالى، و السلامةُ البراءةُ من العيوب، فسلامُهُ تعالى على نبيّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمعنى: أنَّه تعالى بَرَّأهُ من العيوب، و حَفِظَهُ من الآفات في الدنيا و الآخرة، و سلامُنا عليه إظهارُ هذه البراءةِ، و الطلب من اللّه تعالى، و سلامُ بَعْضِنا على بعضٍ دعاءٌ له بسلامته من الآفات، و حفظِهِ من البَليّات، و جملةُ السلامِ خبريةٌ لفظا إنشائيةٌ معنىً معطوفةٌ على جملةِ الصلاة كذلك كما قيل. و لو كانت جملةُ الصلاةِ خبريةً لفظا و معنىً لكان عطفُ جملة السلام عليها ممنوعا عند أهل البيان، و ابنِ مالك، و ابنِ عصفور، و كثير من الأئمة، أو جائزا عند الصَّفَّار، و آخرِين، فعلى قول الأكثَرينَ يُجابُ بأنَّ الواو للاستئناف، و هذا يقال في عطف جملة الصلاة على جملة الشكر أو الحمد.

(على مَنْ) أي: كائن، أو استقر على ذات، أو رسول اللّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(عمّتْ) أي: شَمِلَتْ. (بعثتُهُ) أي: إرسالُهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، و الجملة صلة، أو صفة. قال العبد الفقير في الشرح: و البعثة مِنْ بَعَثَ بمعنى أرسل رسولاً،

جِنّاً و إنسَاً، و على آلِهِ

و هو النبيُ الذي له كتابٌ و شريعةٌ جديدةٌ، فَنَبِيُّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شريعتُهُ ناسخةٌ للشرائعِ كُلِّها. (جِنًّا و إنسًا) و بعثُتُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الجِنّ و الإنسِ أمر معلومٌ بالضرورة لقطعية الأدلة، و قد ذكرت في الشرح. (و على آلِهِ) عطفٌ على مَنْ، فالصلاةُ و السلامُ عليهم بالتبعيةِ، لذا قالوا: يُكْرَهُ إفرادُهُم بالصلاةِ، و السلامِ، و أمَّا الإفرادُ بالسلامِ فجائزٌ، و أعادَ «على» مع أنَّ العطفَ يُغنِي عن إعادتِها ردا على الغلاة من الرافضةِ المُعتقِدةِ مساواةَ الآلِ للنبي لذا يَستعملُ هؤلاءِ الواو العاطفةَ في عطفِ الآل على النبيّ دونَ على، و الحقُّ أنَّ هذا الاستعمالَ مبنيٌ على اعتقادهم بمساواةِ الآل للنبيِ في الصلاة، و السلام عليهما لا أنّه ثابتٌ في لغة العرب، و هذا تلاعب بأوضاعها لتأييد المعتقد الفاسد و مَنْ طالعَ معاني الواوِ عَلِمَ أنه لا يوجدُ معنى المساواة فيها، لهذا كله دعا علماؤنا إلى إعادة حرف على للتنبيه على ما ذكرنا أولاً، و للمخالفة ثانيا؛ إذْ نحن مأمورونَ بمخالفة أهل الكتاب و البدع لأجل عدم التشبّه، لكن هذه المخالفةُ في اللغة تُرتكَبُ فيما تجيزه القواعدُ العربيةُ. و أصلُ الآلِ أهلٌ عند سيبويه، و البصريين؛ قُلِبَت الهاءُ همزةً ثم قُلِبَت الهمزةُ ألفا لسكونها و انفتاح ما قبلها كما في «آدم»، و «آمن»، و دليلُهُمْ تصغير آلِ على أُهَيل، أو أصله «أَوْلٌ» كـ«جمل» عند الكسائي، و يونس، و غيرهما، و دليلُهُمْ تصغيره على أُوَيْل، فهو من آلَ يؤول، تَحرَّكتِ الواوُ و انفتحَ ما قبلها، فَقُلِبَتْ ألفا، و لا يضافُ إلا إلى ذي شَرَفٍ بخلافِ أهْلٍ، و المرادُ بالآل من تَحْرُمُ عليهم الزكاةُ، و هم أولادُ علي، و عقيل، و العباس و جعفر، و الحارث

وأصحابِهِ الطاهرين قَلْبا و نَفْسا.

عند أئمتنا، فعطفُ الأصحابِ عليهم لإدخالِ مَنْ ليس منهم كأبي بكر، و عمر، و عثمان رضي اللّه عنهم، أو المرادُ به أتقياءُ الأمةِ، أو أمةُ الإجابة، و هو الأنسبُ في مقام الدعاء على ما قالوا، فالعطف حينئذٍ مِنْ عطفِ الخاصِّ على العامِّ، و نكتته بيانُ شَرَفِ الأصحاب رضي اللّه تعالى عنهم. (و أصحابِهِ) جَمْعُ صحب، لا صاحب؛ إذ لم يَثْبتْ أنَّ فاعلاً جُمع على أفعال، و صحب جمعٌ، أو اسم جمع. قال عبدالحكيم في «حاشية الدواني»: الأصحاب جمع صاحب عند مَنْ يُجوِّز جمعَ فاعلٍ على أفعال، و أما عند مَنْ لا يقولُ به، فهو إمَّا جمع صَحْب بسكون الحاء ك«نهر» و أنهار، أو جمع صَحِب بكسر الحاء مخفف صاحب ك«نمر» و أنمار. و الصاحب عند المحدثين و بعض الأصوليين: مَنْ لقي رسولَ اللّه ﷺ مسلما و ماتَ على الإسلام، أو قَبْلَ النبوة، و مات قبلها على الحنيفية ك«زيد بن عمرو»، أو ارتدَّ و عاد في حياته، و عند جمهور الأصوليين من طالتْ صحبتُهُ مُتَّبِعا له ﷺ مدةً يَثْبُتُ معها إطلاقُ صاحب فلان عرفا بلا تحديدٍ في الأصح، و قيل: ستةُ أشهر، أو غَزوةٌ. كذا في «حاشية النسمات» لابن عابدين.

(الطاهرين) الطهارةُ مجازٌ عن التَّنزُّهِ عن المعاصي القَلْبية و القالبية و الأقذار المعنوية، و هو يَسْتلزمُ التَّنزُّهَ عن الأقذار الحِسِّية.

(قَلْبا و نَفْسا) النصبُ فيهما على التميز، و القلبُ لطيفةٌ رباتيةٌ لها بهذا القلبِ الجسماني الصَّنوبري الشَّكلِ المُودَعِ في الجانب الأيسر من الصدر تعلقٌ، و تلك اللطيفة هي حقيقة الإنسان، و يُسميها الحكِيمُ النَّفس الناطقة،

علم البيان أصولٌ و قواعد تَتَعَلَّقُ بإظهارِ المُرادِ و بيانِ المعنى الواحِدِ

و الروحُ باطنُهُ، و النفسُ الحيوانيةُ مركبه كذا قاله الشريف قدس سره. و النفسُ جوهرٌ مُجَرَّدٌ قائمٌ بنفسهِ غيرُ متحيّز، و لا قابلٌ للإشارة الحسية.

اعلم أنّ المصنِّف «رحمه اللّه تعالى» ذكر تعريفَ علم البيان و موضوعَهُ قبل الشروع في مقاصده على وجه ضبطِ أبوابِهِ إجمالاً؛ ليكونَ الطالبُ على بصيرةٍ، و لأنّ كلَّ علم فيه مسائلُ كثيرة تضبطها جهةُ وحدةٍ ذاتيةٌ، أو عرضيةٌ باعتبارها تُعدُّ علما يفرد بالتدوين؛ و مَنْ حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهةُ وحدة، فعليه أنْ يعرفَها بتلك الجهة؛ لئلا يفوته ما يَعْنيه و لا يُضيّع وقته فيما لا يعنيه، فقال مُعَرِّفا: (علمالبيان) هذا المركب الإضافي قد صار علما على القواعد المخصوصة، أو إدراكها، أو ملكة الاستحضار. (أصولٌ و) هي بمعنى: (قواعد) و الأصول مفرده أصل، و هو في اللغة ما يبتنى عليه غيرُهُ حسّيا كان، أو معنويا، و القواعد جمع قاعدة، و هي لغة الأساس و في الاصطلاح قضية كلية يُتعرّف منها أحكام جزئيات موضوعها. (تَتَعَلَّقُ) أي: الأُصولُ (بإظهارِ) أي: بمعرفة إظهار المتكلّم (المُرادِ) أي: مراده (و بيانِ المعنى الواحِدِ) أي: المدلول عليه بكلام مُطابق لمُقتضى الحال، و اللام في المعنى الموصوف بالواحد للاستغراق العُرفيّ، فيكونُ المعنى: كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم، و في تقييده المعنى بالواحد دلالةٌ على أنّه لو أورد معانٍ متعددة بطرقٍ بعضُها أوضحُ دلالةً على معناه من البعض الآخر لم يكن ذلك من البيان في شيء. قاله السعد (رحمه اللّه تعالى) فخرج بتقييد المعنى

بتراكيبَ مُختلفةٍ بعضها أوضحُ دلالةً مِنْ بعضٍ. و مَوْضوعُهُ أمورٌ أربعةٌ التَّشبيهُ، و المَجازُ، و الكِنايةُ، و التَّعريضُ

بالواحد إيراد المعاني المتعددة بطرق موزَّعة على تلك المعاني مختلفة في الوضوح فلا تكون معرفة إيرادها من علم البيان. (بتراكيبَ) أي: بواسطة تراكيب (مُختلفةٍ) مِنْ حيثُ إنَّ (بعضها أوضحُ دلالةً مِنْ بعضٍ[١]) آخرَ بأن يكون بعضُ الطرق واضح الدلالة عليه، و بعضُها أوضحَ، و الواضحُ خفيّ بالنسبة إلى الأوضح، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء.

قاله السعد «رحمه اللّه تعالى» في المختصر، و المرادُ من الدلالة عندهم الدلالةُ العقليةُ الصادقةُ على الدلالة التضمنية و الالتزامية. فخرج بتقييد الاختلاف في الوضوح معرفةُ إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في اللفظ متماثلة في الوضوح، و ذلك بأن يكونَ اختلافُها بألفاظ مترادفة كالتعبير عن كَرَمِ زيدٍ بقولنا: زيدٌ كريمٌ، زيدٌ جَوَادٌ. ثم شرع في بيان موضوعه فقال: (و مَوْضوعُهُ) أي: علمِ البيان، و موضوع العلم ما يُبحثُ فيه عن عوارضه الذاتية[٢]، و البحث هو إثبات المحمول للموضوع على ما هو المشهور. (أمورٌ) أي: أشياء (أربعةٌ التَّشبيهُ، و المَجازُ، و الكِنايةُ، و التَّعريضُ) اعلم أنه اتفق على أن موضوعَ علم البيان ثلاثةٌ، و قيل في وجه الحصر: إنّ اللفظ المراد به لازم ما وضع له سواء كان اللازم داخلاً، أو خارجا إنْ قامتْ قرينةٌ على إرادته، فمجازٌ، و إلا فكنايةٌ، و قدّم المجاز عليها لأنّ معناه كجزء معناها، ثم من المجاز ما يبتنى على التشبيه،

---

١. «كأداء جود زيد بكثير الرماد و جبان الكلب و مهزول الفصيل» ـ نسخة.

٢. العرض الذاتي: ما يلحق الشيء لذاته، أو لجزئه، أو لما يساويه كالتعجب و الحركة بالإراداة و الضحك للإنسان. ـ قول أحمد.

التشبيه

التَّشبيهُ [هو] الدّلالةُ على مشاركة أمر لأمر آخر في معنى

فتعيّن التعرّضُ له، و المصنف «رحمه اللّه تعالى» زاد التعريض مُتابعا لبعض المحققين؛ لأن المعنى التعريضيَ المفهوم من السياق، و المعنى الموضوعَ له المفهومَ من اللفظ مقصودان معا بخلاف الحقيقة، و المجاز، و الكناية، فكان الأليق أن يُجعلَ ركنا من علم البيان، و قسما برأسه، لا قسما من الكناية كما ذهب إليه السَّكّاكي «رحمه اللّه تعالى»، و سيأتي في باب التعريض مزيدُ تحقيقٍ في ذلك «إن شاء اللّه تعالى».

التشبيه

(التَّشبيهُ) لمّا كان بعضُ المجاز مُبْتَنيا على التشبيه تعرَّضَ له أولاً معرِّفا له بلام الحقيقة. قال في «تحقيق العبارة»: و التشبيهُ الاصطلاحيُّ أخصُّ من اللغوي الذي هو مشاركة أمر لأمر في معنى، و البحث عن التشبيه ههنا من جهة طرفيه، و وجهه، و أداته، و سيأتي الكلام عليها في محلها إن شاء اللّه تعالى. ([هو] الدّلالةُ) بتثليث الدال مصدرُ قولك: دَلَلْتُ فلانا على كذا إذا هَدَيْتَهُ له، و أريته إياه، و منه الدلالة على الطريق، و المراد بها ههنا أن يأتي المتكلم بما يدل (على مشاركة أمر) هو المشبه (لأمر آخر) هو المشبه به، و المعنى: تشريكُ أمر لأمر، فالمفاعلة بمعنى الفعل، و هذان الأمران أعني المشبه، و المشبه به هما الأصل، و العمدة فى التشبيه (في معنى) أي: وصف هو وجه الشبه يكون في المشبه به أقوى منه في المشبه و احترز عن المشاركة في

بالكافِ و نحوِهِ بحيثُ لاتكونُ على سبيل الاستعارةِ التصريحيةِ

عَيْنٍ نحو: شارك زيد عمرا في الدار؛ فإنه لا يسمى تشبيها، و أفاد السعد في «المطول» أنَّ وجه الشبه الذي قُصِدَ اشتراكُ الطرفين فيه لزيادة اختصاص له بهما، فلا بدّ من زيادة القصد في تفسيره، و إلا فزيدٌ، و الأسد في قولنا: زيد كالأسد يشتركان في الوجود، و الجسمية، و الحيوانية، و غير ذلك من المعاني مع أن شيئا منها ليس وجه شبه، فهي خارجة بزيادة القصد. (بالكافِ و نحوِهِ) سواءٌ كانت ملفوظةً نحو: زيد كالأسد، أو مُقَدَّرةً نحو: زيد أسد، و احترز به عن مثل: قاتَلَ زيد عمرواً، و جاءني زيد و عمرو، و عن بعض صور التجريد[1]، نحو: لقيت بزيد أسدا، و لقيني منه أسد، و التشبيه فيه، و إن كان ضمنيّا لا يسمّى تشبيها اصطلاحا؛ إذ لم يُذكر فيه الطرفان على وجه يُنبىءُ عن التشبيه، و الإتيان فيه باسم المشبه به ليس لإثبات التشبيه؛ إذ لم تُقصدْ فيه الدلالةُ على المشاركة، و إنما التشبيهُ فيه مكنونٌ في الضمير المفروغ عنه بالكلية، و إنما يَظْهرُ ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المدلول عليه بمِنْ، أو الباء التجريديتين كما أفاده الانبابي. (بحيثُ لا تكونَ) أي: حال كون تلك الدلالة غير ملابسة لأنْ تكونَ (على سبيل الاستعارةِ التصريحيةِ[2]) التي طُوِيَ فيها المشبهُ، و ذُكِرَ

---

١. التجريد: هو أن ينتزع من أمر موصوف بصفة، أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة، للمبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الأمر المنتزع عنه، نحو: قولهم: لي من فلان صديق حميم، فإنه انتزع فيه أمر موصوف بصفة وهو فلان الموصوف بالصداقة، أمر آخر، و هو الصديق الذي هو مثل فلان في تلك الصفة، للمبالغة في كمال الصداقة في فلان. ـ تعريفات السيد شريف.

٢. [بحيث لا يكون من قبيل الاستعارة المصرحة و المكنية]. نسخة

و المكنيةِ. و أركانُهُ أمورٌ أربعةٌ: المُشبَّهُ، و المُشبَّهُ به،

فيها المشبه به مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له نحو: رأيت أسدا في الحمام، فالاستعارة هذه لا تسمّى تشبيها في اصطلاحهم لعدم ذكر المشبه، و الأداة اللذين هما من أركان التشبيه. (و) لا تكونُ أيضا على سبيل الاستعارة (المكنيةِ) التي طُويَ فيها المشبه به، و ذُكِرَ المشبه، و قرينتُهُ تُسمّى تخييلاً كما سيأتي نحو: أنشبت المنيةُ أظفارها، فإن قلت عَلامَ احترزَ عن الاستعارتين مع أنهما لا يُسمَّيانِ تشبيها اصطلاحا قلتُ: ذكرهما لدفع توهّم أنّهما من التشبيه لكونِهِ مَكنونا في الضمير فيهما هذا ما ظهر لهذا العبد الفقير من نكتة ذكرِهِما. واللّه أعلم.

(و أركانُهُ) أي: أركانُ التشبيه المبحوثُ عنها (أمورٌ) جمع أمر بمعنى شيء عند علماء العربية (أربعةٌ) و هي (المُشبَّهُ، و المُشبَّهُ به) هما الأصل في التشبيه، و يكونان إما حسّييّنِ نحو: أنت كالشمس في الضياء، و من الحسّي ما لا يدرك بالحس لكن تدرك مادته فقط، و يسمّى هذا التشبيه خياليا، و هو ما رَكّبَتْهُ المتخيلةُ من أمور موجودة كل واحد منها يُدرَك بالحسّ كقول الشاعر:

كأنّ الحبابَ[1] المستديرَ برأسِها[2] كواكبُ درٍّ في سماء عقيق

فإن «كواكب در»، و «سماء عقيق» لا يدركها الحسُّ؛ لأنها غيرُ موجودة، ولكنْ يُدرِك مادّتَها التي هي الدر، و العقيق على انفراد، و إما عقليّين و هما لا يُدركان، و لا مادّتُهما بأحدى الحواس، بل يدركهما العقلُ وحده، و منه الوهميُ، لكن لو وُجِدَ في الخارج لكان مُدرَكا بها كقوله

١. ما يعلو الماء من الفقاقيع.
٢. الضمير يعود على الخمر.

وَ وَجْهُهُ، و أداتُهُ.

و وجهُهُ ماكان مُشْتَرَكا بينَ المُشبّهِ، والمُشبّهِ به تحقيقيا نحو: زيدٌ كالأسدِ

تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَٰطِينِ﴾. و إما أن يكونَ المشبهُ حِسيا، و المشبهُ به عقليا نحو: عَالِمُ السوء كالموت، و إمّا أنْ يكون المشبهُ عقليا، و المشبهُ به حِسّيا نحو: العلم كالنور. (وَ وَجْهُهُ) هو معنى قائم بهما (و أداتُهُ) هي آلة لبيان ذلك، و لما فرغ من ذكر الاركان ذكر مراد أهل البيان من وجه الشبه فقال: (و وجهُهُ) أي: وجه التشبيه (ما كان مُشْتَرَكا) أي: المعنى الذي قصد اشتراكه (بينَ المُشبّهِ، و المُشبّهِ به) لمزيد اختصاصه بهما، و المراد بالمعنى ما قابل العينَ سواءٌ كان من تمام ماهيتهما، أو جزءا، أو خارجا، و توضيحه: أنّ وجهَ الشبه إما أنْ يكونَ من تمام ماهيةِ كلٍّ من المشبه، و المشبه به، أو جزءا منهما نحو: هذه البُرْدةُ كبردتك في كون كل منهما قطنا، أو يكونَ خارجا عن ماهيتهما سواءٌ كان حسيا كالحُمرة في تشبيه الخدّ بالورد، أو عقليا كالشجاعة في تشبيه الرجل بالأسد، لكنْ قال الدسوقي في «حواشي المختصر»: اعلم أنّ وجه الشبهِ لابد أن يكونَ فيه نوعُ خُصوصيّةٍ حتى يفيد التشبيه، و لذا لا يكونُ من الذاتيات، و لا من الاعراض العامة لأنّ الكلامَ المفيد للتشبيه باعتبار ذلك لا يفيد ذلك ما لم يتعلق بهما غرضٌ يقصد المتكلم أن هذا الأمر مما ينبغي أنْ يشبه به، فيكونَ فيه حينئذ مزيدُ اختصاص، و ارتباط من حيث ذلك الغرض، فيكون الكلام بذلك مفيدا. انتهى.

و ذلك الاشتراكُ إمَّا أنْ يكونَ (تحقيقيا) أي: مُحقَّقا بأنْ يكون وجه الشبه ثابتا لكلا الطرفين (نحو: زيدٌ كالأسدِ) أي: في الشجاعة الثابتة لكل

أو تقديريا نحوُ: النُّجومُ في اللَّيلةِ الظَّلماء كالسُّنن بين البدع و الأهواء. و أداتُهُ: الكافُ و كأنَّ و مِثْلُ و نحوُها،

من زيـد، و الأسد، و إنْ كانت في الأسد أقوى، و أفاد البهاءُ في «عروس الأفـراح»: أنَّ وجـه الشـبه المحقق هو الإقدام لا الشـجاعة؛ إذ الشـجاعة وصف مركب من الجرأة، و العقل فعلى هذا ليس في الأسد شجاعة كما اشتهر على الألسنة، و نحن إن أطلقنا ذلك فهو تَبعٌ للجمهور. (أو تقديريا) بأنْ لا يوجـد وجـه شـبه لأحـد الطرفيـن، أو لكليهمـا إلا تقديـرا، و تخييلاً بمعنى أن ثبوت صورة وجه الشبه على سبيل التوهُّم المحض (نحوُ) أي: ذلـك نحـو: (النُّجومُ في اللَّيلةِ الظَّلماء كالسُّنن بين البدع و الأهواء) وجـه الشبه هو الهيئة الحاصلة من أشياء مشرقة بيض في جانب شيء مظلم؛ لأن هذا المثال من تشبيه المركب، و تلك الهيئة غير موجودة في المشبه بـه أعنـي السُّـننَ بيـن البدع و الأهواء، فشبّهتِ البدعُ، و الأهـواءُ بالظلمةِ، و السـننُ بالنـورِ، و شـاع هذا التشـبيه حتـى خُيّل أنَّ البـدعَ، و الأهواء مما له ظلام، و السـنن مما له بياض، فبهذا التخييل ظهر اشتراك النجوم بين الدجى، و السـنن بين البدع، و الأهواء في كونِ كلٍّ منهما شيئا ذا بياض بين شـيئ ذي سـواد. كذا أفاده الشـارح الملا عبداللّه «رحمه اللّه تعالى» (و أداتُهُ) أي: التشـبيه، و الأداة فـي اللغـة الآلـة سـمّي مـا يتوصـل بـه إلى التشـبيه اسـما، أو فعـلاً، أو حرفـا كـذا فـي «أطول العصـام». (الكافُ) أي: مسـمّاه سـواء كان حرفـا، أو اسـما، و سـيبويـه يخـصّ الثانـي بالضـرورة (و كأنَّ) أي: لفظها، و هي للتشبيه غالبا، و قد يجيء للظن من غير قصد إلى التشـبيه سـواء كان الخبر جامدا، أو مشـتقا. (و مِثْلُ و نحوُها) أي: الكاف،

وَلَهُ فى قُوَّةِ المُبالغةِ، و ضَعْفِها مَرَاتبُ: أقصاها حذفُ وجهِهِ و أداتِهِ نحو: زيدٌ أسدٌ و أوسَطُها حذفُ أحدِهِما نحو: زيدٌ كالأسد، و زيدٌ أسدٌ في الجرأة

أو مثل كالمماثلة، و المشابهة، و شبه، و المضاهاة، و ما يؤدي معناها فيه.

أقول: لمَّا كانَ للتشبيه مراتبُ مختلفةٌ في قوة المبالغة، و توسُّطِها، و ضَعْفِها أشار إلى بيانها بقوله: (وَلَهُ) أي: للتشبيه باعتبار ذكر الأركان كلها، أو بعضها (فى قُوَّةِ المُبالغةِ، و ضَعْفِها مَرَاتبُ: أقصاها) أي: أعلاها (حذفُ وجهِهِ) أي: الشبه (و) حذفُ (أداتِهِ) و ظاهرُ عبارته أن مرتبة القوة، و الضعف مَنُوطةٌ بالحذف، و الذكر، و هذا ما قرره بعض الفضلاء، و الصوابُ أنّ ذلك باعتبار بُعْد وجه الشبه، و دقته (نحو: زيدٌ أسدٌ) و يُسمّى مثل هذا تشبيها بليغا عند الجمهور لذكر الطرفين أولاً، و ملاحظته أولاً، و آخرا، و وجوب تقدير الأداة ثانيا، و إنما كان أعلى مراتب التشبيه لاشتماله على قوتين: قوة بحَسْب حذف الأداة المفيدة ادعاء العينية بحيث صار المشبه عين المشبه به، و قوة بسبب حذف الوجه المفيد تعميم الوجه، و ما اشتمل عليهما، فهو في غاية القوة لتحقق كمال المبالغة، و اختار السعد التفتازاني أنَّ مثل: زيدٌ أسدٌ استعارةٌ لا تشبيهٌ. (و أوسَطُها حذفُ أحدِهِما) أي: الوجه، أو الأداة سواءٌ مع حذف المشبه نحو: الأسدُ عند الإخبار عن زيد، أو لا نحو: زيد كالأسد، و نحو: زيد أسدٌ في الشجاعة، و نحو: أسد في الشجاعة عند الإخبار عن زيد (نحو: زيدٌ كالأسد، و زيدٌ أسدٌ في الجرأة) و إنما كانت هذه المرتبة وسطى في التشبيه؛ إذ في حذف الوجه تعميم وجه الشبه لكن لا يحصل الاتحاد، و في حذف الأداة يحصلُ

و أدناها ذِكْرُهُما نحو: زيدٌ كالأسد في الجرأة.

و قد يُضَافُ المُشَبَّهُ به إلى المُشَبِّه للمبالغة في التشبيه، بحذف أداتِه و وَجْهِهِ نحوُ: لُجَينُ الماءِ.

و قد يُبَالغُ في شأنِ المُشَبَّه أيضا بِقَلْبِهِ مُشبَّها به نحو: أبو حنيفة كأبي يوسف.

الاتحادُ بدون ذلك التعميم؛ لأنّ ذكر الوجه يُنبىء عن المغايرة، ففيه قوة لكن بمرتبة أدنى مما قبلها، و أعلى مما بعدها. (و أدناها) و لا قوة لها (ذِكْرُهُما) أي: ذكر الأداة، و الوجه المستلزم ثبوت المغايرة بين المشبه، و المشبه به سواء ذكر المشبه، أو لم يذكر (نحو زيدٌ كالأسد في الجرأة).

أقول: لمَّا كانت المبالغة ليست منحصرة في تلك المراتب أراد المصنف «رحمه اللّه تعالى» أن يذكر لك ما يحقق تلك المبالغة، و هو إضافةُ المشبه به إلى المشبه، و بالعكس. فقال: (و قد يُضَافُ) إضافةً حقيقيةً (المُشَبَّهُ به إلى المُشَبِّه) لغرض، و هو (للمبالغة في التشبيه) و يسمَّى تشبيها مؤكدا، و لابُدَّ فيه من حذف الأداة (بحذف أداتِهِ، و وَجْهِهِ نحوُ لُجَينُ الماءِ) بضم اللام، و فتح الجيم، و اللجينُ هو الفضّة الخالصة يُشَبَّه بها الماء في البياض، و الصفاء كذا في الأطول.

(و قد يُبَالغُ في شأنِ المُشَبَّه أيضا) كما يبالغُ في شأن التشبيه (بِقَلْبِهِ) أي: بجعل المشبه (مُشبَّها به) و جعل المشبه به مشبها مع حذف الوجه (نحو أبو حنيفة كأبي يوسف) أي: في الفقاهة، و المقصودُ أنّ أبا يوسف قد جدَّ في التحصيل، فوصل إلى مرتبة عالية، و درجة سامية، فمنْ شأنهِ أنْ يشبّه به أبو حنيفة "رحمه اللّه تعالى" إيهاما أنَّ أبا يوسف "رحمه اللّه تعالى" أتمُّ منه في هذا الوجه.

واعلمْ أنَّه إذا كان المُشَبَّهُ مذكورا أو مُقَدَّرا و كان المُشَبَّهُ به خبرا له نحو: زيدٌ أسدٌ أو في حُكْمِ الخَبَرِ كخبرِ بابِ كان، و خبرِ بابِ إنّ نحو: كان زيدٌ أسدا، و إنّ زيدا أسدٌ، و المفعول الثاني في باب عَلِمْتُ نحو: عَلِمْتُ زيدا أسدا، و الحالِ، و الصفةِ نحو: جاءني زيدٌ أسدا و زيدٌ الأسدُ، يُسمَّى تَشْبيها؛ لأَنَّ صَوْغَ الكلامِ لمُجَرَّدِ التَّشبيهِ و إنْ لم يكن كذلك نحو: لَقيْتُ أسدا في الحمام يسمَّى

(و اعلمْ) الواو للاستئناف، و صدَّر المبحثَ الآتي بإعلمْ، للتنبيه على أن ما سيذكر فيه مُهمٌّ ينبغي الإصغاءُ إليه، و الاهتمام به (أنَّه) أي: الشأن (إذا كان المُشَبَّهُ مذكورا) على وجه يُنبىء عن التشبيه (أو مُقَدَّرا) أي: منويا (و كان المُشَبَّهُ به خبرا له) أي: للمشبه (نحو: زيدٌ أسدٌ) أو أسدٌ عندالإخبار عن زيد المحذوف لفظا (أو في حُكْمِ الخَبَرِ) مِنْ حيثُ كونُهُ محمولاً مخبرا به (كخبرِ بابِ كان، و خبرِ بابِ إنّ نحو: كان زيدٌ أسدا، و إنّ زيدا أسدٌ، و المفعول الثاني) أي، و كالمفعول الثاني (في باب عَلِمْتُ نحو: عَلِمْتُ زيدا أسدا، و الحالِ، و الصفةِ نحو: جاءني زيدٌ أسدا) أي: مجترئا هذا مثال الحال (و زيدٌ الأسدُ) أي: جاءني زيدٌ الأسدُ هذا مثال الصفة (يُسمَّى) هذا التشبيه الواقع في جميع هذه الصور (تَشْبيها) و ذلك (لأَنَّ صَوْغَ الكلامِ) في جميع تلك الصور (لمُجَرَّدِ التَّشبيهِ) لا للاستعارة؛ لأَنَّ فيه جمعا بين المُشَبَّهِ، و المُشَبَّه به (و إنْ لم يكن) المشبه (كذلك) أي: مذكورا على وجه يُنبىء عن التَّشبيه، أو مقدرا، بل كان نَسْيا مَنْسيا كما هو شرط الاستعارة (نحو لَقيْتُ أسدا في الحمام يسمَّى) لفظ المشبه به في هذا المثال (استعارةً) و ذلك (لأَنَّ

استعارةً لأنَّ صَوْغَ الكلامِ لإيقاعِ الفِعْلِ على الأسدِ مثلاً لا للتَّشْبيهِ و قَصْدُ التشبيهِ مكنونٌ في الضمير

صَوْغَ الكلامِ) إنّما هو (لإيقاعِ الفِعْلِ) و هو لُقيا المتكلم في المثال (على الأسدِ مثلاً) و لا يخفى أن هذه اللُّقيا ممتنعَةٌ، فَوَجَبَ حَمْلُ الأسد على أنه مُستعار للرجل الشجاع بقرينة لفظ الحمام فيكون فيه استعارة (لا للتَّشْبيهِ) لأنه لم يُقْصَد بالأسدِ معناه الحقيقي، بل قُصِدَ به الرجلُ الشجاعُ؛ لذا لم يَحتج إلى آلة التشبيه، و لا إلى ذكر الوجه (و قَصْدُ التشبيهِ مكنونٌ في الضمير) و لا إشعار به في اللفظ أصلاً، فلا يُعْرفُ إلا بعد نظر، و تأمل يعني أنَّ التشبيه الذي هو مبنى الاستعارة لابد أنْ يعتبر أولاً، ثم يجعل نسيا منسيا، و مكنونا في الضمير ادعاءَ أنَّ المستعار له عين المستعار منه، حتى يجري على المستعار له ما يجري على المستعار منه. كذا أفاده الشارح «رحمه اللّه تعالى».

المَجَازُ

و المَجَازُ على قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُما عَقْلِيٌّ

المَجَازُ

و لمَّا كان المجازُ هو المقصد الثاني من علم البيان اقتصر عليه المُصَنِّفُ «رحمه اللّه تعالى» تاركا ما جَرَتْ عليه العادةُ من ذكر الحقيقة مع المجاز، فقال: (و المَجَازُ) هو مَفْعَلٌ اسمُ مكان بمعنى الطريق في اللغة يقال: جعلتُ كذا مجازا لحاجتي أي: طريقا لها؛ لأنّ المجازَ الاصطلاحيَّ طريقٌ للمبالغة، ثم نُقِلَ إلى المعنى الاصطلاحيِ أعني الكلمةَ المستعملةَ... إلى آخره، و قد عرفتَ وجه المناسبة بين المَعْنَيَيْنِ، و قيل: هو مصدرٌ، و لم يُنْقَلْ عن أحد أنّه قال: إنّه منقولٌ عن الزمان؛ لعدم العلاقة بين المنقول عنه، و المنقول إليه، ثم المجازُ مطلقا سواءٌ كان في النسبة تامةً كانت، أو ناقصةً، أم في اللفظ مفردا كان، أو مُركّبا. كائن (على قِسْمَيْنِ) فإن قلت: كيف يَصحُّ تقسيمُ المجاز إلى العقلي، و اللغوي مع انتفاء مَوْرِدِ القسمة، لأنّ السَّلفَ لم يذكروا أمرا مشتركا بينهما كما هو معلومٌ في محله؟ و أجيبَ بأنَّ تقسيمَ المجاز إليهما إنما هو باعتبار التأويل بما يُطْلَقُ عليه لفظُ المجاز، فهذا التقسيم مبنيٌ على اشتراك اللفظ.

(أَحَدُهُما) مجازٌ (عَقْليٌ) لتصرُّف العقل فيه بالاستقلال بسبب القرينة، و الملابسة بخلاف اللُّغوي؛ فإنّه يَرْجِعُ إلى اللغة، و اختار سيدي الصاوي في «حواشي الدردير» وجه التسمية: أنَّ الإسناد معنى من المعاني، و هو من تصرُّفات العقل بخلاف اللغوي، فإنه لا يستقلُّ

و هُوَ نِسبةُ أمْرٍ إلى غيرِ ما حَقُّهُ أنْ يُنْسَبَ إليه و ذلكَ مِثْلُ نِسْبةِ الفعلِ أو مَعْنَاهُ فيما بُنِيَ للفاعل إلى مُتَعلَّقِهِ مِنَ المفعُولِ بِهِ نحو: عِيْشَةٌ رَضِيَتْ، و عِيْشَةٌ رَاضِيَةٌ.

به العقل، و يُسمى هذا المجازُ بالمجاز الحُكمي، و الإسناديّ، و في الإثبات، و المرادُ بالإثبات الحُكمُ مطلقا الشاملُ للنَّفي، و الإثبات.

(و هُوَ) أي: المجاز العقلي (نِسبةُ) هي الربط تامةً كانت، أو غيرَ تامةٍ، و التامةُ خبريةٌ، أو انشائيةٌ، و غيرُ التامة تقييديةٌ سواءٌ كانت إضافيةً، أو توصيفيةً، و هي أعمُّ من الإسناد (أمْرٍ) أي: شيء، و هو فعل، أو معناه، أو غيرهُما (إلى) فاعل نحوي فيما بُنيَ للفاعل، أو إلى مفعول فيما بُنيَ للمفعول، أو إلى غيرهما في غيرهما للملابسة (غيرِ ما حَقُّهُ) أي: حق ذلك فيما يليقُ بشأنه (أنْ يُنْسَبَ) ذلك الأمر (إليه) الضمير عائد على "ما"، و المرادُ منه الفاعل، أو المفعول، أو غيرهما، ثم ذكر أمثلةً لزيادةِ التوضيح، فقال: (و ذلكَ) أي: المجاز العقلي، أو النسبة المذكورة (مِثْلُ نِسْبةِ الفعلِ) الاصطلاحي لا اللغوي، و إلا لم يَحْتَجْ لَعَطْفِ قوله: أو ما في معناه عليه (أو مَعْنَاهُ) كالمصدر، و اسم الفاعل، و المفعول، و الصِفة المُشَبَّهةِ، و اسم التفضيل و الظَّرف. (فيما بُنِيَ للفاعل) أي: في الفعل الذي بُنيَ للفاعل أي: كانتِ الصيغةُ، و البناءُ للفاعل (إلى مُتَعلَّقِهِ) و ملابسه، و التعلق الارتباط، و الضمير عائدٌ إلى الفعل، أو معناه. (مِنَ المفعُولِ بِهِ) و لو بواسطةِ حرف الجر، و أراد بالمفعول به حقيقةً، و إنْ كان فاعلاً نحويا، فإنَّ المفعول به في المبني للفاعل غير ما هو له. (نحو: عِيْشَةٌ رَضِيَتْ، و عِيْشَةٌ رَاضِيَةٌ) الشاهدُ في إسناد رضيت، و راضية إلى الضمير لا في إسنادهما إلى عيشة.

و المَصْدَرِ، نحو: عَلِمَ عِلْمُهُ و عِلْمُهُ عَالِمٌ . و الزمانِ، نحو: أَنْبتَ الرَّبِيعُ البَقْلَ وَ نَهَارُهُ صَائِمٌ .

قال سيدي أحمد الدردير في هذا المثال: فيما بني للفاعل، و أسند إلى المفعول به؛ إذ العيشةُ مَرْضِيَةٌ، و الأصل هو راضٍ عيشتَهُ، فَحُذِفَ المبتدأ، و أقيم المفعولُ مَقَامَهُ، و أسند إليه الرضا، و حذف المضاف إليه. آهـ (و المَصْدَرِ) عطف على المفعول به أي: و من المصدر، و أراد به المفعول المطلق؛ لأنه الملابسُ للفعل، لا المصدر بمعنى الحدث (نحو: عَلِمَ عِلْمُهُ) المصدر هنا، و إن كان فاعلاً نحويا، لكنَّهُ غيرُ ما هو له؛ لكونه مفعولاً مطلقا حقيقةً؛ لأنّ التقدير عَلِمَ زيدٌ عِلْما مثلاً، و كذلك الضمير في قوله: (و عِلْمُهُ عَالِمٌ) أي: و عِلْمُ زيدٍ (و الزمانِ نحو: أَنْبتَ الرَّبِيعُ البَقْلَ) وَ مَنْ سَرَّهُ زَمَنٌ سَاءتهُ أزمانٌ، فالربيع في مثال المتن مفعول فيه حقيقة؛ لأنّ أصله: أنبت اللّهُ البقلَ في الربيع، و إن كان فاعلاً نحويا.

قال المحقق الصاوي: اعلم أنَّ المُرادَ بالربيع هنا المطر، و هو في الأصل حقيقةٌ في الحشيش الذي يرعى، فيكون هنا مجازا لغويا مرسلاً؛ لأنّه أطلق الربيع، و أُريدَ به سَبَبُهُ، و هو المطر، ثم أسند أنبت له مجازا عقليا، فهو مجازٌ عقلي على مجازٍ لغوي، و الإساءةُ، و السرورُ في المثال الآخر أُسندَ إلى الزمن، و هو لم يفعلهما، و إنْ كان فاعلاً نحويا، بل كانا واقعيين فيه على سبيل المجاز. (وَ نَهَارُهُ صَائِمٌ) فإن الضمير المستتر في صائم مفعول فيه لا فاعل حقيقة، و إن كان فاعلاً نحويا؛ إذ التقدير زيدٌ صائمٌ في النهار، فحذف المبتدأ، و أقيم الزمان مقامه، و أسند إليه صائمٌ.

و المكانِ، نحو: أزهَرَتِ الرِّياضُ، و الرِّياضُ مُزهِرَة. و السَّبَبِ نحو: بَنَى الأميرُ المدينة و الأميرُ بانٍ لها . أو نِسْبَةُ أحدِهِما فِي المَبني لِلْمَفْعولِ إلى مُلابسِهِ من الفاعل نحو: صاحب العِيْشَةِ رُضِيَ، أو مرْضِيّ.

(و المكانِ) أي: و من المكان (نحو أزهَرَتِ الرِّياضُ) فإن إسناد الإزهار إلى الرياض، و إنْ كان إسنادا إلى الفاعل النحوي، لكنَّه ليس بفاعل حقيقةً؛ لأن المقصود أنبتَ اللّهُ الزَّهْرَ في الرياض، و كذا الضَّمير في قوله: (و الرِّياضُ مُزْهِرَة) و كذا قوله تعالى: ﴿وَ جَعَلْنَا الْأَنْهَار تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ﴾ [الأنعام:٦]. فقد أسند الجَرْيُ إلى الأنهار، و هي أمْكِنَةٌ للمياه، وليستْ جارية بل الجاري ماؤُهَا. (و السَّبَبِ) أي: و من السبب سواء كان ذلك السببُ أمرا، أو غايةً، فالأول (نحو بَنَى الأميرُ المدينة) فإن الامير ليس بفاعل حقيقة أي: ليس هو الباني حقيقة، و إن كان فاعلاً نحويا؛ لأن الأصل: بَنَى جنودُهُ المدينةَ بسبب أمره المُطاع، و كذا في قوله: (و الأميرُ بانٍ لها) أي: للمدينة، و الثاني نحو: ضَرَبَهُ التأديبُ، و الأصل ضرَبَهُ زيدٌ لغرض التأديب. كذا في الشرح بزيادة. (أو نِسْبَةُ أحدِهِما) عطف على قوله نسبة الفعل، أو معناه أي: نسبة الفعل، أو معناه (فِي المَبني لِلْمَفْعولِ) أي: فيما بُني للمفعول (إلى مُلابسِهِ) المذكور، و قوله: (من الفاعل) بيان للملابسة، و أراد بالفعل حقيقة، و إن كان مفعولاً نحويا؛ لأن الفاعل في المبني للمجهول غيرُ ما هو له بناءً على ما تقرَّر من أنَّ ما هو له المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع مأخوذة في مفهومه. كذا قاله الشارح «رحمه اللّه تعالى» (نحو صاحب العِيْشَةِ رُضِيَ) على صيغة المبني للمفعول (أو مرْضِيُ) على صيغة اسم المفعول

و الزَّمانِ و المكانِ أو نِسْبةُ غيرِ ذلك إلى غير ذلك، نحو: مَخَالِبُ المَنيَّة نشبت بفُلانٍ.
و ثَانِيهما لُغَويٌّ

أي: صاحبُ العيشةِ مَرْضِيٌ، فالضمير في رُضِيَ، و مَرْضِيٌ، و إن كان مفعولَ ما لم يُسمَّ فاعلُهُ؛ لكنَّه غيرُ ما هو له؛ لأنه فاعل حقيقة، لكون الضمير راجعا إلى الصاحب (و الزَّمانِ) بالجر عطف على الفاعل نحو: صِيْمَ نَهَارُهُ، و نَهَارُهُ مَصُومٌ (و المكانِ) عطفٌ على القريب، أو البعيد نحو: أزهَرَتِ الرِّياضُ، و الرياضُ مُزْهِرَةٌ.

(أو نِسْبةُ غيرِ ذلك) عطف على قوله: نسبةُ الفاعل، أو معناه أي: نسبةُ غير الفعل، أو معناه (إلى غير ذلك) أي: غير المذكور من الفاعل، و المفعول، و المصدر، و الزمان، و المكان، و السبب، و ذلك مثلُ نسبةِ المضاف إلى غير ما حقُّهُ أنْ يُضافَ إليه (نحو مَخَالِبُ المَنيَّة نشبت بفُلانٍ) فإن حقَّ المخالب أن تُضافَ إلى السَّبع؛ لأنها مُلائمةٌ له، لكنْ لمّا لم تُضَف إليه، و أضيفت إلى المنية لملابسة بينهما كان هنا مجازٌ عقليٌ في الإثبات عند أرباب البيان، و تسمى هذه الإضافة لأدنى ملابسة، و قد أفضت فيها القول في شرحي تحقيق العبارة، فارجع إليه إن أردت الاستفادة، و رَغْبِتَ في الاستزادة.

(و ثَانِيهما) من قِسْمَي المجاز مجازٌ (لُغَويٌّ) منسوب إلى اللغة، و إنّما سُمّي باللغوي؛ لكونه مُتعلِّقا باللفظ، يعني أنَّ التصرُّفَ فيه إنّما هو في اللفظ الموضوع، و اختصاصُهُ بمعناه الأصلي إنّما هو بحكم الوضع، و اعلم أنَّ القومَ قد عرّفوا المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له... الخ، و قسَّمُوهُ إلى مفرد، و مركب، و لما كان ذكر الكلمة في

و هُوَ لفظٌ أُرِيدَ به لازمُ مَعْنَاهُ لجِهَةٍ

المجاز تُنَافي تقسيمه إلى المفرد، و المركب عَدَلَ المُصَنِّفُ «رحمه اللّه تعالى» عن تعريفهم، و جَعَلَ ما عرفوه داخلاً في أحد قسميه، أعني المجازَ اللغويَ المفردَ، وَ لا يخفى ما فيه من ردّ على ما قيل: إنّ حقيقةَ كلٍّ من القسمينِ تُخالفُ الآخر، فلا يُمكنُ جمعُهُما في تعريف واحد.

(و هُوَ) أي: المجاز اللغوي (لفظٌ) أي: ملفوظ موضوع مفرد، أو مركب (أُرِيدَ به) أي: استعمله المُسْتَعمِل مُريدا به (لازمُ مَعْنَاهُ) أي: المعنى الالتزامي للمعنى الموضوع له سواءٌ كان ذلك المعنى اللازمُ المرادُ داخلاً فيه، أو خارجا، و فيه تنبيهٌ على أنّ مَبْنَى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم كالأسد مثلاً؛ فإنّه مستعارٌ للرجل الشجاع، لا لزيدٍ، أو عَمْرٍو بخصوصه، و ليس المراد بالملزوم عندهم إلا المُسْتَتْبَعَ، و لا باللازم إلا التابعَ، و الرديفَ كالشجاعة التابعة للأسد في الوجود، و كإطلاق الرَّقَبة على العبد؛ فإنها تابعةٌ له لافتقاره إليها لعدم وجوده بدونها. (لجِهَةٍ) أي: لعلاقة بينهما ملحوظة، و سُمِّيَتْ بها؛ لأنّها تُعلِّق المجاز، و تربطُهُ بمحل الحقيقة حتى ينتقلَ منه الذِّهنُ بسببها إليه، فخرج الغلطُ فإنّه ليس بحقيقة، و لا مجاز كأن يقالَ سهوا في مقام استعمال الفرس: الكتاب. و من العلماء من أخرجه بقيد القرينة الآتي ذكرُها؛ لأنّها ما نَصَبَهُ المتكلِّمُ للدلالة على قصده، و مراده، و ليس مع الغلط نصبُ دالٍّ على قصده، و شَرْطُ العلاقات المعتبرة عند البلغاء سماع نوعها كمطلق السَّبب في مطلق المُسَبَّب، لا شخصِها إجماعا كخصوص هذا السبب في هذه المادة في هذا المسبب، و هو معنى

بينهما عَقْليةً كالجُرأة أو حِسِّيَّةً كالشَّكل مع قَرِينةٍ مَانِعة عن إرادتهِ حَالِيّةً أو مَقَاليّةً نحو: رأيتُ أسدا

وضعه النوعي. (بينهما) أي: بين المعنى الحقيقي، و المعنى المجازي؛ إذ لولاها لقال من شاءَ ما شاء مما شاء، سواءٌ كانت تلك الجهةُ (عَقْليةً) بأنْ تُدركَ بالعقل (كالجُرأة) المُصَحِّحة لاستعارة الأسد في قولك: رأيت أسدا يرمي (أو حِسِّيَّةً كالشَّكل) نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَدا لَّهُ خُوَارٌ﴾ [طه: ٨٨] فالعلاقة بينهما الشكلُ، و الصورةُ (مع قَرِينةٍ) يتوقَّفُ عليها المجاز كما يتوقف على العلاقة، و الانسب أن يقولَ: و قرينة مُعبرا بالواو دون مع لاقتضاء هذه كون مدخولها متبوعا، و ما قبلها تابعا في الغالب، و بالعكس في غيره، و لا تابعية، و لا متبوعية بينهما، بل كلٌّ منهما مما يتوقفُ عليه المجازُ، و أُجيب بأنَّ معَ لمجرَّد المصاحبة، فإنّها تردُ لذلك كما في «الغنيمي»، ثم شَرْطُ القرينة أن تكونَ (مَانِعة عن إرادتهِ) أي: الموضوع له، فخرج بها الكنايةُ كقولنا: فلان كثير الرماد، بناءً على أنها واسطة بين الحقيقة، و المجاز، ثم القرينةُ المانعةُ شرطٌ في المجاز سواءٌ كانتْ (حَالِيّةً) بإن كان الحالُ، و المَقَامُ قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوع له بدون إشعار بها في اللفظ (أو مَقَاليّةً) بأن تذكر في اللفظ قرينةٌ مانعةٌ من إرادة المعنى الموضوع له (نحو رأيتُ أسدا) في القرينة الحالية، فإن هذا التركيب يقال: في مدح الرجل الشجاع، فالمقامُ، و الحالُ قرينة مانعة من إرادة الأسد الحقيقي. (و رأيتُ أسدا في الحمام) في القرينة المقالية، فالحمام قرينة لفظية مانعة من إرادة الأسد الحقيقي غير معينة للمراد به بخلاف ما إذا قلنا: رأيت أسدا يطعم الفقراء.

و رأيتُ أسدا في الحمام و ذلك إمّا مفرد، و إمّا مُرَكَّبٌ فالمُفْرَدُ هُوَ الكَلِمَةُ المُسْتَعْمَلَةُ في غيرِ ما وضِعَتْ لَهُ في اصْطِلاحٍ به التَّخاطُبُ

و اعلم أن المجاز اللغوي إما مفرد، أو مركب، و كل منهما إمّا مجاز مرسل إن كانتْ علاقتُهُ غير المشابهة، و إمّا استعارةٌ إن كانت علاقتُهُ المشابهةَ، و الاستعارة تنقسم إلى مفردة، و مركبة، فالمركبة تسمَّى تمثيليةً، و المفردة مُصَرَّحة، و مَكنية، و المصرَّحة أصلية، و تبعية، و قرينة المكنية تسمَّى تخييلية، و قد أشار المصنِّف «رحمه اللّه تعالى» إلى هذه التقسيمات في رسالته هذه فقال: (و ذلك) أي: المجاز اللغوي (إمّا) مجاز (مفرد، و إمّا) مجاز (مُرَكَّبٌ) و هذا تقسيم استقرائي (فالمُفْرَدُ) هذه الفاء فصيحة يكون ما بعدها كالنتيجة لمقدماتها، و الشرط، و أداته محذوفين، و المعنى يكون: إذا أردت أن تعرف كلاً منهما على جهة التفصيل، فالمفرد إلى آخره (هُوَ الكَلِمَةُ) الضمير للفصل، و أل في الكلمة للجنس، و الطبيعة، و التاء للوحدة، فخرَجَ بها المركَّبُ، و الحذفُ، و الزيادةُ أمّا الأولُ فظاهرٌ، و أمّا الأخيران فلأنهما ليسا من المجاز المذكور، بل بمعنى مُطلق التوسُّع، و التَّسامح، فاللفظ فيهما حقيقة. (المُسْتَعْمَلَةُ) قَيَّدَ الكلمةَ بالاستعمال؛ لانّها قبله لا توصف بالحقيقة، و المجاز، و الاستعمالُ: إطلاقُ اللفظ و إرادةُ المعنى، فخرجت الكلمةُ قبل الاستعمال كلفظ أسد بعد وضع الواضع لها، و قبل استعمالها، فإنّها ليستْ بمجاز كما أنها ليستْ بحقيقة (في غيرِ ما) أي: في غير المعنى الذي (وضِعَتْ) أي: الكلمةُ (لَهُ) أي: للمعنى الموضوع له، فخرجت الحقيقةُ مرتجلةً كانتْ، أو منقولةً (في اصْطِلاحٍ به التَّخاطُبُ)

لجهةٍ معَ قرينةٍ مانعةٍ مِنْ إرادتِهِ سواءٌ كانَ ذلكَ الاصطلاحُ لغةً كقولِ المُخاطِب بِعُرفِ اللُّغة: أسدٌ للرّجل الشُّجاع، أو شرعا كقول المخاطِب بعرف الشرع: صلاةٌ للدُّعاءِ، أو عُرْفا خاصّا كقول المُخاطِب بعُرْفِ النَّحْو: فِعْلٌ للحدث، أو عُرْفا عامّا كقول المخاطِب بعرف العام: دابةٌ للإنسان.

أي: تَخاطبُ المُسْتَعْمِل بكسر الميم، و هذا القيدُ لإخراج مثل الصلاة المستعملة بحسب اللغة في الدعاء، و قيل: لإدخال هذه الصورة؛ لأنَّها كما يصدُقُ عليها انّها مستعملة فيما وضعت له عند اللغويين يصدق عليها أنّها مستعملة في غير ما وضعت له عند أهل الشرع. (لجهةٍ معَ قرينةٍ مانعةٍ مِنْ إرادتِهِ) فَفَارَقَ المجازُ بهذا الكذِبَ؛ إذ ليس معه قرينة؛ لأنَّ الكاذب لا يَنْصِبُ دليلاً على مراده، بل يُرَوِّجُ ظاهرَ كلامه.

ثم المراد بالاصطلاح هنا مُطْلَقُ العُرْفِ المُتَناولِ للغة، و الشَّرع، و العُرْفِ الخاص، و العَام، و إلى هذا التعميم أشارَ بقوله: (سواءٌ) ليس هذا، و ما بعده جزءا من الحد؛ لإفادة «سواءٌ» التَّعميمَ، و هو منافٍ له (كانَ ذلكَ الاصطلاحُ) الذي هو اتفاق قوم على مَعْنىً (لغةً كقولِ المُخاطِب) بكسر المخاطب اسم فاعل (بِعُرفِ اللُّغة: أسدٌ للرّجل الشُّجاع) فهذا مجاز لغوي، و إذا قال: أسدٌ للسَّبع يُسمَّى حقيقة لغوية (أو شرعا كقول المخاطِب بعرف الشرع: صلاةٌ للدُّعاءِ) و يُسمَّى مجازا شرعيا، و إذا استعمل بعرف الشرع لفظ الصلاة في العبادة المخصوصة تكون حقيقة عرفية (أو عُرْفا خاصّا كقول المُخاطِب بعُرْفِ النَّحو: فِعْلٌ للحدث) و يُسمَّى مجازا، و أمَّا إذا استعمله في المعنى المخصوص عندهم، فإنَّه يكون حقيقة (أو عُرْفا عاما كقول المخاطِب بعرف العام: دابةٌ للإنسان) فإنه مجاز

والمُفْرَدُ و المُرَكَّبُ كُلٌّ منهما إمّا مَجَازٌ مُرْسَلٌ إنْ كانت جِهَتُهُ غَيْرَ المُشَابَهةِ و هذه على أنحاءٍ شَتَّى و ذلك مِثْلُ: تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ باسم جُزْئِه كالعَيْنِ للشخص الرقيب،

بخلاف ما إذا استعمل لفظ الدابة في ذي الأربع، فإنه حقيقة (و المُفْرَدُ، و المُرَكَّبُ) اللام فيهما للعهد، و قدَّمَ المفردَ لبساطته (كُلٌّ منهما) أي: كل واحد منهما (إمّا مَجَازٌ مُرْسَلٌ) أي: مطلق عن التقييد الحاصل من دعوى الاتحاد بين المشبه، و المشبه به في الجنس، أو عن التقييد بعلاقة، وبدأ به لقلة أبحاثه (إنْ كانت جِهَتُهُ) أي: علاقته المعتبرة، فالاضافة عهدية (غَيْرَ المُشَابَهةِ) بين المعنى المجازي، و الحقيقي (و هذه) الجهة (على أنْحاءٍ) أي: أنواع (شَتَّى) أي: مختلفة، و المعتبرُ عند البلغاء سَماعُ نوعِ العلاقة لا شخصِها، و ذكر المصنِّف «رحمه اللّه تعالى» ستةَ أمثلةٍ لأنواع العلاقة على جهة التمثيل، لا الحَصْرِ، فقال: (و ذلك) أي: المجازُ المرسلُ (مِثْلُ: تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ باسم جُزْئِهِ) أي: إطلاق اسم جزء الحقيقة على الحقيقة كلها، و يعبَّر عنها بالعلاقة الجزئية، و شَرْطُهَا كونُ الكل مركبا تركيبا حقيقيا، و استلزام انتفاء الجزء انتفاء الكل عُرْفا، و عقلاً كالرأس، و الرقبة للإنسان بخلاف نحو: الإصبع، و الظُّفر للإنسان (كالعَيْنِ) و هي الجارحة المخصوصة في أصل الوضع، و تستعمل مجازا مرسلاً في الربيئة التي هي اسم (للشخص الرقيب) أي: الجاسوس، و العين جزءٌ منه، و قد أطلق اسمُ جزئه عليه، و القرينة حالية، فإن قلت: الظاهرُ أنّ هذا الاستعمال لا يكون من هذه العلاقة؛ لانّه لا يستلزم من انتفاء العين انتفاء الإنسان، و أجِيبَ بأن استعمال العين في الربيئة من حيثُ إنَّه

أوْ باسمِ كُلِّهِ كالأصابع للأنامل، أو باسم سَبَبِهِ نحو: رَعَيْنَا الغَيْثَ أي: النباتَ، أو مُسَبَّبِهِ نحو: أمْطَرَتْ السَّماءُ نباتا أي: غيثا،

رقيبٌ، و ذلك لا يتحقَّقُ بدون العين، لا من حيث إنَّه إنسان، و كذا اليد على المعطي، (أوْ) تسمية الشيء (باسمِ كُلِّهِ) أي: إطلاق اسم الكل على الجزء (كالأصابع للأنامل [كقوله تعالى: يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت[1]]) أي: كإطلاق الأصابع على رؤوس الأنامل؛ إذ ما يُجْعَلُ في الأذن رأسُ أنملة السبابة، و نكتة التعبير عنها بالأصبع الإشارةُ إلى إدخالها على غير المعتاد مبالغة في الفرار من الصواعق، فكأنّ كل واحد منهم جَعَلَ الأصبع جميعها في أذنيه، و الأنامل جمع أنملة و هي من الأصبع ما فيه من الظفر.(أو) تسمية الشيء أي: المسبب (باسم سَبَبِهِ) أي: سبب الشيء بأن أطلق اسم السبب على المُسَبَّب لعلاقة السَّببية (نحو رَعَيْنَا الغَيْثَ أي: النباتَ) الذي هو مسبَّبٌ عن الغيث، و العلاقة كون الغيث سببا عاديا في النبات، و القرينة الرعي، و منه تسمية اليد قدرة، فإنها سبب القدرة.(أو) تسمية الشيء أي: السبب باسم (مُسَبَّبِهِ) بأن يطلق اسم المسبب في موضع كان حقُّهُ استعمال لفظ اسم السبب، لكن العلاقة و هي المسببية مُصَحِّحةٌ لهذا الإطلاق في القرينة المانعة (نحو: أمْطَرَتْ السَّماءُ نباتا أي: غيثا) فأطلق النبات الذي هو مسبب عن الغيث الذي هو سببٌ لعلاقة المُسَبِّبية التي هي كون الشيء مُسَبَّبا، و متأثرا عن شيء آخر، و القرينة هنا المطر، و جُعِلَ من هذه العلاقة قولُهُ تعالى: ﴿وَ يُنَزِّلُ لَكُمُ مِنَ السَّمَآءِ رِزْقا﴾ [غافر:١٣] أي: مطرا هو سبب

١. توجد الآية في بعض النسخات.

أَوْ بأسم ما كانَ عليه في الماضي نحو: قوله تعالى: (و ءَاتُوا الْيَتَمَى أَمْوَلَهُمْ)، أو باسم ما يكونُ عليه في المُسْتقبَلِ

الرزق، و كذا قوله سبحانه ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل:٩٨] أي: إذا أردت؛ لأنَّ الارادةَ سببُ القراءة فأطلقت القراءة عليها من إطلاق المُسَبَّب على السبب (أَوْ) تسمية الشيء أي: الموصوف بصفة في الحال (بأسم ما) أي: صفة (كانَ) ذلك الموصوف (عليه) أي: على الصفة (في الماضي) أي: في الزمان الماضي (نحو قوله تعالى: ﴿و ءَاتُوا الْيَتَمَى أَمْوَلَهُمْ [أي: الذين كانوا يتامى في الماضي[1]]﴾ [النساء: ٢] أي: وقت بلوغهم، استعمل وصف اليُتْمِ الذي كان لهم في الزمان الماضي في البالغين الآن بقرينة إتيان المال الذي يكون للرشيد، لا للصَّبي المَحْجُور، و شَرْطُ هذه العلاقة عدمُ التَّلبُّسِ بضدها حال التجوزِ، فلا يطلقُ على الشيخ طفلٌ، و لا على الثوب الأسود أبيضُ، و قد يُتوهَّمُ أنّه لا فرق بين إطلاق اليتيم على البالغ، و إطلاق الطفل على الشيخ، و ليس كذلك، بل بينهما فرقٌ، و هو أنّ الأوَّلَ لم يتحقق فيه ضدُّ ما كان برمَّتهِ لعدم تبدلِ موت الأب بضدّهِ، و إنْ تبدل الصِّغرُ بضدِّه بخلاف الثاني، فإنّه قد تحقَّق فيه ضدُّ ما كان برمَّته، و هو الطفولية التي هي الصغر فقط كذا استفيد من بيانية الصبان. (أو) تسمية الشيء (باسم ما يكونُ) ذلك الشيء (عليه) الضمير عائد على ما (في) الزمان (المُسْتقبَلِ) و ذلك على نوعين: أحدهما بطريق الصيرورة إما قطعا، و تحقيقا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَ إِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]؛ إذ ميتٌ وصف يدل على ذاتٍ قام بها الموت، فهو حقيقة

١. نسخة.

نحوُ: إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرا أي: عِنَبا، و هذه أمثلةُ المفرد المُرْسَل و أمّا مِثالُ المَجاز المركَّبِ المُرسَلِ

فيمن قام به الموت بالفعل، فإطلاقه على مَنْ سيقوم به الموت مجازٌ، و العلاقة اعتبار ما يؤول إليه قطعا، و القرينة عقلية، و هي الخطاب؛ إذ من قام به الموتُ بالفعل لا يخاطب، و إما ظنا (نحوُ) قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرا﴾ [يوسف: ٣٦] و لمّا كان تفسير «خمرا بعصيرا» غير ظاهر فسره المصنف «رحمه اللّه تعالى» بقوله: (أي عِنَبا) متابعا لجمع من المحققين من أهل البيان، و نحو: قوله سبحانه: ﴿وَ لاَ يَلِدُوا إِلاَّ فَاجِرا كَفَّارا﴾ [نوح: ٢٧] أي: إلا مولودا فاجرا كفارا، و معلوم أن المولود حين يولد لا يكون فاجرا، و كفارا، ولكنه يمكن أن يكون كذلك في الوقت المناسب، و اللائق، و هو مرحلة ما بعد الطفولة، فأطلق المولود الفاجر، و أريد به الرجل الفاجر، و العلاقة اعتبار ما يكون.

و ثانيهما أن يكون بطريق المُشارفة كما في قول الصادق المصدوق صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قتلَ قتيلاً فله سلبه»[1]، و قولنا: يَمْرَضُ المريضُ، و تَضِلُّ الضالةُ، و نحوهُ و كما تسمى علاقة هذا المجاز باعتبار ما يكون تسمى مجازا بالأول، و زاد قولَهُ: (و هذه) الامثلة المذكورة (أمثلةُ) المجاز (المفرد المُرْسَل) ليترتبَ عليه قوله: (و أمّا مِثالُ المَجاز المركَّبِ المُرسَلِ) أقول: انقسام المجاز المرسل إلى مفرد، و مركب هو الحق، و بعض القوم خصَّ الحقيقة، و المجاز، و الكناية بالمفرد، و الحق عمومها فيهما؛ إذ الوضع ليس بمختص بالمفرد، بل يعم المفرد، و المركب، فيلزم من

١. أخرجه البخاري(٢٩٣٧). و مسلم (٤٦٦٧) بلفظ: «من قتل قتيلا له عليه بيّنة فله سلبه».

فَكَقَوْلِهِ «هَوَايَ مع الرَّكْبِ اليَمانينَ مُصْعِدٌ جَنِيْبٌ و جُثْماني بمكة موثَقُ» فإن هذا المُرَكَّبَ موضوعٌ للإخبار و الغَرَضُ منه لازِمُهُ و هو إظهارُ التَّحزُّنِ، و التَّحسُّرِ.

عموم الوضع عموم ما يدور عليه؛ فكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة، إمّا مفرد، و إمّا مركب كذا في تعريب الرسالة الفارسية.

(فَكَقَوْلِهِ) أي: مقوله، و هو لجعفر بن علبة الحارثي، و هذا البيت من أبيات له مذكورة في أوائل ديوان الحماسة الذي جمع فيه أبو تمام ما اختاره من أشعار العرب العرباء، فمن نسبه إلى أبي تمام فقد وهم، و البيتُ من قصيدة من الطويل:

هَوَايَ مع الرَّكْبِ اليَمانينَ مُصْعِدٌ جَنِيْبٌ و جُثْماني بمكة موثَقُ

الركب هم أصحاب الإبل في السفر دون غيرها من الدواب، و لا يطلق على مادون العشرة، و هو اسم جمع الراكب كما قاله سيبويه، لا جمع خلافا للاخفش، و اليمانين جمع يمان أصله يمني منسوب إلى اليمن حذفوا منه أحد اليائين، ثم عوضوا عنها الألف المتوسطة فصار يماني بياء ساكنة مع التنوين، و مصعد بمعنى مبعد أي: ذاهب في الأرض فهو بكسر العين، و الجنيب فعيل بمعنى مفعول أي: مجنوب، و هو المستتبع أي: الذي استتبعَهُ الغير و جعله تابعا له، و الجثمان بمعنى الشخص، و الموثوق بمعنى المقيد (فإن هذا المُرَكَّبَ) الجزئي (موضوعٌ) بالوضع النوعي (للإخبار) أي: للإعلام بإثبات الاصعاد مع الركب اليمانين لهواي هذا هو معناه الحقيقي (و الغَرَضُ منه) أي: من هذا المركب الجزئي (لازِمُهُ) أي: لازم الإخبار (و هو إظهارُ التَّحزُّنِ، و التَّحسُّرِ) و إنما كان هذا الإظهار لازما؛ لأنَّ الشخص إذا أخبر عن نفسه

و إمّا استعارةٌ إنْ كانتْ جِهَتُهُ المُشَابهةَ

بوقوع ضد ما يرجوه لزمه إظهار التحزن، و التحسر، فالعلاقة فيه الملزومية، أو المسببية، لأنَّ التحسر على شيء سبب للإخبار به، ليعذره في تحسره.

أقولُ: مُفاد كلام المصنف «رحمه اللّه تعالى» أنَّ الجملة الخبرية إذا أريد بها الانشاءُ، فمجازٌ مرسل مركب على التحقيق، و العلاقة الضِدية؛ لأن النِسبتينِ ضدانِ، و قيل فيها غير ذلك، و أنَّ الإنشائية إذا أريد بها الخبر، فكذلك. و اللّه تعالى أعلم.

(و إمّا استعارةٌ) عطف على قوله، و إما مرسل، و هي بمعناها الاسمي اللفظ المستعمل (إنْ كانتْ جِهَتُهُ) أي: المجازِ مفردا كان، أو مركبا، و الجهة العلاقة المعتبرة المقصودة (المُشَابهةَ) فمدار الفرق بين المجاز المرسل، و الاستعارة على العلاقة المقصودة، و توضيحها في الاستعارة أنَّ الاستعارةَ بمعناها المصدري ـ و هو استعمال لفظ المشبه به في المشبه ـ ثلاثةٌ مستعار، و هو اللفظ، و مستعار منه، و هو المشبه به، و مستعار له، و هو المشبه، و مَبْناها على التشبيه، و مُنتهاها على تناسيه بادعاء دخول المشبه تحت جنس أفراد المشبه به مبالغةً في اتصاف المشبه بوجه الشبه، فلا يذكرُ وجهُ الشبه، و لا أداتُهُ، لا لفظا، و لا تقديرا فإنْ ذُكِرَ أحدهما كان تشبيها، لا استعارة اتفاقا، فإذا أردنا تشبيه الرجل الشجاع بالأسد في شجاعته استعرنا الأسد للرجل بعد ادعاء أنَّ للأسد أفرادا متعارفةً، و غيرَ متعارفةٍ، و أنَّ الرجل الشجاع فردٌ من أفراده غير المتعارفة، و ذلك مبالغة في اتصاف المشبه بوجه الشبه فيصح عندئذٍ أنْ تطلقَ الأسد على الرجل الشجاع، قائلاً رأيت أسدا يقاتل، و قد رأيتَ أنه لا ذكر للوجه، و الأداة

كقولك: أسدا في رأيتُ أسدا يَرمي في الاستعارة المفردةِ، و كقولكَ في المُرَكَّبَةِ

فليس تشبيها، بل استعارة؛ لابتنائها على العلاقة، و هي في هذا المثال الشجاعةُ، و أمّا القرينةُ المانعةُ فيه فلفظيةٌ: و هي قوله: «يقاتل». و مما ينبغي التنّبه له أنَّ الادعاء المذكور على ما عليه الجمهور لابد أن يكون وجه الشبه فيه مسلَّمَ الثبوتِ للمشبه به، و أنَّ المشبه به لابد أن يكون كليا كاسم الجنس و عَلَمِهِ؛ ليتأتّى الادعاء المذكور؛ لذا قالوا: لا تجري الاستعارة في العلم الشخصي لمنافاتهِ الجنسيةَ؛ لأنَّه يقتضي التَّشَخُّصَ، و منعَ الاشتراكِ، و الجنسية تقتضي العموم، و تناول الأفراد فلا يتأتى فيه الادعاءُ المذكور، و سيأتي تحقيقُهُ في محلِّهِ إن شاء اللّه تعالى، و المشابهةُ أعمُ من أنْ تكونَ في المعنى تَنْزيليةً نحو: رأيتُ أسدا أي: رجلاً جبانا نُزِلَ التَّضادُّ منزلةَ التناسبِ تهكُّما، و استهزاءً، و شُبِّهَ أحدُ الضِّدينِ بالآخر بناءً على ذلك التضادِ المُنَزَّلِ منزلةَ التناسب، و استعير لفظ المشبه به للمشبه، أو في الشكلِ نحو: رأيتُ فرسا أي: مثالاً على شكل الفرسِ، و صورته، أو حقيقية (كقولك: أسدا في رأيتُ أسدا يَرمي في الاستعارة المفردةِ) فإن الجهة بين الأسد، و الرجل المشابهة في الشجاعة، لا الشجاعة فإنها وجه الشبه، فهي متعلَّقُ العلاقة لا نفسها، فينتقلُ الذِهنُ من المشبه به إلى المشبه بواسطة القرينة التي هي قولك: يرمي.

(و كقولكَ) عطف على قوله: كقولك. أي: مقولك الكائن (في) الاستعارة (المُرَكَّبَةِ) التصريحية، أما تسميتها استعارةً؛ فلأنَّه ذُكِرَ المشَّبهُ به، و طُوِيَ ذكرُ المشبَّه مع علاقةٍ، و قرينةٍ، و أمَّا تسميتها مركبةً؛ فلأَّنها

لِلْمُتَرَدِّد في أمرٍ: إِنّي أراكَ تُقَدِّمُ رِجْلاً و تُؤَخِّرُ أخرى، فإنكَ شَبَّهْتَ صورةَ تردده في ذلك الأمر بصورة من قامَ ليذهب في أمر، فتارةً يريدُ الذَّهاب، فيقدِّمُ رجلاً، و تارةً لا يريدُ فيؤخِّرُ أخرى، فاستعملتَ الكلامَ الدالَّ على هذه الصورة في تلك الصورة، و وَجْهُ الشَّبَهِ بينهما هو الإقدامُ تارةً و الإحجام أُخرى

لفظٌ مستعارٌ لصورةٍ متنزعةٍ من أمور متعددة من صورةٍ كذلك لِعلاقةِ المشابهة بين الصورتين في صورة كذلك، و أما تسميتها تصريحية فلذكر المشبه به وحده (لِلْمُتَرَدِّد) متعلق بالقول (في أمرٍ) أي: شيء بأن يقدمَ بالعزم تارةً فيه، و يحجم تارةً أخرى فيه (إِنّي أراكَ تُقَدِّمُ رِجْلاً) تارةً (و تُؤَخِّرُ) تلك الرجلَ تارةً (أخرى) نعت لتارة، لا لرجلٍ لِئلا يُفيدَ الكلامُ أنَّ الرجل الموخرة غير المقدَّمة، و ليس هذا صورة المتردد في الذهابِ، و عدمهِ؛ لأن الإنسان إذا أراد الذهاب رمى رجله أماما، و إذا أحجم عنه ردَّ تلك الرجل إلى موضعها، و يسمى ردُّها لموضعها تأخيرا باعتبار ما انتهت إليه أولاً، و ذكر العلامة السعد أنَّ الوليد بن يزيد لمَّا بُويعَ كتب إلى مروان بن محمد، و قد بلغه أنه متوقف في البيعة: أما بعدُ فإنّي أراك تقدِّم رجلاً، و تؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيتهما شئت. اه (فإنكَ شَبَّهْتَ صورةَ تردده في ذلك الأمر بصورة من قامَ ليذهب في أمر، فتارةً يريدُ الذَّهاب، فيقدِّمُ رجلاً، و تارةً لا يريدُ فيؤخِّرُ أخرى، فاستعملتَ الكلامَ الدالَّ على هذه الصورة في تلك الصورة، و وَجْهُ الشَّبَهِ بينهما هو الإقدامُ تارةً) و هو الجرأة (و الإحجام أُخرى) و هو كَفُّ النَّفس بحيث لا تدري أيهما أحرى، و المرادُ بالصورة الهيئةُ

المنتزعةُ من اجتماع معاني مفرداتِهِ في الذِّهن، و ملاحظة نسب بعضها إلى بعض، و تضامنها بحيث تكتسي ثوبَ الوحدة، و لإيضاح ذلك ينبغي أنْ تعلم أولاً أن كل مركَّب له أوضاعٌ ثلاثةٌ بثلاثةِ اعتباراتِ الأوَّل وضعٌ باعتبار كل مفرد من كلماته، و هذا يكون شخصيا كزيد، و نوعيا كضارب، الثاني وضعٌ باعتبار هيئةِ لفظِهِ الحاصلة له من تركيب كلماته، و ترتيبها، و بهذا الوضع يدلُّ على الإخبار، و الإنشاء، الثالث باعتبار مجموع الكلمات من حيث هو مجموع مع قطع النظر عن المفردات، و هيئة اللفظ المذكورة، و بهذا الاعتبار وضعَ اللفظُ في التَّمثيلية للهيئة المعنوية المنتزعة من اجتماع معاني مفرداته الحاصلة في الذهن، و اختلف في وضعها هل هو شخصيٌّ، أو نوعيٌّ؟ الأوجهُ هو الثاني، ثم تعلم ثانيا أن اللفظَ الموضوعَ لتلك الهيئة قد استعير لهيئة أخرى لعلاقة مع قرينة، و تسمى هذه الاستعارةُ تمثيليةً.

و تفصيلهُ أنّك تنتزعُ و تستحضرُ من تردد شخص في أمر صورةً عقليةً في ذهنك، و هذه الصورة هي هيئة حصلتْ من اجتماع معانٍ لوحظتْ نسبة بعضها إلى بعض بحيث صارتْ كالشيء الواحد، و تستحضرُ صورةً حسيةً من قولهم: إني أراك تقدّم رجلاً... إلخ كذلك، ثم تُشَبِّهُ الصورةَ العقليةَ المنتزعةَ من متعدد بهذه الصورة الحسية المنتزعة من متعدد بجامع أنَّ كلاً منهما له مطلقُ الإقدام بالانبعاثِ لأمر في الجملة تارة، و الإحجام الحاصل بالانبعاث أخرى، و هذا الجامعُ أمرٌ عقليٌّ قائم في الصورتين مركبٌ كماترى باعتبار تعلّقه بمتعدد؛ لأنّه هيئة

و الاستعارةُ المُركَّبةُ إنْ لم يَشْتَهِرْ استعمالها تُسمَّى تمثيلاً

اعتبر منها إقدامْ متقدِمْ، و إحجامْ مُسْتَعْقَبْ، و بعد اعتبار هذا التشبيه بين الصورتين ادُّعِيَ أنَّ صورة المشبه من جنس صورة المشبه به مبالغة في دعوى الاتحاد، و تسمَّى هذه الاستعارة في المركب تمثيليةً، فظهر أنّ الانتزاع من المتعدد شرط في كل من المشبه، و المشبه به، و وجه الشبه، و أمّا اللفظ المستعار من الهيئة التي انتزعت أعني إنّي أراك تقدّم رجلاً... الخ مثلاً، فقد وقع اختلاف في تحقيق ذلك الشرط فيه، فذهب السَّيدُ إلى اشتراطه، و ذهبَ السعدُ إلى عدمِه، و قال بكفاية دلالة المفرد إجمالاً على الهيئة المنتزعة إمّا بالوضع، أو بكثرة الاستعمال، أو قرينة الحال، وَ فرَّعَ على هذا جوازَ اجتماع التمثيلية، و التبعية، و منع السيدُ الاجتماع المذكور بما يطولُ ذكره كذا في «تحقيق العبارة»، و قد كتب طاش كبرى زادة في هذه المسألة و التحاكم بين العلامتين، و الترجيح كما قد كتب أوراقا في تحقيقها العلامة الآلوسي في الأجوبة العراقية، و هي مشهورة بين العلماء قديما، و موضع اهتمامهم، فليَهْتَمَّ الطالبُ بذلك، واللّه حفيظ عليه، هذا. و اللّه أعلم.

و مما لابُدَّ من معرفته في الاستعارة التمثيلية أن أجزاء ذلك المركب، و إنْ كان له مدخلٌ في انتزاع وجه الشبه إلا أنه ليس في شيء منها على الانفراد تجوّزٌ باعتبار هذا المجاز المتعلق بمجموعها، بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة، أو مجازا.

(و الاستعارةُ المُركَّبةُ) التي تقدَّمَ بيانها (إنْ لم يَشْتَهِرْ استعمالها) أي: يفشُ استعمالها (تُسمَّى) هذه الاستعارة المركبة (تمثيلاً) مطلقا من غير

و تمثيلاً على سبيلِ الاستعارةِ و إنْ اشتُهِرَ تُسَمَّى مَثَلاً و الأمثالُ لا تُغَيَّرُ في مَضْربها عَنْ حالِ مَوردِها

قيد بقولنا: على سبيل الاستعارة. هذا اصطلاح الشيخ عبدالقاهر، و كثيرٍ من القدماء فإنهم قسّموا المجاز المبني على المبالغة في التشبيه - و هو الذي يسميه المتأخرون الاستعارة - إلى الاستعارة، و التمثيل، و عَنَوا بالتمثيل ما يكون وجه الشبه فيه منتزعا من أمور، و بالاستعارة ما يكون بخلاف ذلك، و قد تبعهم صاحب الكشاف. (و تمثيلاً على سبيلِ الاستعارةِ) و التمثيل في الأصل هو التشبيه يقال: مَثَّلَهُ تمثيلاً إذا جعل له مثيلاً، و شبيها، و في الاصطلاح، ما ذكرناه؛ و إنّما خُصَّتْ بلفظي التمثيل، و التمثيلية مع أنَّ في كل استعارة تمثيلاً أي: تشبيها للمبالغة في التنويه بشأنها حتى كان ما عداها ليس فيه تمثيلٌ. (و إنْ اشْتُهِرَ) و كثرَ استعمالها على سبيل الاستعارة التمثيلية بحيث لا تستعمل في معناها الأصلي، و لا على سبيل التشبيه (تُسَمَّى) هذه الاستعارة (مَثَلاً) فلابد إذن من الاشتهار، و كثرة الاستعمال، و من أجل ذلك قال: (و الأمثالُ لا تُغَيَّرُ في مَضْربها) بكسر الراء، و فتحها اسم مكان (عَنْ حالِ مَوردِها) بكسرها لا غير اسم مكان، و المضرب هو الموضعُ الذي يضربُ فيه المثل، و يستعملُ فيه، و هو المشبه المستعار له، و المورد هو المحلُّ الذي ورَدَ فيه، و هو المشبه به، و المستعار منه، و إنما لم تغيَّر، لأن الاستعارة يجبُ أنْ تكونَ لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو تطرَّقَ تغييرٌ إلى المثلِ لمَا كان لفظ المشبه به بعينه، فلا يكونُ استعارةً، فلا يكون مثلاً. قال السعد: «فلهذا لا يلتفتُ في المثلِ إلى مضربه

و إلا لَمْ تَكُنْ استعارةً و إِمَّا

تذكيرا، و تأنيثا، و إفرادا، و تثنيةً، و جمعا بل إنما ينظرُ إلى موردِهِ». أه.

و الحاصل كما في «تحقيق العبارة» أنّ المثلَ كلامٌ استعمل في مضربه بعد تشبيهه بمورده، فمضربه ما استعمل فيه الكلام الآن، و مورده ما استعمل فيه الكلام أولاً، و خذ مثلاً ليتضح لك ذلك؛ إذا طلب رجلٌ شيئا ضيّعه قبل ذلك نقول لك مثلاً مشهورا، و هو: بالصيف ضَيَّعتِ اللبن بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة[1] لأنّ المثل قد ورد في امرأة، فلا يغير فيستعار هذا اللفظ للهيئة الحاصلة الآن بعد تشبيهها بالهيئة المنتزعة من هذا اللفظ المستعار، فاستعارته للهيئة الحاصلة الآن و استعماله فيها تسمّى مضربا، و هو لا يغير، و لو استعمل في مذكر، أو مثنى، أو مجموع، أو مؤنثة مفردة، أو مثناة، أو مجموعة، و استعماله في الهيئة الأصلية التي وضع لها ذلك اللفظ قبل الاستعارة يسمى موردا. اه.

(و إلا) بأن غُيِّر المثل في مضربه عن حال مورده (لَمْ تَكُنْ) هذه الامثال (استعارةً) تمثيليةً. (و [الاستعارة المفردة[2]] إِمَّا) هذا شروعٌ في تقسيم الاستعارة المفردة إلى تصريحية، و مكنية بناءً على إرادة المعنى

١. أصل المثل: أن امرأة كانت متزوجة بشيخ غني، فطلبتْ طلاقها منه في زمن الصيف؛ لضعفه، فطلقها، و تزوجت شابا فقيرا، ثم طلبت من مطلقها لبنا وقت الشتاء، فقال لها ذلك المثل، و توضيح الاستعارة فيه أنْ يقال: شبهت هيئة من فرّط في أمر زمن إمكان تحصيله بهيئة المرأة التي طُلّقتْ من الشيخ اللابن، ثم رجعت إليه، فطلبت منه اللبن شتاء بجامع التفريط في كل، و استعير هيئة الثاني للاول كما أوضحنا ذلك مفصلاً.

٢. نسخة.

مُصَرَّحَةٌ إنْ كانَ المذكورُ المُشَبَّه به و تسمّى تحقيقيَّةً لتحققِ معناها المستعارِ له حِسًّا نحو: رأيت أسدا في الحمامِ، أو عقلاً

الاسمي منها، و هو اللفظ المستعمل، و يصح أن يراد منها المعنى المصدري، و هو استعمال اللفظ لكن باعتبار اللفظ المستعار فيكون الاستعمال تصريحيا، و تبعيا. (مُصَرَّحَةٌ) أي: استعارة مصرحة، و تسمى تصريحية أيضا، و يظهر وجه التسمية من قوله: إن كان المذكور المشبه به (إنْ كانَ المذكورُ) المُصرَّح به لفظ (المُشَبَّه به) و المشبه محذوفا، فخرج بقوله: إن كان المذكور المشبه به: المكنيةُ، ثم أراد المصنف «رحمه اللّه تعالى» أن يُميزها عن التمثيلية، و المكنى عنها، فقال: (و تسمّى) أي: هذه الاستعارة (تحقيقيَّةً) أي: محقَّقةً مِنْ حَقَّ بمعنى ثبت، و إنما سميت عند القوم تحقيقية (لتحققِ معناها) أي: لثبوته في الحسّ، أو العقل كما سيأتي، فشملَ المجزومَ، و المظنون مطابقا للواقع، أو لا، و خرجَ عنه الموهومُ، و المشكوكُ، لعدم تحققِ المعنى، و لما كانت التسمية بالنظر إلى معنى المستعار له قيّدَ قولهُ: لمعناها. بقوله: (المستعارِ له) ليحترز عن معنى المستعار منه، فإنه لا يكون إلا محققا، و ليشيرَ إلى أنَّ محطَّ الفرق بين المصرحة، و غيرها، و محطَّ الاختلاف بينهم المعنى المستعار له، (حِسًّا) أي: تحققا في الحس، و المعنى أن ذلك المعنى المحقق الثابت إما حسي بأن ينقلَ إلى أمر معلوم يمكن أنْ ينصَّ عليه، و يشارَ إليه إشارةً حِسِّيةً (نحو رأيت أسدا في الحمامِ) فالمستعار له في هذا المثال و هو الرجل الشجاع ـ أمر محسوس يمكن أن يشار إليه إشارةً حسيةً (أو) لتحققِ معناها (عقلاً) بأن يمكن أن

نحو: (اهْدِنا الصِّراطَ الْمُستقيمَ) أي: دين الإسلام، و قرينَتُهَا ما يُذكَرُ مِنْ ملائِمٍ أو أكثرَ من ملائماتِ المُشَبَّهِ ، و إما مكنية إن كانَ المذكورُ المشبه و قرينتها ذكر ما يلائمُ المشبه به

ينصَّ عليه، و يشار إليه إشارةً عقليةً (نحو ﴿اهْدِنا الصِّراطَ الْمُستقيمَ﴾ أي: دينَ الإسلامِ) تفسيرٌ لمعنى الصراط المستعار أي: دين الحق الذي هو عبارة عن القواعد المعقولة المدلولة للكتاب و السنة المطلوب العمل بها، و هي أمور محققة عقلاً قاله العلامة المُلَّوي.(و قرينَتُهَا) أي: المصرَّحة، و المراد من القرينة ههنا المانعة (ما) أي: شيء سواء كان قالاً، أو حالاً (يُذكَرُ) من الذكر بكسر الذال، و هو ما يكون باللسان، و ما لا يكون به يقاس عليه في إفادة منع إرادة المعنى الموضوع له. (مِنْ ملائِمٍ) بيان لِمَا أي: من مناسب (أو أكثرَ من ملائماتِ المُشَبَّهِ) أي: المستعار له، و صريح عبارة المصنف جوازُ تعدد قرينة المصرحة كما يدل عليها قول صاحب التلخيص: «و القرينة قد تكونُ واحدةً، و قد تكونُ متعددةً». انتهى. لكن منعَ قومٌ تعدّدها؛ لأنه يوجبُ الضَّعفَ في التشبيه، و ينقصُ من المبالغة المقصودة من الاستعارة.

(و إما) استعارة (مكنية) أي: مخفية، و تسمى استعارة بالكناية أي: ملابسة للخفاء، و علامتها (إن كانَ المذكورُ) من أركان التشبيه لفظ (المشبه) وحده (و قرينتها) التي هي اللازم الدال على المشبه به المتروك، و تسمى استعارة تخييلية (ذكر ما يلائمُ) و يناسب (المشبه به) المحذوف، و تحقيقُ هذه الاستعارة أنّ السلف، و الجمهور، و منهم صاحب الكشاف قد ذهبوا إلى أنّ الاستعارة بالكناية هي لفظ المشبه به

المتروك صريحا المرموزُ إليه في النفس بذكر لازمه، و إيضاح ذلك في قولكَ: أظفارُ المنيةَ نَشبت بفلان، فإنه قد شُبهتِ المنيةُ بالسَّبع بجامع الاغتيال، و الهلاك، و هذا الجامع هو وجه الشبه، ثم ادعي دخول المنية في جنس السبع بأن يكون له أفرادٌ متعارفة، و هي الهياكل المعروفة أعني الحيوانات المفترسة، و أفرادٌ غير متعارفة، و منها المنية، و أريدَ استعارةُ السبع للمنية، فاستعير لها بالقوة، لا بالفعل؛ لعدم ذكره لفظا، و لا تقديرا؛ لذا أُثبت له لازم يدل عليه، و نزل المستعار منه غير المذكور منزلة المذكور؛ حتى جاز أن يقال: حُذِفَ المستعار منه، و ذكر المستعار له، و وجه تسميتها بالكناية أن الكناية بمعنى الخفاء، و لا يخفى أن المشبه به لما لم يذكر كان خفيا، فالكناية، و المكنية في كلامهم بمعناها اللغوي و جعلوا ذلك في مقابلة المصرَّحة لأنَّها يُصَرَّح فيها بالمشبه به، و يحذف المشبه، و المكنية بعكسها.

و ذهب السَّكاكي ـ على ما يقتضيه ظاهر كلامه في أكثر المواضع ـ إلى أنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أن المشبه عين المشبه به، و إنكار أن يكون غيره بقرينة ذكر اللازم، و إيضاح ذلك أنك بعد تشبيه معنى المنية، و هو الموت، بالسبع يُدَّعى بواسطة المبالغة في التشبيه أنّ الموت عينُ السبع أي: من جنسه غير خارج عنه؛ فيصير للسبع فردان حقيقي، و ادعائي، فيستعار لفظ المنية من الموت المطلق أي: الذى لم يُدّعَ اتحاده بالسبع ـ للفرد الادعائي الذي هو الموت المتحد بالسبع ادعاءً، فلفظ المنية مستعمل في الموت بادعاء أنه عين

و قرينتُها ذكرُ ما يلائِمُ المُشَبَّهَ به و تسمّى هذه القرينةُ أي: قرينةُ المكنيةِ استعارةً تخييلية،

السبع، فيكون مستعملاً في غير ما وضع له ادعاءً، و لفظ الأظفار اللازم للمشبه به قرينة على تلك العينية. هذا، ورُدَّ بأن دعواه ـ أي: أنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به مخالفة للواقع؛ إذ القائل: أظفار المنية نشبت بفلان. ليس مراده بالأظفار إلا أظفار المنية المخيلة، لا أظفار السبع، فهو ما استعمل المنية إلا في معناها الموضوعة هي له، و هو الموت، لا السبع، غاية الأمر أننا قلنا: بالاتحاد، و هو خارج عن معنى المنية، لا جزء داخل فيه، حتى يتوهم أنها مستعملة في غير ما وضع له.

و ذَهبَ الخطيبُ القزويني إلى أن الاستعارة بالكناية هي التشبيهُ المضمرُ في النفس المتروك أركانهُ سوى المشبه المدلول عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه، فأخرجها عن المجاز بالمعنى السابق، و جعل لفظ المشبه مستعملاً في معناه الحقيقي هذا. و فُهِمَ منه أن الكناية ليست مجازا بل هي تشبيه مضمر، و إطلاق الاستعارة عليها، و على المصرحة من قبيل الاشتراك اللفظي، فالاستعارة عنده لا تنقسم الى المصرحة، و المكنية، و قد ضُعِّفَ مذهبهُ بما هو مذكور في المطولات، و شرحي على المتن المسمّى «تحقيق العبارة»، فارجع إليها إن شئت.

أقول: لما فرغ المصنف «رحمه اللّه تعالى» من بيان المكنية شرع في بيان قرينتها فقال: (و قرينتُها) التي هي اللازم الدال على المشبه به المتروك (ذكرُ ما يلائِمُ المُشَبَّهَ به) المحذوف (و تسمّى هذه القرينةُ أي:) يعرب ما بعد أي: بدلاً، أو عطف بيان (قرينةُ المكنيةِ) باتفاق القوم (استعارةً تخييلية) و سيأتي ذكر وجه التسمية، و المذاهب فيها، و ما لابدَّ أن تعلمهُ ههنا أنّ ذلك

كقوله: و إذا المنيةُ أنشبتْ أظفارَهَا ألفيت كلَّ تميمةٍ لا تنفعُ . و ما زادَ على قرينتهما أي: المكنية و المصرَّحةِ

اللازم المجعولَ ذكرهُ قرينةً لا يُشترطُ فيه مساواته للمشبه به عند الجمهور، و ظاهر عبارة المصنف «رحمه اللّه تعالى» معهم في عدم الاشتراط، و قررَ علماء البيان أنَّ ذلك اللازم إن كان واحدا تعين جعلهُ قرينةً للمكنية، و إن كان متعددا جعل أقواها، و أبينها لزُوما، أو أسبقُها دلالة على المراد، على خلاف في ذلك اختار الثاني منها المحققُ العصام، و هو التحقيق، و ما عداه ترشيح لها. (كقوله) أي: الشاعر، و هو أبو ذؤيب الهذلي اسمه خويلد بن خالد بن محرث ينتهي نسبه إلى نزار كذا في «حواشي الدسوقي» (و إذا المنيةُ أنشبتْ) أي: علقت علوقا حسيا (أظفارَهَا) جمع ظُفُر بضمتين (ألفيت كلَّ تميمةٍ) أي: وجدت كل تميمة (لا تنفعُ) عند ذلك الإنشاب، و التميمة الخزرة التي تجعل معاذة أي: تعويذا أي: إذا علق الموت مِخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل كذا في «مختصر السعد».

فالشاعر قد شبه الموت بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر، و الغلبة من غير تفرقة بين نفّاع، و ضرّار، و ادّعى أن المشبه، و هو الموت من جنس المشبه‌به، فاستعار المشبه‌به لكنه طوى، فلم يَذكُر، و ذَكَر المشبه، و معه الأظفار الملائمة للمشبه به للدلالة على التشبيه المضمر المبني على دعوى الاتحاد، فيكون في قوله هذا استعارةٌ بالكناية، و تخيليةٌ.

و لما كان تقسيم الاستعارة باعتبار وصفها إلى مرشحة، و مجردة، و مطلقة حقُّهُ التأخير عما هو التقسيمُ بالذات أخّرَهُ، فقال: (و ما زادَ على قرينتهما أي: المكنية، و المصرَّحةِ) أي: اللفظ الزائد على القرينة المانعة سواء كانت مقاليةً، أو حاليةً، و صريحُ العبارة أنَّ ما زاد إنما

إنْ كانَ مِنْ ملائِمِ المشبهِ فتجريدٌ و إن كانَ من ملائِمِ المشبَّهِ به فترشيحُ نحو: لَدَيَ أسدٌ شاكي السلاحِ مُقَذَّفٌ

يكون بعد تمام الاستعارة، و تمامُها بعد قرينتها؛ لذا قالوا: لا تعدُّ قرينةُ المصرَّحة تجريدا، و لا المكنيةِ ترشيحا. (إنْ كانَ) أي: اللفظ الزائد (مِنْ ملائمِ المشبهِ) أي: مناسبهِ (فتجريدٌ) أي: فهو تجريدٌ، و وجه تسميته تجريدا أنَّ الاستعارةَ حينئذٍ تجردت عن بعض مبالغةٍ؛ لِبعدِ المشبه عن المشبه به بعضَ بعدٍ، و ذلك ببعد دعوى الاتحاد الذي هو مبنى الاستعارة، و قُدِّمَ التجريدُ على الترشيح، لينبهَ من أول الأمر إلى أن الحق ثبوتُهُ للمكنية، و المصرحة كما أنّ الحق أيضا ثبوت الترشيح للمكنية، و أمّا ثبوته للمصرحة، فمتفق عليه. (و إن كانَ) ذلك اللفظ الزائد (من ملائمِ المشبَّهِ به) أي: مناسبه (فترشيحٌ) أي: فهو ترشيحٌ، و هو في الأصل: تقويةُ الولد باللبن قليلاً قليلاً، حتى يقوى على المصِّ، ثم أطلق اصطلاحا: على تقوية الاستعارة بذكر ما يلائم المشبه به، و وجه تقويتها بذلك أنهُ متضمنٌ لتحقيق المبالغة في التشبيه الذي بُنِيَتْ هي عليه. هذا، و إن لم يذكر ملائم معهما كانت الاستعارةُ مطلقةً، و لم يذكرها المصنف «رحمه اللّه تعالى»؛ لعدم كونها لفظا زائدا على القرينة، و سُميتْ مطلقةً؛ لإطلاقها عن ذكر أحد الملائمين، و قد يجتمع الترشيح و التجريد، فتكونُ الاستعارة في مرتبة الإطلاق (نحو) قول الشاعر، و هو مثال للمجردة، و المرشحة عند المصنف، و مطلقة أيضا عند غيره (لَدَيَ أسدٌ شاكي السلاحِ) أي: حادّهُ، و قويّهُ مأخوذٌ من الشوكة، و هي السلاح، وحدَّتُهُ (مُقَذَّفٌ) له معنيان: الأول: الرمي

لهُ لبَدٌ أظفارهُ لَمْ تُقَلَّمِ، فإنَّ قولَهُ: لديَ أسدٌ، استعارةٌ و الاضافةُ فيه قرينةٌ و قولُهُ: شاكي السلاح، تجريدٌ و قولُهُ: لهُ لِبَدٌ أظفاره لم تقلّمِ، ترشيحٌ.

باللحم، و هو كناية عن كثرة اللَّحم، و الجسامة، و الثاني: الرمي في الوقائع، و المعارك، و معنى "قذفَ عليه": أنّه رمى بنفسه في الوقائع كثيرا سواء كانت بآلة حرب، أم لا. (لهُ لبَدٌ) بكسر ففتح هو جمع لِبْدَة، و هي شعرُ الأسد المتلبِّد على رقبتهِ، و بين كتفيه (أظفارهُ لَمْ تُقَلَّمِ، فإنَّ قولَهُ) أي: الشاعر (لديَ أسدٌ، استعارةٌ) مصرحةٌ أصليةٌ (و الاضافةُ فيه) أي: في لديَ مِنْ قولِهِ: لديَ أسدٌ. (قرينةٌ) مانعة من إرادة المعنى الحقيقي للأسد؛ لأنها بمعنى عند، و التقدير أنا عندي أسدٌ، و الحصول العندي لا يكون للأسد عادةً؛ لأنه لا يُؤْنَسُ به بل للإنسان. كذا في البيانية. (و قولُهُ: شاكي السلاح) ملائم للمشبه، و كل ما هو كذلك فهو (تجريدٌ) فشاكي السلاح تجريدٌ (و قولُهُ: لهُ لِبَدٌ أظفاره لم تقلّمِ ترشيحٌ) لأنه من ملائم المشبه به، و المصنف قد عدَّ هذا القول كله ترشيحا، و المشهورُ أنّ قولَهُ: لهُ لِبدٌ، وحده ترشيحٌ، و قوله: مقذّفٌ، ليس تجريدا و لا ترشيحا؛ لأنّ كلاً من مَعْنَييْ مقذّف يناسبان المشبه، و المشبه به فيكون مقذفٌ إطلاقا أي: استعارةً مُطلقةً، هذا. و اعلم أنَّ الترشيحَ أبلغُ من غيره؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه، و الإطلاق أبلغُ من التجريد لما ذكرنا. و اعلم أيضا أنَّ ما تقدمَ من ملائمات الاستعارة المفردة يجري في الاستعارة المركبة، فتكونُ مرشحةً، و مجردةً، و مطلقةً كما تكونُ مصرَّحةً، و مكنيةً.

والقرينةُ في المكنية و الترشيح فيهما أي: في المكنية، والمصرحةِ قد يكونانِ باقيينِ على معناهما الحقيقي و يكونُ المجازُ في الاثباتِ

أقول: لمّا كان الترشيحُ تارةً يَبْقى على معناه الحقيقي، و تارةً يستعارُ نَظَمَهُ المصنِّفُ «رحمه اللّه تعالى» في سلك المذاهب في قرينة المكنية، فقرَّرَ قائلاً: (و القرينةُ) المانعةُ المسماة بالتخييليةِ الكائنةُ (في) الاستعارة (المكنية و) لفظ (الترشيح) عطف على القرينة، و معلومٌ أنه لا يقصدُ بهما إلا تقويةُ دعوى الاتحاد، و تحقيق المبالغة في التشبيه (فيهما أي: في المكنية، و المصرحةِ) هما عطف بيان، و تفسير للضمير المجرور (قد يكونانِ باقيينِ على معناهما الحقيقي) المراد بالمعنى الحقيقي كونه دالاً عليه اللفظ، لا المعنى المصطلح عليه، و هو الكلمة المستعملة... الخ؛ إذ لا معنى لبقاء اللفظ على الكلمة. (و يكونُ المجازُ في الاثباتِ) أي: يكون في إثبات قرينةِ المكنيةِ للمستعار له، و الترشيحِ له مجازٌ عقليٌّ لأن القرينة هذه، و الترشيح من حقهما أن يُسْنَدَا إلى المشبه به، فلما أسندا إلى غير ما حقه أن يسند له، و هو المشبه كان في ذلك مجاز عقلي، و تسمية هذا الإثبات في القرينة استعارةً إنّما هو تشبيهه بالاستعمال في غير ما وضع له، و حينئذٍ تكون هذه التسمية ليست من الاستعارة المصطلح عليها فتَنبَّه.

قال في تحقيق العبارة: و لا تنفكُّ التخييليةُ عن المكنية عند السلفِ، و الخطيب خلافا لصاحب الكشاف؛ لجواز كون قرينة المكنية عنده تحقيقةً، فتوجدُ المكنيةُ وحدها، و السَّكاكي يرى انفكاكَ كلِّ منهما عن الأُخرى.

و الحاصلُ، أنَّ القرينةَ و الترشيحَ إما باقيانِ على معناهما الحقيقي،

و ذلك إذا لم يَكُنْ للمُستعارِ لَهُ ملائمٌ يُشبِهُ ملائمَ المستعارِ منهُ نحو: أظفارُ المنيةِ نَشِبَتْ بفلانٍ فإنْ الاظفارَ قَرينةٌ و نَشِبَتْ ترشيحٌ و إنَّما كان المجازُ فيهما في الإثباتِ لكنَّ السَّكاكي جوَّز جَعْلَ قرينةِ المكنيةِ استعارةً مُصَرَّحةً على سَبِيلِ التخييلِ

و يكون المجاز في الإثبات أي: في النسبة سواء كانت الوقوع، أو اللاوقوع كما في أنبتَ الربيعُ البقلَ.

(و ذلك) أى كونهما باقيينِ على معناهما الحقيقي (إذا لم يَكُنْ للمُستعارِ لَهُ ملائمٌ يُشبِهُ ملائمَ المستعارِ منهُ نحو: أظفارُ المنيةِ نَشِبَتْ بفلانٍ) أي: عَلِقَتْ به (فإنْ الاظفارَ) المضافة إلى المنية الملائمة للمشبه به الذي هو السَّبع (قَرينةٌ) مانعةٌ من إرادة المعنى الحقيقي باقيةٌ على معناها الحقيقي ملازمة للاستعارة لم يُقْصَد بها غيرُ تقوية الاستعارة (و نَشِبَتْ) الملائم للمشبه به (ترشيحٌ) ثم القرينة، و الترشيح في هذا المثال قد بقيا على معناهما الحقيقي؛ إذ لم يوجد ملائمٌ للمستعار له يُشبِهُ ملائمَ المستعار منه للتباين الكلي بينهما. (و إنَّما كان المجازُ) أي: العقليُ (فيهما) أي: في القرينة، و الترشيح (في الإثباتِ) أي: في نسبتهما للمشبه. و لمَّا كان ما قررهُ المصنفُ «رحمه اللّه تعالى» من مذهب السلف، و الخطيب يوهِمُ أنَّ السَّكاكي معهم فيه لعدم التصريح بنسبته إليهم استدرك ذلك بقوله: (لكنَّ) منبِّهاً على أنَّ (السَّكاكي) مخالفٌ لهم فيما قرروه، و وجهُ مخالفته أنه قد (جوَّز جَعْلَ قرينةِ المكنيةِ) المسمَّاة استعارةً تخييليةً (استعارةً مُصَرَّحةً) بأنْ لم تبقَ على معناها الحقيقي كما سيأتي تفصيلها (على سَبِيلِ التخييلِ)

فإنَّه يقول: لمّا شُبِّهَتِ المَنِيَّةُ بالسَّبُعِ في اغتيالِ النفوسِ أَخَذَ الوَهْمُ في تصويرِها بصورتِهِ، و اختراعِ لوازمِهِ لها، فاخترعَ لها صُورةً مِثْلَ صورة الأظفارِ، ثم أطلِقَ عليها لفظُ الأظفارِ فيكونُ هُناكَ استعارةٌ تصريحيةٌ

و المرادُ بالجواز عدمُ الامتناع، و توضيح مذهبه أنه يقول بعد تشبيه المنية مثلاً بالسبع، و ادعاء أنّها عينُهُ، أو من أفراده، و حذف المشبه به، و ذكر شيء من لوازمه، و ذكر المشبه: أخذَ الوهم يتخيَّلُ أنَّ لها أظفارا كأظفار السبع، فشُبِّهت الأظفارُ المتوهمة بأظفار السبع الحقيقي، و استعير الدال على المشبه به ـ و هو الأظفار التي للسبع ـ للمشبه، و هو الأظفار المتخيَّلة، فتكون في المنية عنده استعارةٌ مكنيةٌ، و في الأظفار استعارةٌ تصريحيةٌ تخييليةٌ، و يقول في نحو: "نطقتِ الحال" بعد تشبيه الحال بالإنسان، و حذفِ المشبهِ به: أخذ الوهمُ يتخيلُ أنّ للحال نطقا، فَشُبِّهَ النطقُ المتخيلُ بالنطق المحقَّق، فاستعيرَ النطقُ المحققُ للنطق المتخيَّل، و اشتقَّ منه نطق، و أُثبتَ للحال، ففي "الحال" استعارة مكنية عنده، و في "نطقت" استعارة مصرحة تخييلية.

إذا فهمتَ ما تلوتهُ عليك يتضح لك ما سيقرره المصنف «رحمه اللّه تعالى» بقوله: (فإنَّه يقول: لمّا شُبِّهَتِ المَنِيَّةُ بالسَّبْعِ في اغتيالِ النفوسِ أَخَذَ الوَهْمُ في تصويرِها بصورتِهِ، و اختراعِ لوازمِهِ لها، فاخترعَ لها صُورةً مِثْلَ صورة الأظفارِ، ثم أطلِقَ عليها لفظُ الأظفارِ) فأطلقَ على الأظفار الوهمية المتخيَّلة لفظُ الأظفار الحقيقية (فيكونُ هُناكَ) أي: في ذلك التشبيه، و التصوير في الوهم (استعارةٌ تصريحيةٌ) للتصريح بذكر المشبه به، و هو الأظفار الحسية

تخييليةٌ لا تحقيقيةٌ؛ لعدمِ تحقُّقِ معناها لا حِسَّا، و لا عقلاً، بل وَهْماً مَحْضا و قد يكونانِ مُستعارينِ من مُلائِمِ المُستعارِ منه لمُلائِمِ المستعارِ لَهُ استعارةٌ مُصَرَّحةٌ على سبيل التحقيقِ

(تخييليةٌ، لا تحقيقيةٌ؛ لعدمِ تحقُّقِ معناها) أي: ثبوته (لا حِسَّا، و لا عقلاً، بل وَهْماً مَحْضا) أي: خالصا من شوائب التحقق الحسيّ، أو العقلي، ثم شرع في بيان مذهب صاحب الكشاف، و السَّمرقنديّ في القرينة، و الترشيح، فقال: (و قد يكونانِ مُستعارينِ من مُلائِمِ المُستعارِ منه) أي: من لفظ ملائم المشبه به (لمُلائِمِ المستعارِ لَهُ) أي: المشبه، و توضيحه: أنّ العلامةَ الزمخشريَ رجّحَ استعارةَ لفظِ ملائم المشبه به لملائم المشبه إذا شاعَ استعمالُ لفظ ملائم المشبه به في ملائم المشبه بخلاف ما لم يَشِعْ، فإنه يُبْقِيهِ على حقيقتهِ كما قاله السلف؛ مثالُ ما شاع قولُهُ تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧] فإنه شبه العهد بالحبل، و حذف المشبه به، ورمز له بالنقض، ثم شبه إبطال العهد بالنقض، و استعير النقض للإبطال، و اشتق منه ينقضون بمعنى يبطلون فهي (استعارةٌ مُصَرَّحةٌ) للتصريح بالمشبه به، و هو النقض (على سبيل التحقيقِ) لا على سبيل الوهمِ، و التخييل، و تسمى استعارةٌ تحقيقيةٌ أيضا لتحققِ، و ثبوت المشبه في الحس، و العقل، و مثال ما لم يَشِع قولُنا: مخالبُ المنية نَشِبَتْ بفلانٍ. و هو ظاهرٌ.

أمّا العلامة السمرقندي فإنّه قد قررَ أنَّهُ إنْ وجد للمشبه ملائم يشبه ملائم المشبه به، فإنه يستعارُ هذا الملائمُ لذاكَ الملائم سواءٌ شاعَ استعماله فيه، أو لم يَشِعْ، و إن لم يوجد وجهُ شبهٍ بينهما بحيث يُستعار ملائمُ المشبه به لملائم المشبه، فإنه يبقى على حقيقته كما قال السلف.

إذا كان للمستعار لهُ مُلائمٌ يُشبهُ مُلائمَ المستعارِ منهُ نحو: قولِهِ تعالى: «يَنقُضُونَ عَهْدَ اللهِ» فإنه استعير الحبل للعهد في النفس على سبيل الكناية و ذِكْرُ النَّقضِ قرينةٌ مستعارةٌ من ملائمِ المستعار منه، و هو إبطال الحبلِ لمُلائمِ المُستعارِ لهُ، و هو إبطالُ العهدِ، و نحو: قولِهِ تعالى: «وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ» ، فإنهُ استعيرَ الحبلُ للعهدِ على سبيلِ التصريح بقرينةِ الإضافةِ إلى الله تعالى) و ذُكِرَ الاعتصامُ ترشيحا مُسْتَعارا من ملائمِ المستعارِ منه، و هو التمسُّكُ بالحبلِ لمُلائمِ المستعار له، و هو الوثوقُ بالعهدِ

و الحاصل أنَّ العلامتين اتَّفقا على شرط صحة استعارة ملائم المشبه به، و هو (إذا كان للمستعار لهُ مُلائمٌ يُشبهُ مُلائمَ المستعارِ منهُ) و زاد الزمخشري على ذلك شرط الشيوع في الاستعمال (نحو قولِهِ تعالى) المقول مثال للقرينة المستعارة (﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللهِ﴾ [البقرة: ٢٧] فإنه استعير الحبل للعهد في النفس على سبيل الكناية) كما عرفتَ سابقا (و ذِكْرُ النَّقضِ) الذي في ضمن ينقضون (قرينةٌ مستعارةٌ من ملائمِ المستعار منه، و هو إبطال الحبلِ) أي: طاقاته (لمُلائمِ المُستعارِ لهُ، و هو إبطالُ العهدِ، و نحو: قولِهِ تعالى) المقول مثال للترشيحِ المستعارِ (﴿وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فإنهُ استعيرَ الحبلُ للعهدِ على سبيلِ التصريح بقرينةِ الإضافةِ) أي: بقرينة إضافة لحبل (إلى اللهِ تعالى، و ذُكِرَ الاعتصامُ) و المراد منه ههنا التمسكُ بالحبلِ، و إلا فقد قال في «الأساس»: كل ما عُصِمَ به الشيءُ فهو عِصَامٌ. انتهى.

(ترشيحا مُسْتَعارا من ملائمِ المستعارِ منه، و هو التمسُّكُ بالحبلِ لمُلائمِ لمستعار له، و هو الوثوقُ بالعهدِ) قال العصام: و حينئذٍ ـ أي: حين إذ لم

ثُمَّ المُصَرَّحَةُ إما أصليةٌ إن كان المستعارُ اسمَ جنسٍ أي: اسما دالاً على ذاتٍ صالحةٍ لأنْ تَصْدُقَ على كثيرين

يبقَ الترشيحُ على حقيقته يكون كل من الترشيح، و الاستعارة ترشيحا للآخرِ أي: فيكون كل من «اعتصموا، و حبل اللّه» ترشيحا للآخر. انتهى.

قال الصبان في بيانيته: فإن قلت: على كون الترشيح مجازا ما قرينتهُ؟ قلت: الظاهر أنَهُ إذا لم تُجعَلِ القرينةُ حاليةً، فقرينتهُ قرينةُ التصريحية إن كان ترشيحا للتصريحية، و لفظ المشبه إن كان ترشيحا للمكنية. اه.

و لما فرغ من بيان قرينة المكنية، و الترشيح، شرع في تقسيم المصرّحة إلى قسمينِ مُبْتَدِئا بالأصلية. فقال: (ثُمَّ) الاستعارة بالمعنى الإسمي، و هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادته (المُصَرَّحَةُ) التحقيقية التي ذكر فيها المشبه وحده (إما أصليةٌ) نسبةٌ إلى الأصل، و هو بمعنى الكثير، و الغالب؛ لأن أفرادها أكثر (إن كان المستعارُ اسمَ جنسٍ) و له معنى خاص بأهل البيان فسَّره بقوله: (أي اسما دالاً على ذاتٍ صالحةٍ لأنْ تَصْدُقَ على كثيرين) خرج بقوله «اسما». الفعلُ، و الحرفُ، و اسمُ الفعل، فإن استعارة هذه المذكورات تبعية كما سيأتي، و بقوله: «صالحة لأن تصدق على كثيرين». الأعلام الشخصيةُ، و المضمراتُ، و أسماء الإشارةِ، و الموصولاتِ بناءً على أن المضمرات، و ما بعدها جزئياتٌ وضعا، و استعمالاً، هو قول المحققين، و أما على قول متقدِّمي أهل العربية، و المحقق السعد، فإنّها داخلةٌ في الاستعارة الأصلية.

أقول: أما الأعلام الشخصية فلأنها ليست كليةً لا حقيقة، و لا حكما، و قد اشترطوا كلية المستعار منه؛ لابتناء الاستعارة على ادعاء دخول

المشبه في المشبه به، و جعله فردا من أفراده، و لا يمكن ذلك في العلم الشخصي؛ لمنافاته الجنسية؛ لأنه يقتضي التشخصَ، و منعَ الاشتراك، و الجنسية تقتضي العموم، و تناول الأفراد، فلا يتأتّى فيه الادعاء المذكور، و هذا أمر متفق عليه بينهم. لكن إذا اشتهر العلم الشخصي بصفة، فإنه يجوز استعارتهُ بتأويله بمعنى كلي بسبب اشتهار المسمَّى بصفةٍ كحاتمٍ المتضمن وصفية الجود المشتهر بها، و كمادرٍ المتضمن وصفية البخل، و كسَحبان المتضمن وصفية الفصاحة، و كباقِلٍ المتضمن وصفية الفهاهة، و إنما احتيج إلى التأويل بكلي؛ ليظهرَ الاندراجُ في أفراده التأويلية، فيقدر أن له أفرادا متحدة الحقيقة مع حاتم نفسه في جنس الجود الحاصل منه البالغ الغاية كالأسد الصادق على أفراد متحدة الحقيقة في غاية الجرأة؛ لأجل أن يُشَبَّهَ الممدوح بفرد منها كما يشبه الرجل الشجاع بفرد من أفراد الأسد، ثم يدّعى أن له أفرادا متعارفة من جملتها حاتم، و غير متعارفة من جملتها الممدوح، فيسوغ لنا استعمال حاتم فيه، ثم قوله «لأنْ تصدق على كثيرين» صادق على نحو: أسد، و أسامة مما كان الصدق فيه حقيقة، و على نحو: حاتم مما كان الصدق فيه حكما.

قال في «تحقيق العبارة»: و اسم الجنس ههنا يَشْمَلُ علم الجنس لأنه موضوع لمفهوم كلي، و إن كان من حيث إنه حقيقة معينة بمعينات ذهنية مع قطع النظر عن شموله لكثيرين. قال الصبان في البيانية: فتصحُّ استعارتهُ اعتبارا لما فيه من العموم. انتهى.

و ذكرت في التحقيق، و «حاشية الأنموذج» تحقيق معنى اسم الجنس فارجع إليهما إن شئت.

مِنْ غَيْرِ اعتبارِ وَصفٍ من الأوصاف سواءٌ كانَ اسمَ عينٍ كأسدٍ للرَّجلِ الشُّجاعِ أو اسمَ مَعْنَىً كالقَتْلِ للضَّربِ الشَّديدِ.

(مِنْ غَيْرِ اعتبارِ وَصفٍ من الأوصاف) خرج به الأسماءُ المشتقةُ؛ إذ الوصف داخل في مفهوماتها، فالاستعارة الأصلية ما كانت اسما غيرَ مشتق، و غير مبهم، و غيرَ فعل، و اسمه، و بعد تمام التعريف عمم قوله: اسما الواقع فيه بقوله: (سواءٌ كانَ اسمَ عينٍ) و هو ما دل على ذات، أو ما دل على شيء يقوم بذاته. (كأسدٍ) المستعار (للرَّجلِ الشُّجاعِ) في قولك: رأيت أسدا يرمي. فأنا شبَّهنا الرجل الشجاع بالأسد بجامع الجرأة في كلّ، و ادّعينا أن للأسد أفرادا متعارفة، و هي الهياكل المعروفة، و أفرادا غير متعارفة منها الرجل الشجاع، و أدرجناه فيه، فصار صادقا عليه شاملاً له شمول الكلي لأفراده، فصحت استعارته له، ثم نصبنا دليلاً على ذلك، و هو القرينة المانعة، فصار كدعوى الشيء ببينة فلا كذب؛ إذ هو لا دليل معه (أو اسمَ مَعْنَىً) و هو ما دل على معنى غير محتاج إلى القيام بالذات (كالقَتْلِ) المستعار (للضَّربِ الشَّديدِ) في قولك: إنَّ قتلي لزيد كان شديدا، و أنت تريد الضرب الشديد، فإنا شبهنا ضَرْبَهُ الشديدَ بالقتل بجامع الهلاك، و الإشراف على الموت، و ادعينا أن للقتل أفرادا متعارفة، و هي الأفراد التي أزهقت أرواحها بفعل شخص عمدا، أو لا، و أفرادا غير متعارفة، و هي الأفراد التي شَرُفَتْ على الموت بفعل الشخص عمدا، ثم ادعينا الإدراجَ المذكور سابقا، و استعرنا القتلَ للضَّربِ الشديدِ؛ لشموله له شمولَ الكلي لأفراده، فصحَّ إطلاقهُ عليه، و قوله: شديد. قرينة مانعة.

وإما تبعيةٌ إن كان ذلك اللفظُ فِعلاً أو مشتقا مِنهُ أو حَرفا و التشبيهُ في الأولينِ أي: في الفعلِ، و المشتقِّ؛ لمعنى المَصْدَرِ، فيقدَّرُ التشبيهُ في نطقتِ الحالُ و الحالُ ناطقةٌ بكذا للدّلالةِ بالنطقِ في إيضاح المعنى، و إيصالِهِ إلى الذهنِ، فيستعارُ لها لفظُ النُّطقِ ثمَّ يُشْتَقُّ مِنه الفعلُ، و الصِّفةُ فتكونُ الاستعارةُ في المصدر أصليةً، و في الفعلِ، و الصفةِ تبعيَّةً و القَرينةُ فيهما أي: في الفعلِ، و المُشتَقِّ ذِكْرُ الفاعلِ كما مَرَّ.

ثم شرع في القسم الثاني من قِسْمَي المصرحة فقال: (و إما تبعيةٌ إن كان ذلك اللفظُ) أي: المستعار (فِعلاً) متصرفا كان، أو جامدا، تاما كان، أو ناقصا، ملفوظا، أو مقدرا، فدخل يذَرُ، وَ يَدَعُ (أو مشتقا مِنهُ) حقيقة كاسم الفاعل، و المفعول، و الصفة المشبهة، و أفعل التفضيل، و أسماء الزمان، و المكانِ و الآلةِ، أو حكما كأسماء الأفعالِ (أو حَرفا) ثم أراد بيان طريقة القوم في استعارة الفعل، و المشتق، و الحرف. فقال: (و التشبيهُ في الأولينِ) أي: و التشبيه الذي هو معنى الاستعارة في الأولين (أي في الفعلِ، و المشتقِّ؛ لمعنى المَصْدَرِ، فيقدَّرُ التشبيهُ في نطقتِ الحالُ) هذا مثال للفعل (و الحالُ ناطقةٌ بكذا) مثال للمشتق (للدّلالةِ بالنطقِ في إيضاح المعنى، و إيصالِهِ إلى الذهنِ، فيستعارُ لها) أي: للدلالة (لفظُ النُّطقِ) مَصْدرا (ثمَّ يُشْتَقُّ مِنه الفعلُ، و الصِّفةُ) أي: نطق، و ناطقة (فتكونُ الاستعارةُ في المصدر أصليةً، و في الفعلِ، و الصفةِ تبعيَّةً) لجريانها أولاً في المصدر ثم في الفعل، و المشتق فهما تابعان له. (و القَرينةُ فيهما أي: في الفعلِ، و المُشتَقِ ذِكْرُ الفاعلِ كما مَرَّ) في نطقت الحال، و الحال ناطقة، فإنّ في نطقت الفاعل ظاهرٌ، و في ناطقة

أو المفعولِ نحوُ قَتَلَ البُخْلَ أي: أزالهُ، و أحيا السَّماحَ أي: أظهرهُ، أو المجرور نحو: «فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» أي: أنذِرهم، أو الحالُ و المقامُ نحو: قَتَلْتُ زيدا: أي: ضربتهُ ضربا شديدا.

الفاعل ضمير مستتر يعود على الحال (أو المفعولِ نحوُ قَتَلَ البُخْلَ أي: أزالهُ، و أحيا السَّماحَ أي: أظهرهُ) و الاستعارة في هذين المثالين ظاهرة (أو المجرور نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] أي: أنذِرهم) حيث استعيرت فيه البشارة للنذارة تهكما بجامع التأثير في كل، و اشتق من البشارة فبشرهم بمعنى فأنذرهم، و المجرور قرينة. (أو الحالُ، و المقامُ) بالرفع عطف على قوله: ذكر الفاعل، لا على الفاعل. (نحو: قَتَلْتُ زيدا أي: ضربتهُ ضربا شديدا) و الحاصل أنَّ الجمهور يقدِّرون الاستعارة في المصدر أولاً، ثم يشتق منه الفعل، أو الصفة مستعارينِ بتبعيتهِ، و خالفهم العصام مقرِّرا أنّ الاستعارة في نفس الفعل، و المشتق، و تبعيتهما للمصدر في التشبيه فقط دون استعارته، فإذا أردت استعارة قتلَ لضربَ فتُشَبِّه الضربَ المطلقَ بالقتل المطلق أولاً، ثم يسري هذا التشبيه إلى فرديهما اللذَيْن في ضمن قتلَ، و ضربَ، و بناءً على هذا التشبيه الحاصل بالسِّرايةِ استعير لفظ قتل لمعنى ضربَ ضربا شديدا.

هذا كله في بيان استعارة الفعل باعتبار مادته، و هي الحدث؛ أمّا استعارته باعتبار هيئته فقد قرّرَ الشريفُ العلامةُ أنّ الاستعارةَ في الفعل باعتبار الهيئة من حيث دلالتُها على الزمان بتبعية أحد المصدرين لمعنى الآخر؛ لأنّ المشبه، و المشبه به، و إن اتحدا نوعا، فهما مختلفان ذاتا بسبب تقييد كلٍّ منهما بقيد مغاير لقيد الآخر، فالضربُ في المستقبل غير الضرب في الماضي ذاتا، و إن اتحدا نوعا، و هذا القدر كافٍ في

التشبيه المبنيِ عليه استعارة أحد المصدرين لمعنى الآخر. و أمّا استعارتهُ باعتبار هيئته من حيثُ دلالتها على النسبة فقد صرّح في عدم استعارته من هذه الحيثية الشريفُ «قدس سره»، و السمرقندي في استعارته؛ لأنّ مطلق النسبة لم تشتهر بمعنىً يصلح أنْ يجعلَ وجه شبه في الاستعارة بخلاف متعلَّقات الحروف، فإنها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة، لكن جوَّز استعارته هذه العَضُدُ الإيجيّ، و مَثَّلَ لها: بِهزَمَ الأميرُ الجُنْدَ، و تقريرُها على طريقة الجمهور أنّه يقال: شُبِّه الهزمُ باعتبار نسبته إلى السَّبب بالهزم باعتبار نسبته إلى الفاعل، و استعير لفظ الثاني للأول، و اشتق الفعل من اللفظ المستعار، و قيل: هَزَمَ الأميرُ الجُنْدَ. و أما استعارة المشتق عُلِمَتْ من مثال المصنِف، و إنها تجري في المصدر أولاً كما في الفعل، لكن نوضّح لك استعارة اسم الفعل، و المصغر، و المنسوب - و هي من المشتق الحكمي - فنقول: في استعارة هيهات لمعنى عسر: شَبَّهنا العُسْرَ بالبعد، و استعرنا البُعد للعسر، و اشتققنا من البُعد بمعنى العُسر بَعُدَ بمعنى عَسرَ، و جعلنا هيهات بمعنى بَعُدَ المستعار لمعنى عَسِرَ. و نقول في المصغر في مثل رُجيل المستعار للكبير العظيم المتعاطي ما لا يليقُ به: شُبِهَ تعاطي ما لا يليق بالصغير، و استعير الصغر لتعاطي ما لا يليق به، و اشتق من الصِغر صغيرٌ بمعنى متعاطي ما لا يليق به، و جعلَ رُجَيْلٌ بمعنى صغيرٌ أي: متعاطي ما لا يليق به. وكذا يقال في قرشي المستعار للمتخلق بأخلاق قريش، و الحاصل أن مدار قرينة التبعية في الفعل، و المشتق على الفاعل، أو نائبه نحو: ﴿و ضُرِبَتْ عليهم الذلة و المسكنة﴾ [البقرة: ٦١]، أو على المفعول به سواء كان

متعددا كقوله تعالى: ﴿و قطّعناهم في الأرض أمما﴾ [الأعراف: ١٦١]، أو غير متعدد كمثال المصنف، و سواء كان المفعول الأول، أو الثاني، و سواء كان مع المتعدد الفاعل، أو لا، أو أن مدارها فيهما على الجار، و المجرور، أو غير ذلك نحو: قوله تعالى: ﴿يَاوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢] إذ القرينة في الآية كونه من كلام الموتى مع قوله ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمنُ وَ صَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس:٥٢] هذا على أن مرقدا اسم مكان و إلا فالاستعارة أصلية، و وجه كون استعارة الفعل تبعية أنّ جزء معناها أعني النسبة غير مستقل بالمفهومية، بل يتوقف فهمها على ذكر طرفيها المنسوب، و المنسوب إليه اللذين جعل الواضع النسبة مرآة لملاحظتهما، و آلة لتعريف حالهما مرتبطا أحدهما بالآخر، و أحد الطرفين أعني الحدث المنسوب، و إن كان مذكورا في ضمن الفعل، فالطرف الآخر غير مذكور، و هو أمر خارج عن معنى الفعل، لا يدل عليه الفعل إلا التزاما فتوقف تمام النسبة بل تمام معنى الفعل على ذكر أمر خارج، فصار غير مستقل بالمفهومية، فلا تجري فيه الاستعارة أصالة بل تبعا لأصل يرجع إليه معنى الفعل بنوع استلزام كالمصدر، و وجه كونها في المشتق تبعيةً ما قاله السَّعدُ، و وافقه السَّيِّدُ. و أمّا الصفات، و أسماء الزمان، و المكان، و الآلة، فالوَجهُ في كونها تبعية أنّ تلك الصفات إنّما تدل على ذوات مبهمة باعتبار معانٍ متعيَّنة هي المقصودة منها، و هي الأحداث القائمة بالذوات، و لما لم تكن الذواتُ المبهمةُ مقصودةً منها، و لا مشتهرةً بما يصلح وجه شبه في الاستعارة لم يُتصور جريانُ الاستعارة فيها بحَسبها، بل يتصور ذلك بحسب معاني مصادرها المقصودة منها، فكانت تبعيةً.

و في الثَّالثِ أي: التشبيهُ في الحرفِ لمتعلَّقِ مَعْنَاه و المرادُ بمتَعَلَّقِ مَعْنَاه ما يُعَبَّرُ بِهِ عنهُ مِنَ المَعَاني المُطلقةِ كالابتداء المُطلق، و نحوه فيُقَدَّرَ التشبيهُ فِي قوله تعالى: «وَ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ» للاستعلاء المطلقِ بالظّرفيةِ المطلقةِ في مُطلق الاستقرار فيستعارُ لفظُ المشبهِ بِه للمشبهِ أولاً

(و في الثَّالثِ) عطف على قوله: و التشبيه في الأولينِ (أي التشبيهُ في الحرفِ لمتعلَّقِ مَعْنَاه) يعني أنّ التشبيه يكون أولاً في متعلق معنى الحرف فرضا، و تقديرا، ثم تبنى عليه الاستعارة بعد تناسيه كما سيأتي بيانه، و إنما قلت: وقوع التشبيه فرضا، و تقديرا؛ لأن التشبيه، و الاستعارة في المتعلق لم يقع في الحقيقة، لكنهم قالوا ذلك؛ لضبط الأصول. (و المرادُ بمتَعَلَّقِ مَعْنَاه ما يُعَبَّرُ بِهِ عنهُ) أي: الشيء الذي يعبر به عن الحرف (مِنَ المَعَاني المُطلقةِ كالابتداء المُطلق، و نحوه) هذا تفسير لِما، و بيانُ هذا أنّ المعاني الكلية للحروف كالظرفية، و الاستعلاء، و العلية هي متعلقاتها تجري الاستعارة فيها أولاً، ثم تسري إلى جزئياتها، هذا هو مذهب الجمهور، و بيانه فيما قاله: (فيُقَدَّرَ التشبيهُ فِي قوله تعالى: ﴿وَ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾. [طه: ٧١] للاستعلاء المطلقِ) متعلق بيقدّر (بالظّرفيةِ المطلقةِ) متعلق بالتشبيه أي: يُقدّرُ التشبيهُ بينَ المفهومين الكليينِ اللذين هما آلةٌ لملاحظة المعاني الجزئية للحروف من غير أن يكون مدلولاً لها (في مُطلق الاستقرار) هذا وجه الشَّبهِ (فيستعارُ لفظُ المشبهِ بِه) و هو الظرفية المطلقة (للمشبهِ أولاً) و هو الاستعلاء المطلق أي: فيستعار بعد التشبيه، و دعوى الإدراج، و هي أن للظرفية المطلقة

ثمَّ يُسْتَعملُ لفظُ الحرفِ الموضوع لجزئياتِ المشبّه به في جزئياتِ المشبَّهِ ثانيا.

أفرادا متعارفة، و غير متعارفة، و الاستعلاء المطلق فرد غير المتعارف (ثمَّ يُسْتَعملُ لفظُ الحرفِ الموضوع لجزئياتِ المشبّه به) و هي لفظة «في» (في جزئياتِ المشبَّهِ ثانيا) و كذا يقدر في لام التعليل في نحو: قوله سبحانه: ﴿فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنا﴾. [القصص: ٨] قال شيخ الإسلام زكريا في شرح أقصى الأماني: أي: يقدر تشبيه ترتب العداوة، و الحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه، ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به، فجَرتِ الاستعارة أولاً في العليةِ، و الفرضيةِ، و بتبعيتها في اللام كما مر في «نطقت الحال»، فصار حكمُ اللام حكمَ الأسد؛ حيث استعيرت لما يُشبِهُ العليّة، و صار متعلّقُ معنى اللام هو العليّة، و الفرضيةُ، لا المجرور على ما وقع للأصل سهوا. انتهى.

و أوضح منه ما قيل: شبه مطلق ترتب علة واقعية على فعل ـ و هي العداوة، و الحزن الواقع للالتقاط ـ بمطلق ترتب علة غائية على علة غائية على فعل بجامع مطلق الترتب في كلٍّ، فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات، ثم استعملَ في جزئي المشبه اللامُ الموضوع لجزئي المشبه به على سبيل الاستعارة التبعية. انتهى.

و إنما كانت استعارة الحروف تبعيةً؛ لأن الاستعارة مبنية على التشبيه، و هو يستلزم ملاحظة اتِّصاف طرفيه بوجه الشبه، فلا تجري أصالةً إلا في شيء يصلح لأنْ يلاحظ موصوفا، و محكوما عليه، و هو

و يجوزُ في الاستعارةِ التبعيةِ اعتبارٌ آخرُ و هو جَعْلُ قرينتها استعارةً مكنيةً، و جَعلُ نفسِها قرينتها مثلاً يجوزُ في مثلِ نَطَقِت الحالُ. تشبيهُ الحالِ بالإنسانِ المتكلّم في إظهار المعاني و جَعلُهُ استعارةً مكنية و جعلُ نطقتْ قرينةً عليها و كذا يجوزُ اعتبارُ التَّشبيه فيما دَخلَ عليه

المستقل بالمفهومية، فكانت في الحرف تابعة لمتعلق معناها المستقل، و كان من حقه ألا تجري فيه أصلاً؛ لعدم استقلاله، لكن يُغتفرُ في التابع ما لا يغتفرُ في المتبوع. ثم ذكر المصنف «رحمه اللّه تعالى» جوازِ اعتبار في الفعل، و الصفة، و اعتبار في الحرف، و كلا الاعتبارين بجعل التبعية قرينة المكنية، و قرينتها مكنية هذا عند السكاكي، و أشار إليه بقوله: (و يجوزُ في الاستعارةِ التبعيةِ اعتبارٌ آخرُ) راجحٌ عند السكاكي «رحمه اللّه تعالى» (و هو) أي: هذا الاعتبار، و هو جعل التبعية في الفعل، و الصفة، و الحرف قرينة المكنية، و قرينتها مكنية تقليلاً للأقسام عند الساكي. (جَعْلُ قرينتها) أي: التبعية (استعارةً مكنيةً، و جَعلُ نفسِها) أي: التبعية (قرينتها) أي: المكنية، و أمثلُ لكَ (مثلاً) ليتضح عندك هذا الجعلُ (يجوزُ في مثلِ) لو حذف لكان أولى (نَطَقِت الحالُ. تشبيهُ الحالِ بالإنسانِ المتكلّم في إظهار المعاني) و هو وجه الشبه (و جَعلُهُ) أي: وجعل هذا التشبيه (استعارةً مكنية) أي: مبنى الاستعارة المكنية (و جعلُ نطقتْ قرينةً عليها) و كذا يقال هذا في نحو: الحال ناطقة. ثم لما انتهى من بيان هذا الاعتبار في الفعل، و المشتق شرع في بيانه في الحرف فقال: (و كذا) أي: كجواز الاعتبار المتقدم قولُهُ: (يجوزُ اعتبارُ التَّشبيه فيما) أي: في المجرور الذي (دَخلَ عليه) أي: المجرور

الحرفُ، و جَعلهُ استعارةً مكنيةً، و ذكرُ الحَرفِ قرينةً عليها و ذلك بأنْ يُجعلَ الجذوعُ فِي قولِهِ تعالى: «وَ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ». كناية عن الظرفِ، و الأمكنةِ، و يجعلَ في قرينةً عليها.

و الاستعارةُ تُفارقُ الكَذِبَ بِبِنائها على التأويل أي: بجعلِ أفرادِ اللّفظِ قسمينِ متعارفا، و غيرَ متعارفٍ، و استعمالُهُ في غيرِ المتعارفِ و بِنَصبِ القرينةِ عليها

(الحرفُ، و جَعلهُ) أي: ذلك المجرور (استعارةً مكنيةً، و ذكرُ الحَرفِ قرينةً عليها) أي: المكنية (و ذلك) أي: جواز الاعتبار المتقدم (بأنْ) أي: كائن، الباء للتصوير، و هو الملابسة بعينها (يُجعلَ الجذوعُ فِي قولِهِ تعالى ﴿وَ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. كناية عن الظرفِ، و الأمكنةِ، و يجعلَ "في" قرينةً عليها) هذا ظاهرٌ إن شاء اللّه تعالى.

و لما كانت الاستعارة أمرا معنويا خفيا، و قد اشتبه على البعض عدمُ الفرق بينها، و بين الكذب، بَيّنَ المصنف «رحمه اللّه تعالى» وَجهَ مخالفتها له، فقال: (و الاستعارةُ تُفارقُ الكَذِبَ) و كذا المجاز المرسل يفارقه، و هو الكلام الذي لم يطابق نسبتهُ المفهومةُ منه ما في نفس الأمر. و وجه المفارقة يكون في أحد أمرين، الأول: ـ و هو أمر خفي معنوي ـ كائن (بِبِنائها) أي: الاستعارة (على التأويل أي: بجعلِ أفرادِ اللّفظِ قسمينِ متعارفا، و غيرِ متعارفٍ، و استعمالُهُ) أي: اللفظ (في غيرِ المتعارفِ) و الكذب لا تأويل فيه بأنْ أبقي فيه اللفظ على أصله؛ لعدم التأويل، فكان أسدا لعدم مطابقته. (و) ثانيهما ـ و هو أمر ظاهر كالفرع عن الأول ـ كائن (بِنَصبِ القرينةِ عليها) أي: على الاستعارة أي:

و تُفارِقُ الغَلَطَ بوجود الجهَة فيها دُونَهُ.

على أن الظاهر الذي هو المعنى الحقيقي غير مراد، فالمتجوِّز مؤوِّلٌ لكلامه، و ناصبٌ قرينة تدل على أن الظاهر غير مراد له، فيكون هذا النصب كدعوى الشيء ببينة، فلا كذب؛ لعدم نصب قائله قرينةً، بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره؛ مثلاً إذا قال قائل: جاءني أسد مع أن الأسد الحقيقي لم يجيء إليه، فإن لم يرد ظاهر اللفظ بل أراد الرجل الشجاع الذي يشبه الأسد الحقيقي، و نصب على ذلك قرينة، فالكلام استعارة، و إن أراده، و لم ينصب قرينة على خلافه، فهو كذبٌ.

و الظاهر أن التمييز يحصل بمجموع الأمرين، و ليس كذلك، بل كل منهما وحده كافٍ في حصول تمييز الاستعارة، و المجاز المرسل عن الكذب.

ثم بعد ذلك نبّهَ المصنف «رحمه اللّه تعالى» إلى أن الاستعارة تتميز عن الغلط بملاحظة العلاقة كما تتميز عن الكذب بنصب القرينة فقال: (و تُفارِقُ) أي: الاستعارة (الغَلَطَ) أي: اللساني، و هو أن يقصد استعمال لفظ في غير ما وضع له لا لعلاقة مع علمه أنه مخطىءٌ أما الخطأ اللساني عن سهو بأن يسبق لسانُهُ إلى لفظة من غير قصد لها، فهو غير مراد ههنا. و إنما تفارقه (بوجود الجهَة) أي: بملاحظتها، و إنما ذكرنا الملاحظة؛ لأن الاستعمال لأجل شيء يستلزم ملاحظته، فلو استعمل اللفظ بدون ملاحظتها لم يكن مجازا بل غلطا (فيها دُونَهُ) أي: دون الغلط لأنه لا علاقة فيه.

مَجازُ الحَذفِ

و قَدْ يُطلقُ المجازُ على كلمةٍ تغيّرَ إعرابها بحذف لفظٍ نحو: و أسأل أهلَ القريةِ أو بزيادةِ لفظٍ نحوُ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ ﴾ «وَ جَآءَ رَبُّكَ»، «وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ».

مَجازُ الحَذفِ

قال السعد في «المطول»: اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كذلك توصف به أيضا؛ لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره، و ظاهرُ عبارة «المفتاح» أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الإعراب، و هذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية، و الرفع في ربك؛ لأنه قد نقلَ عن محله أعني المضاف، و أما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه، و قد صرّح هو بأنَّ الجر في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] مجازٌ، و المقصود في فنِّ البيان هو المجاز بالمعنى الأول و لكنه قد حاول التنبيه على الثاني اقتداءً بالسَّلف، و اجتذابا بضبع السامع عن الزَّلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار. فقال: (و قَدْ يُطلقُ المجازُ على كلمةٍ تغيّرَ إعرابها) من نوع إلى آخر، و هذا التغيير فيه إمّا (بحذف لفظٍ نحو: ﴿وَ جَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. أي: جاء أمرُ ربكَ) لاستحالة مجيء الرب إذ هو يقتضي الحركة، و الرب سبحانه منزه عن ذلك، و القرينة الامتناع العقلي (و أسأل أهلَ القريةِ) للقطع بأن المقصود سؤال أهل القرية، و القرينـةُ المقامُ (أو بزيادةِ لفظٍ نحوُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي: ليس مِثلَهُ شيءٌ، فالحكم الأصلي «لمثله» هو النصب لأنه خبر ليس، و قد تغيَّر إلى الجر بسبب زيادة الكاف، و ذلك لأنَّ المقصودَ نفي أن يكونَ شيءٌ مثلهُ تعالى، لا نفي أنْ يكونَ شيء مثل مثله.

الكِنَايَةُ

و الكنَايَةُ لفظٌّ مُفردٌ، أو مركَبٌ أريدَ به لازِمُ مَعْنَاهُ معَ جوازِ اِرادتهِ مِنهُ بِنَصبِ القرينةِ الغيرِ المانعةِ عنه فَظهرَ أنّها تُخالِفُ المجازَ من حيثُ إنّه إنْ قامتْ به قرينةٌ مانعةٌ عن إرادة المعنى الموضوع له، فمجازٌ

الكِنَايَةُ

لما فرغ من بيان قسمَي علم البيان شرع في القسم الثالث، و هو الكناية، فقال: (و الكنَايَةُ) لغة من كنيت بكذا عن كذا، أو من كنوت، إذا عبرت عن شيء معين بلفظ غير صريح الدلالة عليه، و اصطلاحا (لفظٌّ) خرجَ به ما ليس بلفظ كالإشارة، و الكتابة (مُفردٌ، أو مركَبٌ أريدَ به) خرج بالإرادة به السَّاهي، و السكران، و النائم (لازِمُ مَعْنَاهُ) أي: المعنى الموضوع له، خرج به اللفظ الذي أريد به نفس معناه، و هو الحقيقة الصرفة فقولنا: طويل النجاد. مراد به طول القامة مع جواز إرادة طول النجاد أيضا، و إن لم يكن له نجاد، و هو حمالة السيف. و المراد باللازم ههنا مطلقُ الارتباط، و لو بعُرفٍ، لا اللزومُ العقلّي كما أفاده ابن يعقوب. (معَ جوازِ اِرادتهِ مِنهُ) أي: إرادة معناه من اللفظ أي: لا منافاة من إرادته (بِنَصبِ القرينةِ الغيرِ المانعةِ عنه) خرجَ بقيدِ «مع جواز...» المجازُ؛ إذ لا يجوز إرادة المعنى الحقيقي فيه مع المعنى المجازي عند من يمنع الجمع بين الحقيقة، و المجاز كالخطيب، و تابَعهُ المصنف «رحمه اللّه تعالى» (فَظهرَ) أي: إذا عرفت تعريف الكناية ظهر لك فرقٌ بينهما، و بين المجاز، و هو (أنّها تُخالِفُ المجازَ من حيثُ إنّه إنْ قامتْ به قرينةٌ مانعةٌ عن إرادة المعنى الموضوع له، فمجازٌ) أي: فهو مجاز (و إلا)

و إلّا فكنايةٌ ، و هي أقسامٌ ثلاثةٌ: الأولُ، المطلوب به الذات كقولنا كنايةً عن الإنسانِ: مُستوي القامةِ عريضُ الأظفارِ.

أي: و إن لم تقم بأن كانتِ القرينةُ غيرَ مانعة عنه (فكنايةٌ) أي: فهي كناية، ثم شَرعَ في أقسامها، فقال: (و هي أقسامٌ ثلاثةٌ:) القسمُ (الأولُ:) هو إما أن يكون المعنى الواحد المكنى به مختصا بالمكنى عنه. قال السعد: و هو أنْ يتفقَ في صفة من الصفات اختصاصٌ بموصوف معيّن عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف كقول الشاعر:

الضاربينَ بكل أبيضَ مِخْذم ... و الطاعنين مجامع الأضغان

الأبيض: السيف، و المخذم بكسر الميم و سكون الخاء و فتح الذال: القاطع، و الضغن: الحقد، و مجامع الأضغان معنى واحد، و هو القلب، و تسمَّى هذه الكناية عند أصحاب العلوم العقلية بالبسيطة. و إما أن تكونَ جملةُ معانٍ مختصة بموصوف، فيتوصل بذكرها إليه، و تسمّى عند أصحاب العلوم العقلية بالمركبة، و عبر المصنف «رحمه اللّه تعالى» عنها بقوله: (المطلوب به) أي: بالقسم الأول من الأقسام الثلاثة (الذات) أي: مجرد الذات، لا الصفة، و لا النسبة إيجابا، أو سَلبا (كقولنا كنايةً عن الإنسانِ: مُستوي القامةِ عريضُ الأظفارِ) فإن هاتين الصفتين بمجموعهما يُتوصلُ بذكرهما إلى الإنسان، أمّا كلُّ واحد منهما، فلا تختص به، فإن مستوي القامة موجودٌ في النخل، و عريض الأظفار موجودٌ في الفرس، فَعُلِمَ أن ما هو معنى واحد، أو مجموع معانٍ يتوصل بهما إلى المطلوب أعني الذات شرطُهُ الاختصاص؛ إذ الأعمُّ لا يُشعرُ بالأخص.

و الثاني، المطلوبُ به الصّفةُ فإن لم يكن الانتقالُ بواسطةٍ؛ فقريبةٌ كقولنا كِناية عن الأبلَهِ: عريضُ القفاء و إلا فبعيدةٌ كقولنا: كثيرُ الرّماد كناية عن المِضيافِ، فإنه ينتقلُ الذهنُ من كثرةِ الرمادِ إلى كثرةِ إحراقِ الحَطبِ تَحتَ القِدرِ، و منها

(و) القسم (الثاني) من أقسام الكناية (المطلوبُ به الصّفةُ)كالكرم، و الشجاعة، و طول القامة (فإن لم يكن الانتقالُ) من المكنى به، و هو الكناية عن المكنى عنه (بواسطةٍ؛ فقريبةٌ) و هي ضربان: واضحةٌ ينتقلُ منها بسهولة كقولهم كنايةً عن طول القامة: طويلٌ نجادهُ، و طويلُ النَّجادِ. و الأولى من هذين كنايةٌ ساذجة لا يشوبها شيءٌ من التصريح، و في الثانية تصريحٌ ما؛ لتضمنِ الصفة فيه الضميرَ الراجعَ إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى المسند إليه، فيشمل على نوع تصريح بثبوت الطول له، و خفية بأنْ يُتوقفَ الانتقالُ منها على تأمُّل زائد (كقولنا كِناية عن الأبلَهِ: عريضُ القفاء) قال السعد: فإن عرضَ القفا، و عظم الرأس بالإفراط مما يستدل به على بلاهة الرجل، فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد، لكن في الانتقال منه إلى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد، و ليس ينتقل منه إلى أمر آخر، و من ذلك الأمر إلى المقصود، بل إنما ينتقل منه إلى المقصود، لكن لا في بادئ النظر، و بهذا يمتاز عن البعيدة. انتهى. (و إلا) بإن كان الانتقال بواسطة، أو بوسائط (فبعيدةٌ كقولنا: كثيرُ الرِماد كناية عن المِضيافِ، فإنه ينتقلُ الذهنُ من كثرةِ الرمادِ إلى كثرةِ إحراقِ الحَطبِ تَحتَ القِدرِ، و منها) أي: من كثرة الإحراق، و كذا كل ضمير في «منها» عائد على الكثرة التي

إلى كثرة الطَّبائِخ، و منها إلى كثرةِ الأَكلَةِ و منها إلى كثرة الضيفانِ و منها إلى المقصودِ، و هو المضيافُ.

و الثالثُ المطلوبُ به النسبةُ أي: إثباتُ أمرٍ لآخرَ كقوله إِنَّ السَّماحَةَ و المروءةَ و النَّدى في قبةٍ ضُربتْ على ابنِ الحَشْرَجِ فإنهُ كنايةٌ عن إثباتِ هذه الصفاتِ لَهُ أوْ نفيهُ عنه

قبلها. (إلى كثرة الطَّبائِخ، و منها إلى كثرةِ الأَكلَةِ) جمع آكل، كطلبة، و طالب (و منها إلى كثرة الضيفانِ) بكسر الضاد جمع ضيف (و منها إلى المقصودِ، و هو المضيافُ) و بحسب قلة الوسائط، و كثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا، و خفاءً، و عليك بتتبع الأمثلة، فإنها أكثر من أن تحصى.

(و) القسم (الثالثُ) من أقسام الكناية (المطلوبُ به النسبةُ أي: إثباتُ أمرٍ لآخرَ) و كان الموصوف مذكورا (كقوله) أي: الشاعر، و هو زياد الأعجم (إِنَّ السَّماحَةَ) أي: الكرم (و المروءةَ) أي: كمال الرجولية (و النَّدى) سهولة الإنفاق للمال الكثير في أمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة (في قبةٍ ضُربتْ على ابنِ الحَشْرَجِ) أراد الشاعر أن يثبتَ هذه الصفات الثلاثة لابن الحشرج، فتركَ التصريحَ بذلك بأن يقول: هذه الصفات ثابتة له مثلاً فكنَّى عن ذلك بكونها في قبّة مضروبة عليه، فأفاد إثباتها له؛ لأنه أثبتَ أمراً في مكان الرجل، فقد أثبت له، و القبةُ تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء كذا أفاده شيخ الإسلام في أقصى الأماني.

(فإنهُ) أي: قول الشاعر (كنايةٌ عن إثباتِ هذه الصفاتِ) الثلاثةِ (لَهُ) أي: لابن الحشرج (أوْ) النسبة (نفيهُ عنه) أي: نفي أمر عن آخر، و كان الموصوف

كقولنا فيمنْ يؤذي المسلمينَ كناية عَنْ نفي الإسلام عنه: المسلمُ من سَلِمَ المسلمون من يدِهِ و لسانِهِ.

غير مذكور (كقولنا فيمنْ يؤذي المسلمينَ كناية عَنْ نفي الإسلام عنه:) أي: عن الذي يؤذي المسلمين (المسلمُ من سَلِمَ المسلمون من يدِهِ، و لسانِهِ)[١] المشهور في الأثر: من لسانه، و يده، و على أية حال، فإن الكلام كناية عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي، و هو غير مذكور في الكلام. أقول: كما يكون هذا الكلام الرفيع كنايةً يكون تعريضا كما سيأتي بيانه إن شاء اللّه تعالى.

---

١. أخرجه البخاري (١٠) و مسلم (١٧٠) وهو كما ذكر الشارح «من سلم المسلمون من لسانه و يده».

أبلغية المجاز و الكناية

أطبق البلغاءُ على أنّ المجازَ، و الكناية، أبلغُ من الحقيقةِ، و التصريحِ؛ لأنّ الانتقالَ فيهما من الملزومِ إلى اللازمِ فهو كدعوى الشيءِ ببينةٍ.

أبلغية المجاز و الكناية

(أطبق) و اتفقَ (البلغاءُ) أي: العالمون بالاصطلاحات، و غيرهم من البلغاء بالسليقة، فإنهم و إن لم يكونوا عالمين بلفظ المجاز، و الكناية، و الحقيقة، و الاستعارة، و التشبيه، لكنهم عالمون بمعانيه كذا قاله عبدالحكيم. (على أنّ المجازَ، و الكناية، أبلغُ من الحقيقةِ، و التصريحِ؛ لأنّ الانتقالَ فيهما من الملزومِ إلى اللازمِ)[1] و كلُّ ما هو كذلك (فهو) أي: هذا الانتقال (كدعوى الشيءِ ببينةٍ) و ليس المراد من المجاز الأبلغ من غيره إلا المعنى الصادق على الاستعارة فلا حاجة إلى ذكرها في مقابلة التشبيه قال شيخ الإسلام: و ليس معنى كون كل من الثلاثة أبلغ من مقابله أنه يوجب زيادةً في المعنى لا توجد في مقابله، بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد في المجاز، و الكناية. انتهى.

١. يعني: أن الانتقال فيهما من المعنى الأصلي إلى المراد انتقال من الملزوم إلى اللازم، فيكون كدعوى الشيئ و إثباته بدليل.

بيانه: أن قولك: رأيت أسداً يرمي أبلغ في إفادة شجاعة زيد من قولك: رأيت رجلا شجاعا، فإنه في قوة أن تقول: الرجل الذي رأيته بطل شجاع؛ لأنه كالأسد في الصولة و الإقدام، و كل من هد كذلك بطل شجاع. و قولك: فلان كثير الرماد، أبلغ من قولك: فلان مضياف؛ لأنه في قوة أن تقول: فلان مضياف؛ لأنه كثير الرماد لكثرة إحراقه الحطب تحت قِدر الطعام المعدّ للضيفان، و كل من هو كذلك مضياف. ـ الشيخ عبدالكريم محمد المدرس (رحمه الله).

التَّعرِيضُ

و التعريضُ لفظٌ مركبٌ أريد به معناه الوضعيُ حقيقةً، أو مجازا ،

التَّعرِيضُ

لما انتهى من بيان القسم الثالث من موضوع علم البيان، و هو الكناية شرع في بيان القسم الرابع منه (و) هو (التعريضُ) اعلم أنّ وجه جعل التعريض قسما برأسه من موضوع علم البيان أن المعنى التعريضي مدلول عليه بطريق التلويح، و إشارة السِياق سواءٌ كان مدلول اللفظ حقيقيا، أو مجازيا، أو كنائيا، فليس هو قسما من الحقيقة كما ذهب إليه جمع من المحققين، كما أنه ليس قسما من المجاز، و الكناية، و لا هو لازما للمذكورات، فإذا كان وجهه ما ذكرناه كان خليقا بأن يكون قسما برأسه، و هذا ما ذهبَ إليه صاحبُ «الكشاف»، و أقره السيد السند «قدس سره»، و أختاره المصنف «رحمه اللّه تعالى»، و هو خليقٌ بأن يكون هو التحقيق (لفظٌ مركبٌ أريد به معناه الوضعيُ حقيقةً) كقولكَ: أنا لستُ بجاهلٍ. إذا قصد التعريض، فالمعنى الحقيقي نفي الجهل عن المتكلم، و المعنى التعريضي المقصود من هذا المركب سياقا إثبات الجهل لشخص آخر غيرِهِ. (أو مجازا) كقوله تعالى: ﴿وَ لاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] فالمعنى الحقيقي ـ أعني النهي عن السَّبق في الكفر ـ ممتنعٌ لسبق المشركين به فلا فائدة في نهيهم، و المعنى المجازي هو النهي مطلقا، و المعنى التعريضي هو الأمر بالسبق في الإيمان به، و هذا المعنى مفهوم من سياق الكلام، لا من اللفظ الذي استعمل في نهيهم عن الكفر به

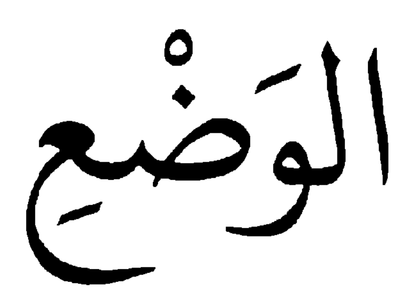
أو كناية، و أشير به إلى معنىً آخرَ أيضا كقولكَ: آذيتني فستعرفُ جزاءَ الإيذاءِ، و أنتَ تريدُ المخاطبَ، و غيرهُ، لكنَّ المخاطبَ مرادٌ من نفسِ اللفظِ، و غيرهُ من سوقِهِ، و خارجَ الكلامِ .

مطلقا مجازا. (أو كناية) كقوله صلى الله عليه وسلم: «المسلم من سَلِمَ المسلمون من لسانه و يده» فإن المعنى الحقيقي انحصار الإسلام فيمن سلمَ المسلمون من لسانه، و يده، و يلزمه انتفاءُ الإسلام عن المؤذي مطلقا، و هذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالاً، و أما المعنى المعرَّضُ به المقصودُ من الكلام سياقا، فهو نفي الإسلام عن المؤذي المُعيَّنِ (و أشير به) أي: بذلك المعنى (إلى معنىً آخرَ أيضا) أي: كما أريد ذلك المعنى كذلك أشير به إلى معنى آخر مفهوم من السياق (كقولكَ: آذيتني فستعرفُ جزاءَ الإيذاءِ، و أنتَ تريدُ المخاطبَ، و غيرهُ، لكنَّ المخاطبَ مرادٌ من نفسِ اللفظِ، و غيرهُ من سوقِهِ، و خارجَ الكلامِ) هذا عطف تفسيريٌّ.

يقول الفقير إليه تعالى قاسم بن نعيم الحنفي غفر اللّه ذنبه الجلي و الخفي: هذا آخر ما كتبته على رسالة الاستعارة للعلامة أبي بكر الميررستمي الكردي «رحمه اللّه تعالى» أرجو اللّه تعالى القبول، و النفع به، و قد وافق الفراغ منه ليلة الاثنين الموافق للثالث من شهر ذي الحجة لسنة ألف، و أربعمائة، و أربعة، و عشرين من هجرة خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم في مسجد السليمانية الكائن في مدينة بغداد المحمية صانها اللّه من كل بلية هذا، و آخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين و صلى اللّه على سيدنا محمد كلما ذكرك، و ذكره الذاكرون، و غفل عن ذكرك، و ذكره الغافلون.

◈◈◈

تقييدات في



للعلامة:

أحمد بن زيني دحلان إمام الحرمين

و مفتي الشافعية في مكة المكرمة

(١٢٣١ ـ ١٣٠٤)



انتشارات امام ربانی

مقدمة المصحح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الألفاظ و جعلها قوالب المعاني، و الصلاة و السلام على أفضل العارفين بأوضاع الكلام و المباني، و على آله و أصحابه المجتهدين في تنوير الأذهان، المؤيدين بأحسن التبيان.

وبعد: فإن جميع العلوم العربية دُوّنتْ لفهم القرآن و السنة النبوية و الشريعة الغراء المحمدية و قد اعتنى علماؤنا القدامى بهذه العلوم تدويناً و تأليفاً، شرحاً و تدريساً و مازالوا مهتمّين بها إلى الآن.

و أحد من هذه العلوم علم الوضع وهو علم يبحث عن كيفية وضع الألفاظ لمعانيها فهو علم مهم، كثير الفائدة لاحتياج كثير من العلوم إليه، كاللغة و البلاغة و أصول الفقه و غيرها، إذاً فهو لاينحصر في علم واحد بعينه بل هو موجود ضمن بعض المباحث في العلوم التي ذكرناها.

فما ينبغي لطلبة العلم الذين يريدون الرسوخ في العلوم أن يهملوه أو يتركوه كأنهم لم يعيدوا في حاجة إلى هذا الفن بل لابد لهم أن يقرأوه و يمارسوه حتى يستعدوا لفهم ما يجدونه منه في الكتب و الحواشي من علم النحو و الأصول و البلاغة و غيرها.

و هذا الكتاب الذي بين أيدينا كتاب نفيس جامع لمعظم مسائل فن الوضع و تحقيقها و حاو للدلائل و تدقيقها، ألّفه شيخ الإسلام و مرجع الخاص و العام، مفتي مكة السيد أحمد زيني دحلان، اقتنى أكثر مسائله من كتاب «الرسالة الوضعية» التي تعدّ من مشاهير المصنفات و أمهات الكتب في هذا العلم و أيضا من شروحها و حواشيها و كتب أخرى. و لهذا كله قمتُ بتصحيحه معتمدا على نسخة مخطوطة من مخطوطات جامعة الرياض مبّدلاً عباراته المشوّشة التي يظن أنها سهو من قلم الناسخ بعبارة واضحة. و لما كانت العادة المتداولة بين الطلبة في ديارنا (كردستان) أن يقرأوا فني الوضع و البيان معاً أردفناه برسالة البيان للعلامة المحقق مولانا أبي بكر المير رستمي (رحمه اللّه) مع شرحها لفضيلة الشيخ «قاسم بن نعيم الطائي الحنفي» تتميما للفائدة.

و في الخاتمة، أرجو من اللّه سبحانه و تعالى أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم و أن يحشرنا مع النبيين و الصديقين و الشهداء و الصالحين و العلماء العاملين بجاه من بعث رحمة للعالمين. و آخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين.

عبدالباسط بن نجم‌الدين السجادي الكلجيني

كتاب الوضع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لِلّه رب العالمين، و صلى اللّه على سيدنا محمد و على آله، و صحابته، أجمعين، و على التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فيقول: كثير الذنوب و الآثام، خادم طبلة العلم بالمسجد الحرام، المرتجي عفو الرحيم الرَّحمن أحمد بن زيني بن أحمد دحلان ـ عامله اللّه و والديه و أشياخه و المسلمين بمزيد اللطف و الاحسان، إنه كريم جواد عميم الفضل و الإمتنان ـ : هذه تقييدات جمعتها في تبيين وضع العلَم، و الضمير، و اسم الإشارة، و الموصول، و الحروف، و ما يتعلّق بذلک تبييناً على وجه الاختصار، لخّصتها مما كتبه المحقِّقون على الرسالة الوضعية، قصدت بذلک التذكرةَ لي و لأمثالي من القاصرين و اللّه أرجو أن ينفعني بذلك، إنه على ذلک قدير، و بالإجابة جدير.

اعلم، أن الوضعَ لغة: جعل الشيء في موضع. و اصطلاحاً: تعيين اللفظ بإزاء المعنى، بناء على أن اللفظ المجازي موضوع. أو تعيين اللفظ بإزاء المعنى للدلالة عليه بنفسه[١]، إن قلنا إنه غير موضوع؛ لأن تعيينه للدلالة على المعنى بقرينة لا بنفسه[٢]، و بعضهم عرف الوضع

١. و قال بعض العلماء موافقاً لما ذكره السيد السند «رحمه اللّه» في حاشية شرح المطالع: أنّ الوضع مشتركٌ بين معنيين: تعيين اللفظ بإزاء المعنى، و تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه.
٢. كما أفاده العلاّمة التفتازانى في شرح «التلخيص».

بقوله:[١] تعيين شيئ لشيئ بحيث إذا أُطلِقَ أو اُحِسَّ بالشيئ الأولِ، فهم منه الشيئ الثانى.

و هو على أربعة أقسام؛[٢] لأنه إما أن يكون الوضع عاماً، و الموضوع لـه عامـاً، أو يكـون الوضـع خاصا، و الموضوع له خاصـاً، أو يكون الوضع عاماً، و الموضوع له خاصاً، أو يكون الوضع خاصا و الموضوع له عاماً.

أما القسم الاول: ـ و هو ما كان الوضع فيه عاما و الموضوع له كذلك ـ فهو ما وضع لأمر كلى باعتبار تعقله بملاحظة عمومه، كما إذا تصورت معنى الحيوان الناطق، و وضعت لفظ الإنسان بإزائه، أو تَصوَّرتَ معنى الحيوان و هو جسم نام حساس متحرك بإلارادة، و وضعت له لفظ حيوان، فالتعقل بالعموم يسمى آلـة الوضع، و الموضوع له المتعقل العام،[٣] و يسمى هذا الوضع عاماً، بالنظر للمعنى الذي وضع لـه اللفظ، بخلاف القسم الثالث الآتي؛ فإن عموم الوضع فيه من حيث اعتبارُ آلة الوضع.

و الحاصل: أن عموم الوضع و خصوصه منظور فيه لمتعلق التصور، فإن كان متعلِّقا بعام، كان الوضع عاماً، و إن كان متعلقاً بأمر خاص، كان الوضع خاصا، سواء كان متعلَّق التصور موضوعاً له[٤]، أو كان آلة[٥] لملاحظة الموضوع له.

---

١. اعلم أنّ تعريف الوضع بالمعنيين المذكورين، تعريف وضع اللفظ فقط لا الوضع مطلقا، لذا تعرّض إلى تعريف مطلق الوضع بقوله: «و بعضهم عرّف الوضع الخ».

٢. أى: أقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص المعنى و عمومه، و خصوص الوضع و عمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء أربعة.

٣. أى: و يسمى المتعقلُ العامُّ الموضوعَ له.

٤. كالقسم الأول و الثاني، فإن عموم الوضع في الأول و خصوصه في الثاني لإجل عموم و خصوص الموضوع له فيهما.

٥. كالقسم الثالث، فإن عموم الوضع فيه لإجل عموم الآلة، و المراد بالآلة هنا ما هو مرآة لتصور الموضوع له.

فإن قيل: الوضع جعل اللفظ بإزاء المعنى، فهو فعل الواضع، و حينئذ لا يكون إلاّ خاصاً، لأنه من الأفعال الخارجية المشخصة، فلا يتصور فيه العموم، فما وجه جعله عاما و خاصا؟ فالجواب: أنَّ إطلاق الخصوص و العموم عليه، تارة يكون باعتبار خصوصِ الآلة التي يستحضر بها المعنى الموضوع له اللفظ و عمومِها، و تارة باعتبار المعنى الذي وضع له اللفظ، و هذا لا ينافى أنه في حد ذاته دائما خاص.

و أما القسم الثاني: و هو ما كان الوضع فيه خاصا، و الموضوع له كذلك فهو ما وضع لمشخص معين باعتبار تعقله، أو إدراكه بخصوصه، كما إذا تصورت ذاتا مشخصة معينة، و وضعتَ لها لفظَ زيدٍ، فهو موضوع لمشخص باعتبارِ تعقلهِ بخصوصه، لا باعتبار تعقله بأمر عام، فآلة الوضع في هذا القسم التعقلُ بالخصوص، لا أمرٌ كلي صادق على جزئيات الموضوع له المتعقل المشخص، و هو العلم المشخص كزيد، فتعقله ذهني و خارجي، أما العلم الجنسي[1] فكلي عند بعضهم، فهو من الوضع الكلي، و الحق أنه ليس كليا لأنه موضوع للحقيقة المتعينة المستحضرة، فمدلوله مشخص كعلم الشخص، غاية الأمر إنه خارج عن العلم الشخصى باعتبار أَن تعقله ذهني لا خارجي، و علم الشخص

١. الفرق بين اسم الجنس و علم الجنس مع كون كل منهما كليا صادقا على كثيرين، هو ما اختاره. المحقّق الصبان، و هو أحسَنُ ما قيل في هذا الموضوع، و حاصله بإيضاح و اختصار: أن للماهية جهة تعيين في نفسها، و وحدة في ذاتها، و جهة عموم من حيث كليتها و صدقها على كثيرين، و قد نظر الواضع إلى الجهة الأولى في عَلَم الجنس، و نظر إلى الجهة الثانية في اسم الجنس، و أرشدنا إلى ذلك بإجراء أحكام المعارف على علم الجنس فجعله مبتدأ بلا مسوغ، و منعه الصرف عند وجود علة أخرى. و لم يفعل ذلك في اسم الجنس بل أجري عليه أحكام النكرات. (الشيخ يوسف الدّجوي).

مدلوله مشخص تشخصا خارجياً و ذهنياً. قال بعض المحققين: و الظاهر: أنه لا يجب دائماً تعقله بعينه و تشخصه خارجاً، بل قد يكون تعقله بأمر كلي منحصر فيه كما إذا سَمَّى رجلٌ وَلَدَهُ الذي وُلِدَ له، و لم يَرَهُ، باسمٍ بل كما إذا سمّاه في بطن اِمرأته باسمٍ، فانه لا شبهة أنه عَلَمٌ، و إن وضعَه خاصٌ لموضوع له خاص، مع أنه لم يتصوره بشخصه، و كذا اسم القبيلة الذي وضع لمن وُجِدَ، و لمن سيوجدُ، فقولهم: العَلَمُ الشخصي مشخص خارجاً أغلبيٌ، لا كلي، و لو لم نَقُل ذلك، لزم عليه عدمُ عِلمِنا بمعاني الاسماء الموضوعة لما لا نعرفه[١] كاللّه، و الملائكة. قال السيد في «شرح المواقف»: يجوز أَن يُعقَلَ ذات ما، بوجه من وجوهه، و يوضع الاسمُ لخصوصه، و يقصد تفهماً باعتبارمّا لا بكنهها، و يكون ذلك الوجه مصحِحاً للوضع و خارجا عن مفهوم الاسم.

قال بعضهم: و الظاهر: أن وضع لفظ الجلالة للذات العَلِيَّة من هذا القبيل، إن قلنا الواضع البشر.[٢] فَحاصله: أنه أُكتفِيَ بالنظر لأسماء اللّه

---

١. أي: لا نعرف كنهه و حقيقته

٢. اعلم: أن الواضع للأسماء قيل: هو اللّه تعالى، و قيل: البشر، على خلاف طويل في ذلك. و الذي نريد أن ننبهک عليه هو أن نعرفک موضع الخلاف، و ما هو الحق الذي يتبادر إلى الأذهان. فاعلم: أن ذلک الخلاف إنما هو في أسماء الأجناس كرجل، و امرأة، و أسد، و ذئب، لا في أعلام الأشخاص كزيد، و عمرو، و مصر، و بغداد؛ فإن ذلک من وضع البشر اتفاقاً، و أن الذي نفهمه و لا نكاد نعقل سواه أن الإنسان قد ألهم في بدء أمره بعض الأسماء لبعض الأشياء، أو أوحي إليه بها على حسب ضروراته و حاجاته، ثم أخذ بعد ذلک يضع لهما ما يختاره من الألفاظ مما يناسب لغته و ترقيه، و لذلک ترى الموضوعات تتسع يوماً فيوماً على حسب راقي العمران، و تقدم الصنائع، و المخترعات؛ و لذلک لا نجد لكثير من الأشياء الآن أسماء عربية و نجد لها أسماء وضعها بإذائها الأمم الأخرى عندما تقدمت فيها الصناعة. و ظهرت بها المكتشفات و المخترعات. (الشيخ يوسف الدّجوي)

و الملائكة بالتصور بوجه مّا و إن لم يُعلَم الكنهُ، و ذلك كافٍ، و أمّا إن قلنا: الواضع اللّه، فهو يعلم ذاته و صفاتِه، فلا إشكال أصلاً. فالعَلَمُ: ما وضع لمعيَّنٍ لا يتناولُ غيرَهُ، فخرج بالمعين النكراتُ[١]، و بما بعده بقية المعارف، و لم يقولوا: اسم وضع لمعين، لئَلاّ يخرجَ العَلَم المنقول عن الفعل و الجملة، و بيان خروج بقية المعارف من التعريف: أنَّ المضمر صالح لكل متكلم، و مخاطب، و غايب على ما ستقف عليه، و ليس موضوعاً لِأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره كما كان العلم كذلك، بل يستعمل في كل معين خاص، لكن إذا استعمل فيه صار جزئياً، و لم يشركه أحد فيما أسند إليه، و «أنت» مثلا صالح لكل مخاطب، فكما أنه يصلح لأن يستعمل في زيد، يصلح لِأن يستعمل في عمرو، لكن إذا قلت لزيد: «أنتَ قائم» تخصص به في هذا الاستعمال، بحيث لا يصلح ارادة غيره في هذا الاطلاق. و اسم الإشارة صالح لكل مشارإليه، فاذا استعمل في واحد بالقرينة كالإشارة الحسية، لم يشركه فيما أسند إليه أحدٌ و الموصول مثله، فإذا استعمل في واحد بالقرينة كالصلة، لم يشركه فيما أسند إليه أحد و (ال) صالحة لأن يُعرَّف بها كل نكرة، فإذا استعملت في واحد عَرَّفتَه و قصرته على شيئ بعينه.

ثم أنَّ العَلَم الشخصي قد يعرض له التعدُّدُ في الوضع، فيحتاج إلى قرينة تميز تلك المسميات، و هذا لا يخرجه عن كونه شخصياً؛ لأن كل عَلَم يوضع غيرَ وضع الآخر. هذا خلاصة القول في القسم الثاني. و اللّه اعلم.

و أما القسم الثالث: ـ و هو ما كان الوضع فيه عاماً و كان الموضوع

---

١ فإنه لا تعيين في النكرات.

له خاصاً ـ فهو ما وضع لمشخصات باعتبار تعقلها لا بخصوصها، بل بأمر عام، و ذلك في الضمائر، و أسماء الإشارة، و الموصولات، و الحروف[1]، فاستحضر الواضع عند الوضع لضمير المتكلم مثلًا، مطلق

---

١ يرد هنا اعتراض على المصنّف: و هو أن الحصر المستفاد من سكوته في مقام البيان في تقسيمه كل ما كان من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص وضعا شخصياً، إلى هذه الأربعة، ممنوع؛ لجواز أن يكون ههنا لفظ وضع بأمر عام لجزئيات و ليس من هذه الأربعة. كأسماء حروف المباني مثل الألف و الباء. فإن الباء اسم موضوع لكل مفرد من الأفراد التي استحضرها الواضع بقانون كلي و هو حرف شفوي، و تلك الأفراد هي الباءات الواقعة في الكلمات المقرونة بالحركة؛ كالباء في (بزيد)، و في (بسم الله). و كذا أسامي الكتب كـ «الكافية» و «الشافية». فإن كلاً منهما موضوع لكل فرد مما يصدق عليه ألفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة، و تلك الأفراد الألفاظ المدلولة لهذه النسخة و المدلولة لهذه النسخة و المدلولة لهذه النسخة، و هكذا استحضرت تلك الأفراد بقانون كلي و هو ألفاظ مخصوصة، منسوبة لابن الحاجب، دالة على معان مخصوصة، و وضع لها ذلك الأسم.

و أجيب عن هذا الاعتراض: بأنّا لا نسلّم أنّ حروف المباني موضوعة للجزئيات المستحضرة بقانون كلي حتى يرد نقض الحصر بها بل هي موضوعة للأمر الكلي.

و أما أسماء الكتب فقيل: إنها من قبيل علم الجنس، و قيل: من قبيل علم الشخص، و على كل حال فلا ترد نقضاً للحصر. و الخلاف في كونها من قبيل علم الجنس أو علم الشخص مبني على خلاف آخر: و هو إن الشيئ هل يتعدد بتعدد محله، أو لا يتعدد؛ فمن رأى التعدد قال: أسماء الكتب من قبيل علم الجنس، فاسم الكتاب عنده عَلَم لنوع الألفاظ الذهنية المخصوصة، و من رأى عدم التعدد قال: أسماء الكتب من قبيل علم الشخص، فاسم الكتاب عنده علم على الألفاظ الذهنية المستحضرة في ذهن المصنف. و لا يقال: إن جعله من قبيل علم الشخص مشكل مع تعدد المدلول؛ لما علمت أن هذا القول مبني على أن الشيئ لا يتعدد بتعدد محله و أن الألفاظ المستحضرة في ذهن المصنف هي المستحضرة عند غيره، و ما قيل في أسماء الكتب يقال في أسماء العلوم، و التفرقة بينهما بجعل أحدهما من قبيل علم الجنس، و الآخر من قبيل علم الشخص لا وجه لها. (العلاّمة السمرقندي، العلاّمة الدّسوقي).

مفرد متكلم، و عند اسم الإشارة مطلق مفرد مذكر مشار إليه، و هكذا. و وَضَعَها لها و حاصله: أنه يُتعقَّل أمر مشترك بين مشخصات، و المراد مشترك اشتراكاً معنويا بأن يكون كليا مستويا معناه في أفراده، و ليس المراد الاشتراک اللفظي؛ لأنه يشترط فيه تعدُّدُ الوضع، و ماهنا ليس کذلک.

ثم بعد تعقل الأمر المشترک المذکور يقال: هذا اللفظ المشخص الممتاز عن غيره کـ (هذا) موضوع لذات کل واحد من هذه المشخصات بخصوصه المستحضرة بتعقل ذلک الأمر المشترک بحيث لا يفادُ و لا يفهم إلاّ واحدٌ بخصوصه دون القدر المشترک، فالمشترک: آلة لملاحظة الجزئيات، لا أنه موضوع له، و لا فرق في ذلک الأمر المتعقل المشترک بين أن يکون من ذاتيات تلک الأفراد، أو من عوارضها، و مثلوا للأول: بمعاني الحروف أى: کالأمر العام الکائن في معاني الحروف، فإنه جزؤ منها، بيان ذلک: أن الواضع تصور لفظة من لکل فرد من أفراد الابتدآت الخاصة، و تلک الابتدآتُ[1] عند وضع من مثلًا، لها تعقل مطلق الابتداء أعني: الابتداء الکلي، و هو ذاتي للابتدآت الخاصة؛ لأنه جزء من ماهيتها؛ لأن ماهية الابتدآت الخاصة الابتداءُ المطلق مع ملاحظة المجرور و المتعلق، فماهية الابتداء من البصرة مثلا، الابتداء المقيد بالکون من البصرة، و هکذا.

و مثلوا للثاني: بالمضمرات، و ذلک لأن لفظة أنا مثلاً موضوعة لزيد، و عمرو، و خالد، و هکذا. و قد حصل استحضار تلک الجزئيات عندالوضع لها بأمر کلى، و هو مفرد متکلم، و لاشک أن الإفراد و التکلم ليست من

١. قوله: «تلک الإبتدآت» مبتدأ، و جملة «لها تعقل مطلق الابتداء» خبره.

ذاتيات تلك الأفراد الموضوع لها، بل خارجة عنها، كالضحك للإنسان و مِثلُ ذلك أسماء الإشارة، فلفظة ذا موضوعة للجزئيات كزيد، و عمرو، و قد حصل استحضار تلك الجزئيات عند الوضع لها بأمر كلي، و هو مفرد مذكر مشارإليه و الإفراد و التذكير و الإشارة عارضة لتلك الأفراد الموضوع لها، و ليست من ذاتياتها، فالأمر العام ملحوظ باعتبار كونه مرآة و آلة لملاحظة تلك الأفراد التي هي المسببات التي وضع اللفظ لكل فرد من أفرادها، فوصفُ هذا الوضعِ بالعموم إنّما هو بالنظر لآلته، و أما بالنظر لذاته، فهو خاص كالموضوع له، فهو من وصف المسبب بوصف سببه، لأن الآلة باعتبار تعقلها سببٌ في الوضع المذكور، و يجب في هذا القسم أن يكون معناه متعدداً، لأجل أن يتحقق معنى عموم الآلة التي أستحضر بها؛ لانه يجب فيه أن يكون المعنى الموضوع له مستحضراً بآلة وضع كلية، و لابد أن يكون هذا المتعدد له وجودٌ في الخارج؛ لأن الكلام في أقسام تحقَّقت في الخارج، و أن يكون التعدُّد كثيراً لِما صرَّحوا به في سبب الاحتياج إلى الآلة الكلية من أنَّ الأفراد الكثيرة لَمّا كانت لا يمكن استحضارها بذاتها في العقل ليوضع لها اللفظ، استحضرت فيه بالإمر العام الذي هو آلة الوضع، و وضع لها، فهذا يدلّ على أنّه ليس المراد مطلقَ التعدُّد الصادق على ما يمكن حصره.

و الحاصل: أنَّ معنى لفظةِ (هذا) مثلاً: كلُّ مفرد مذكر مشخص مشارإليه لوحظ بأمر عام، و هو مفهوم المشار إليه المفرد المذكر الصادق على هذا المشارإليه المشخص و على ذلك الفرد الآخر، و نظير ذلك: ما إذا حكمت على كل رومي بإنّه أبيض، بأن قلت: كل رومي أبيض، فالحكم إنما هو على زيد و عمرو بملاحظة الأفراد المشخصة باعتبار تعقلها بأمر عام.

و هذا المثال ليس من الوضع، و إنما هو حكم؛ لكنه يشبه الوضع من حيث ملاحظة الأفراد الشخصية، فالوضع فيه تلك الملاحظة حال الوضع، و هذا حال الحكم فنظروه به بهذا الاعتبار، و ما تقدم من أن هذا القسمَ، الموضوعُ له فيه إنّما هو الجزئيات هو مذهب السيد، و العضد، و جماعة.

و قال السعدُ وَ جماعة: إنّ الموضوع له الأمرُ الكلي و شرط الواضع استعمالَه في الجزئيات، و يجري ذلک في الضماير، و أسماء الإشارات، و الموصولات، و الحروف و حجّة السعدِ و من وافقه: أنَّ لفظ (هذا) مثلا إن كان موضوعاً لكل واحد من المشخصات، لزم تعدد الوضع و الأصل خلافهُ، و إن كان موضوعاً لبعض المشخصات دون بعض كان ترجيحاً بلا مرجح، فتعين أن يكون الموضوع له الأمر الكلي، لكن شرط الواضعُ أن يستعمل في جزئي و الحاصل: أن الأمر العام مُلاحَظ على كُلٍّ من القولين، لكن ملاحظته على الأول من حيث إنه آلة للوضع، و على الثاني من حيث أنه الموضوعُ له، و أجيب عن تَرداد السعد: بأنا نَلتَزِم الأولَ أعني كونه موضوعاً لكل واحد، لكن لا نسلِّم أنه يلزم تعدّد الوضع. بل الوضع واحد بسبب ملاحظة الواضع الأمرَ الكلي الصادق على كل واحد من الجزئيات، و لا يلزم تعدد الوضع إلاّ لو قلنا: أن لفظ (هذا) مثلا موضوع لكل جزئي بوضع مستقلّ، و نحن لا نقول بذلک، و قد ألزم بعضهم السعد: بأن لا يكون شيئ من المضمرات، و الموصولات، و أسماء الإشارة مستعملاً في حقيقته، بل دائما استعمالها مجازي؛ لأنها وضعت للأمر الكلي على كلامه و لم تستعمل فيه قطّ، و هو بعيد؛ لأنه يكون ذلک المجاز ثابتاً في ألفاظ كثيرة الاستعمال جداً، فلا يكون للتمسک لوجود المجاز بدون الحقيقة بأمثلة نادرة وجهٌ، بل لا يكون

للاشتباه في وجود المجاز بدون الحقيقة من جمٍّ غفير وجهٌ، و رُدَّ هذا كُلُّه: بأن استعمال الكلي في جزئيه إنّما يكون مجازا إذا استعمل فيه من حيث خصوصُه، و أما استعمال الكلي في جزئيّه من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة، و السعدُ ممن يقول: بأن الكلي يوجد في ضمن الجزئي و رجَّحه «كمال ابن الهمام» كما سيأتي ـ إن شاءَ اللّهَ ـ و حينئذ فلا نسلم تلك الكلية. و اعترض بعضهم على قول السعد أيضاً بأن وضع الحروف للمعاني الكلية يقتضي كونها إسماً، و استعمالُها في المعاني المخصوصة يقتضي الحرفيةَ، و هو تناقض ظاهرُ البطلان. وَ أَجابَ هو نفسه في شرحه على «المفتاح»: بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية بالنظر إلى وضع لفظه له غير مستقل بالنظر إلى وضع لفظ آخر، بمعنى أن يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر، مثلاً معنى الكاف الإسمية و الحرفية هو المثلُ، إلاّ أَن هذا المعنى مستقل بالمفهومية في الكاف الإسمية دون الحرفية و حاصله: أَن (من) مثلاً التبعيضيةِ موضوعةٌ للتبعيض المشروط استعمالهُ في الجزئيات، فهو غير التبعيض المستفاد من لفظ تبعيض الذي هو اسم، فلا يلزم الاستقلال، و ثبوتُ الإسمية بالنظر إلى المعنى الحرفي بخلاف الإسمى هذا. و الأكثرون على ترجيح ما قاله العضد، و السيد.

و اعلم أن هذا القسم ـ و هو ما صدق عليه اللفظ الموضوع للمشخصات ـ باعتبار اندراجها تحت أمر عام لا يفيد التشخص إلا بقرنية[1] كالإشارة الحسية، و العِلمِ بالصلة، و المتعلق، و المجرور، و التكلم، والخطاب، و

١. و هذا ليس لاشتراک تلک الألفاظ بين معانيها لأن شرط الاشتراک و هو تعدد الوضع منتف فيها ـ كما سيصرح به المصنف «رحمه اللّه تعالى»، بل لاستواء تلک المسميات في نسبة الوضع إليها. (الشيخ عبدالكريم محمدالمدرس).

تقدم المرجع، فالكل لابد له في إفادة التعيين من قرينة. و فرق بعضهم بين مدلول الضمير، و اسم الإشارة بأن مدلول الضمير متعين بالوضع، و مدلول اسم الإشارة متعين بقرينة الإشارة، و كأنَّهم ظَنّوا[١] أن اسم الإشارة موضوع للقدر المشترک بين الجزئيات و الضمير موضوع للجزئيات الملحوظة بالقدر المشترک، فجعلوا التعيين فيه حين الاستعمال مستفاداً من القرنية، و في الضمير بمقتضى الوضع. و كان منشأ هذا الظن أنّهم لما رأوا أنَّ الضمير حين إطلاقه يفيد التعيين بنفسه من غير قرينة، و لم يَرَوا اسم الإشارة يفيد التعيين بنفسه بل إنما يفيده بضم عمل إليه و هو الإشارة الحسية الواضحة فحكموا بجزئية الضمير، و كلية اسم الإشارة، و لم يتفطنوا إلى أَن للضمير ضميمة لازمة حين الإطلاق و هي: إما التكلم، أو الخطاب، أو سبق المرجع، فالقرينة معتبرة في القسمين. فان قيل: ما هو من هذا القبيل و الألفاظ المشتركة مستويان في عدم إفادة تشخص المعنى الموضوع له بدون القرينة، و في تعدد المعنى الموضوع له، فما الفرق بينهما. فالجواب: أن الفرق لزوم التعيين و التشخص في المعنى أى: في ما هو من هذا القبيل، و عدم لزوم تعيين المعنى في المشترک اللفظي، بل تارة يحصل التعيين لمعنى الموضوع له كما في الأعلام ک (زيد). فإنه موضوع بأوضاع متعددة، فبالقرينة يتميز و تارة لا يحصل تعيينْ (كعين)، فإنه إذا وجدت قرينة دالة على أن المراد (الذهب) مثلاً لم يتعين من ذلک فرد مخصوص بل ما زال اللفظ صادقا على كل فرد من أفراد الذهب، و فرق أيضاً بينه و بين المشترک اللفظي بوحدة الوضع فيما هو من هذا القبيل و تعدّده في المشترک، و بينه و

١. اعتقاداً منهم. عبّرعنه بالظن أشارة إلى ضعفه. (العلاّمة الدّسوقى).

بين المشترك المعنوي بأن المشترك، الوضعُ فيه للمفهوم الكلي و هذا للجزئيات و على طريقة السعد يفارقه أيضاً من حيث إن هذا لا يستعمل إلا في الجزئيات.[١] فإن قيل: قُولكم في هذا القسم «لا يفيد إلّا بقرينة» مشكل؛ لأن اللفظ بحسب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج إلى قرينة بخلاف المعنى المجازي، فكيف حكمتم بالاحتياج إلى القرينة في المعنى الحقيقي و حاصل الجواب عن ذلك: أنَّ قولَهم المعنى الحقيقيُّ لا يحتاج إلى قرينةٍ، المرادُ منه القرينةُ المصحِّحَةُ للاستعمال، فإنه يكفي في صحة استعماله كونه موضوعاً لمعناه، و لا يحتاج لقرينة لمجرد الاستعمال، و هذا لا ينافي أنه قد يحتاج إلى قرينة معيِّنة إذ لابد منها هنا، و في المشترك، لدفع[٢] مزاحمة المعاني الحقيقية، و أما المجاز فإنه يحتاج لقرينة مانعة من إرادة الموضوع له، إذ هي التي يتوقف عليها تحقق المجاز لينصرف اللفظ عن إرادة المعنى الحقيقي الذي وضع له، و أما المعيِّنة للمراد من المعاني المجازية فلا يتوقف عليها تحققه، بل حُسنه و كمالُه ألا تَرى أنه إذا قيل: «رأيت بحرا ماشيا على قدميهِ» كان ذلك مجازاً لوجود القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقيِ، و إن لم توجد قرينة تعين المراد من ذلك هل هو الكريم، أو العالم، فإن قيل: أنَّ ضمير الغايب قد يعود إلى مفهوم كليٍ نحو: الرجل، أو الإنسان أكرمته، و لفظ (هذا) قد يشار به إلى الجنس نحو: (هذا كلي) عند ذكر الجنس و نحو: أنكم لتخضبون بهذا السواد، و لفظ (الذي) قد يراد به كلي نحو: الذي يصدق على كثيرين مفهوم الإنسان، و حينئذ فلا نسلم أن ما ذكر

١. لكن المشترك المعنوى يستعمل في الجزئيات و الكليّات أيضاً.
٢. الذي يلزم منه فهم المراد، و المقصود.

موضوع لمشخص. فالجواب عن ذلك: أن الإشارة للجنس مبنية على جعله بمنزلة المشخص المشاهد، و ذلك مجاز لأن هذا يقتضي بحسب أصل الوضع مشاهَدا مشارا إليه إشارة حسية، فلا يكون إلا جزئيا حقيقيا و إذا استعمل في غيره، فقد نزل منزلته. أو أن الكلي المذكور من حيث إنه مذكور بهذا الذكر الجزئيّ جزئيٌ لا يحتمل الشركة، و إطلاقُه بهذه الحيثية. و استعمال الموصول في الكلي مجازٌ أيضاً،[١] و الكلام في الحقيقة، و أما ضمير الغائب فاستعماله في المفهوم الكلي حقيقيٌ باعتبار كونه جزئيا إضافيا؛ لأن ضمير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا [٢]حقيقة و ذلك فيما إذا كان المرجع جزئيا حقيقيا كزيد، و عمرو، أو إضافيا، و ذلك فيما إذا كان المرجع كليا كالإنسان، و الفرس المندرج تحت الحيوان، و الحق: أنّ الموصول كالغايب في كونه موضوعا للجزئيات مطلقا حقيقية، أو إضافية و حينئذ استعماله في الكلي الذي هو جزئي إضافي حقيقة كضمير الغايب فتخصيص ضمير الغايب بهذا الحكم خلافُ الحق، و في هذا الكلام موافقةٌ لمذهب السعد في ضمير الغايب و الموصول و مُخالفة له فيما عداه و موافقة للعضد. و بعضهم أجاب: بأن ضمير الغيبة يقتضي ذكراً جزئياً للموضوع له بتقدم مرجعه إما لفظا، أو معنى، أو حكما و قد عرفت أن الكلي من حيث هو مذكور ذكرا جزئيا جزئى، و مثله يجري في الموصول، فيكون الكل موافقا لِما عليه العضد، و من تبعه.

و اعلم: أن الضمير، و اسم الإشارة، و الموصول مشتركة في أن مدلولاتها ليست معاني في غيرها، بل كل واحد منها له معنى في نفسه

---

١. أى: كأسماء الإشارة. يعنى: أن المراد بالموصول من حيث إنه مذكور بالذكر الجزئي جزئيٌ ايضاً.
٢. حقيقيا أو أضافيا

ملحوظ قصدا مستقل بالمفهومية صالح لأن يحكم عليه و به، و إن كان كل واحد من تلك المدلولات إنما يتحصل بالغير، بمعنى أنه ليس كل واحد منها متحصلاً تعيينُه باعتبار فهمه من اللفظ الذي وضع بإزائه، بل لابد له من قرينة، فاحتياجه إلى القرينة لا يخرجه عن كونه له معنى في نفسه. و هذا بخلاف الحرف فإنه يدل على معنى في غيره أي: إن معنى الحرف لا يستقل بالمفهومية من لفظ الحرف الموضوع له بل لابد من انضمام المتعلَّق إليه و المجرور، فهو وسيلةٌ لملاحظة وصف غيره و هو المتعلق فمعنى الحرف يتوقف وجوده ذهنا و خارجا على ذات المتعلَّق و وصف المتعلَّق يتوقف ملاحظته على معنى الحرف، فمعنى (من) في قولك: سرت من البصرة ـ و هو الابتداء الجزئي ـ لم يلاحظ لذاته بل اعتبر وسيلة لملاحظة حال السير و وصفه ـ و هو كونه متبدأ من البصرة ـ لا لملاحظة ذات السير. و الحاصل: أن معنى الحرف لم يلاحظ على أنه وسيلة للمتعلَّق حتى يجب تقديمه عليه ذهنا و خارجا بل وسيلةٌ لملاحظة وصفه، و هذا لا ينافي تقدم ذات المتعلَّق عليه في الذهن و الخارج. فإذَا[1] قلت: «سرت من البصرة»، كان معنى مِن، الابتداءَ الجزئيَّ، و هو الربط الخاص الذي بين السير و البصرة، و هذا لا يتحصل في الذهن إلا إذا ذكر السير و البصرة، فذات الطرفين متقدمة عليه في الوجود و إن كان حالهما من كون السير مبتدأ و البصرة مبتدأ منها متاخراً عن معنى الحرف.

تنبيهٌ[2]: مقتضى مذهب العضد، و السيد، و من تبعهما من أن

---

١. قوله: «إذا قلت» شرط، و جملة «كان معنى من الخ» جزائه.

٢. لفظ التنبيه يستعمل في مقامين: أحدهما: أن يكون الحكم المذكور بعده أوّليّاً، و الثاني: أن يكون معلوماً من الكلام السابق، و ههنا الحكم معلوم بالنظر من الكلام السّابق.

الوضع للجزئيات و أنه يلزم السعد المجاز دائما، أنّهم يقولون: أنَّ إطلاق الكلي على بعض جزئياته مجاز و هو كذلك عندهم، و هو مبني على أن الكلي لا وجود له في الخارج؛ لأنَّه مفهوم عقلي، و لَو وُجِدَ في الخارج لكان جزئيا؛ إذ لا يعقل كونُ الحيوان المتعين بالتشخص كليا؛ للقطع بإمتناع قبول المتعين بشخصه للشركة، و إنما يوجد في الذهن، و ما يوجد في الخارج في ضمن الأشخاص صور متشابهة تُحاكي الكلي، فيوجِدُها العقل بواسطة تشابهها التامّ و إن كانت في نفس الأمر كثيرةٌ. و ذَهَبَ السَّعدُ، و من تبعه إلى أن الكلي موجودٌ في ضمن جزئياته، أي: أفراده في الخارج؛ لأنه عام و العام جزء الخاص كإنسان معناه حيوان ناطق، و هما موجودان في زيد، و عمرو، و غيرهما، فالحيوان جزء الإنسان و جزء الموجود موجود، و هذا هو المشهور. و جمع بعض المحققين بينهما بقول الحكماء: الماهية[1] تقال على ثلاثة أقسام: مخلوطة و مجردة و مطلقة؛ لأنها قد تؤخذُ بشرط لحوق العوارض لها كأن تعتبرَ مخلوطةً بالتشخص، و تسمى المخلوطة، و الماهية بشرط شيئ، و هي موجودة كزيد و عمرو، و غيرهما من أفراد الإنسان. و قد

---

١. صاغها نظماً المتكلم العبقري، المولوي الكردي عليه الرّحمة بقوله:

ماهية الشيئ تقول: ماهية؟	جواب ماهو، نقول ماهيه.
بشرط شيئ لو غدت مشروطة	فسمّها ماهية مخلوطة
وجودها غَنِي عن بيان	كسالم، عُمَرَ للإنسان
و إن تكن بشرط لا مقيّدة	فسميّت تاكُمُ بالمجردة
و لم تكد توجدُ في الأذهان	فضلاً عن الوجود في الأعيان
بلا بشرط إن تكن توْمَ	مطلقة، و منهما أعمَ
فوجدت،...............	

تؤخذ بشرط الخلو عن العوارض كأن تعتبر غير مخلوطة بالتشخص، و تسمى المجردة و الماهية بشرط الخلو، و هي غير موجودة خارجاً اتفاقاً و أمّا في الذهن فقيل بوجودها فيه، و قيل بعدمها. و قد تؤخذ لا بشرط لحوق العوارض، و لا بشرط الخلو عنها، و تسمى المطلقةَ و هي موجودة في الذهن، و في الخارج بالنظر إلى كونها جزءً من المخلوطة، فيحمل كلام السعد على الماهية المخلوطة أي: الكلي الذي خلط بالتشخص أي: خصص بالتشخص فصار جزئيا، و يحمل كلام السيد على الماهية المجردة، و إلاّ فيلزم عليه أنَّ كل فرد من أفراد الأجناس لا يطلق عليه اسمُ جنسه حقيقةً بل مجازاً كـ (كل آدمي) لا يقال له إنسان؛ لأنَّ حقيقة الإنسان و هي الحيوان الناطق لم توجد فيه و لو وجدت فيه لكان جزئياً، بل صورةُ إنسان و لا رجل و لا امرأة بل صورة رجل، أو امرأة، و كل ملك كجبريل لا يقال له ملك، بل صورة ملك، و كل نبي أو رسول لا يقال له نبي أو رسول، فلا يكون سيدنا محمد (صلى اللّه عليه و سلم) نبياً و رسولا حقيقة، و هذا كلام باطل أخذوه من كلام الفلاسفة يُشبِهَ كلام العنادية[1] الّذين يقولون: حقايق الأشياء غير

---

١. العنادية: هي الفرقة الأولى من الفرق الثلاثةِ للسوفسطائية، وهم جماعة ينكرون حقائق الأشياء على اختلاف أحوالهم. فالعنادية ينكرون حقائق الأشياء، و يقولون: إنها أوهام و خيالات باطلة، سمّوا بالعنادية لعنادهم، و عدم اعترافهم بالواقع المشاهد.

و العندية يقولون: لا واقع لحقائق الأشياء بل إنها تابعة للإعتقادات، حتى إن اعتقدنا الشين جوهراً فجوهر، و إن اعتقدنا الشيئ عرضاً فعرض و سمّوا بها لأنهم يقولون: عندي كذا، و عندك كذا و اللّاأدرية ينكرون العلم بثبوت حقيقة الشين أو لا ثبوتها، و يقولون: نحن نشك في هذه الحقيقة و نشك أيضاً في أنفسنا هل نحن شاكون أم لا سمّوا بذلك لقولهم: لا أدري. (العلامة) التفتازاني ـ الدكتور عبدالملك السعدى

موجودة و ما وجد خيال. إلاّ أن يقال هذه حقائق عرفية و شرعية، و كلام السيد في الحقائق العقلية. هذا. و قد قال الكمال ابن الهمام في تحريره: أطلاق الكلي على الجزئي حقيقة لأنه إنما وضع ليستعمل في جزئي قال و هذا مذهب المتقدمين لا يعرفون خلافه و فَصَّل السعد في مطوله فذكر: أنَّ الكلي إذا استعمل في فرده من حيث خصوصُه كان مجازاَ، أو من حيث صدقُ الكلي عليه و إنَّه فرد من أفراد الكلّي فحقيقة. هذا تلخيص الكلام على القسم الثالث و اللّه أعلم.

و أما القسم الرابع: ـ و هو ما كان الوضع فيه خاصا و الموضوع له عاما ـ فقد أحاله كثير من المحققين و ذلك؛ لأنَّ صورتَه: أن يكون الوضع لكلي باعتبار تعقله بخصوصية بعض أفراده أي: بخصوصيةٍ هي بعض أفراده أي باعتبار تعقله بملاحظة بعض أفراده، و هذا القسم لا وجود له في الخارج و إنما حكموا باستحالته؛ لأنَّ الكليات تدرك بها مشخصاتها إجمالا، و ذلك كافٍ في وضع المشخصات، و ليست المشخصات كذلك بالقياس إلى كلياتها؛ لأن الجزئيَّ ليس وجها من وجوه الكلي ليتوجه إليه فيتصوره إجمالا، و إنما الأمر بالعكس.

و عبارة بعض المحققين: لِأنَّ الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة لملاحظة كلياتها، و المراد من الخصوصيات الجزئياتُ المخصوصة المعينة، أي: لا يعقل كونها كالمرآة لملاحظة كلياتها؛ لأن الكليَّ يعتبر ممتدا مستطيلا بحسب كثرة أفراده، و الجزئي يعتبرُ لا امتداد فيه، وَ حينئذ فلا يمكن إدراك الممتد منه لعدم مساواته له في الامتداد، و الاستطاله، و شاهد ذلك من الحس: ما لو كان في حائط ممتد ثقب، و يفرض حائط آخر مساويه في الامتداد من المشرق للمغرب مثلا،

فإذا نظر الناظر إلى ذلك الحائط من ذلك الثقب، فإنه لا يمكنه أن يرى جميع ذلك الحائط، بل ما لاصق ذلك الثقب. هذا.

و ذكر الفاضل الأبهري في شرحه على «الشرح العضدي»: أنه إذا وضع لفظ واحد بإزاء معنى، فهذا الوضع خاص سواء كان ذلك المعنى كليا، أو جزئيا. و هذا موافق لما ذكره بعض تلامذة العضد.

قال العلامة السمرقندي في شرحه الكبير على «الرسالة»: و هذا أقرب؛ لأن وصف الوضع بالخصوص و العموم على هذا ظاهر لا تكلف فيه فإن وضعاً واحداً إذا تعلق بمعان متعددة بأن يكون كل منها موضوعاً له بهذا الوضع، كان عاما، كما يقال في القضية المنفية: عَمَّ النفي كل فرد، و في الموجبة: عمَّ الإثباتُ كل فرد، و كان كليا أيضا على قياس وصف الإيجاب بالكلي، و إذا تعلق بمعنى واحد فقط سواء كان كليا، أو جزئيا كان خاصاً بذلك المعنى بخلاف وصفه بهما على ما ذكره المحقق الشريف، فإنه لا يخلو من تكلف.

و على هذا يتحقق للوضع أقسام أربعة و أطال في البحث و أفضى إلى ما يستفادُ ممّا قرَّروهُ: أنَّ الواضع إذا تصور لفظا خاصاً، و وضعه لمفهوم كلي، فتارة يقصد وَضعُه لذلك المفهوم بخصوصه أي: لا يعتبر صدقه على أفراده وتارة يقصد وضعه له باعتبار تعقله مع صلاحيته للصدق على أفراده، فعلى الأول: يكون الوضع خاصاً لموضوع له عام و إنما كان الموضوع له عاما؛ لأن اللفظ حينئذ موضوع للمفهوم الكلي، و عدم ملاحظة الأفراد لا يخرجه عن كونه كليا، و على الثاني: يكونُ الوضع عاماً لموضوع له عام؛ لأن الواضع قبل وضعه لاحظ المفهوم مع صلاحية صِدقِهِ عَلى الأفراد كما قدمنا، و أما الجمهور فإنهم يقولون: أن

الواضع لاحظ مفهوماً كليا صالحا للصدق على أفراده، و وضع اللفظ بإزائه، و ليس عندهم تصور المفهوم مع عدم ملاحظة الأفراد، فلهذا نَفَوا القسم الرابع.

قال بعض المحققين ممن كتب على شرح الفاكهي على القطر بعدما ذكر: فتأمل هذا المقام فإنه تزل فيه أقدام أفهام.

خاتمة: نسأل اللّه حسنها جميع ما تقدم، الوضع فيه شخصيٌ، و أما الوضع النوعي فهو ما لا يتعين فيه اللفظ الموضوع بأن وضع مندرجا تحت ضابط كلي كقول الواضع وضعتُ كل لفظ على هيئة كذا ليدل على كذا، فقد يكون اللفظ الموضوع بالنوع حقيقة و قد يكون مجازاً.[1]

قال السعد: في تلويحه: قد يكون الوضع النوعي بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص، كالحكم بأن كل اسم آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها فهو لفردين من مدلول ما ألحق بآخره هذه العلامة، و هذا من الحقيقة و أكثر الحقايق من هذا القبيل، كالمجموع، و المصغر، و المنسوب، و عامة الأفعال، و قد يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ معيَّن للدلالة بنفسه على معنى، فهو عند القرينة المانعة عن إرادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا، و دل عليه بواسطة القرينة. و ينقسم النوعي أيضا من حيث تشخص المعنى و

١. و يسمونهما بالوضع التحقيقي و التأويلي: فالتحقيقي: ما لا يحتاج في دلالته على المعنى الموضوع له إلى قرينة، بل يدلّ عليه بنفسه، و التأويلي: ما لا يدل بنفسه بل بواسطة القرينة، فتعلم من هذا أن وضع المجازات كلها تأويلي و كذا الكنايات، و أن وضع الحقائق تحقيقي. (العلامة يوسف الدّجوي).

عموم الوضع و خصوصه إلى ثلاثة أقسام[١] خارجية بالاستقراء: أحدها: ما تعقل الواضع فيه المعنى الموضوع له خاصا بأن لاحظ صيغة هي (فعل) و قال وضعت كل ماصح تركيبه من (ف ع ل) محركَ الوسط بفتح أو غيره للدلالة على هذه الصيغة الثلاثية الماضوية، و حينئذ يكون كل مركب من تلك الحروف المذكورة عَلَماً على هذه الصيغة، فهو وضع نوعي خاص لموضوع له خاص. ثانيهما: ما تعقل الواضع فيه الموضوع له عاما كالمركب الخبري، و الإنشائي الحقيقي، و المجازي، و المجازات، و الكنايات، و المثنى، و الجمع، و اسمه، و المصغر، و المنسوب، على القول بوضع المذكورات كقول الواضع: وضعت كل مركب خبري للدلالة على ثبوت شيئ لشيئ، و هكذا. و قيل: لا وضع للمركبات، بل دلالتها عقلية.

و قال حفيد العصام: وضع المركبات تابع لوضع أجزائه، فإن كان وضعها نوعياً، فنوعي كاسم الفاعل، و إن كان وضعها شخصيا فشخصي كعلم الشخص، و نحوه. و رُدَّ بأن المركب من حيث هو مركب غير أجزائه من حيث هي مفردة؛ لأن الأجزاء المفردة لها حكم و الأجزاء المضموم بعضها إلى بعض لها حكم آخرُ، و انظر ماذا يقول لو كانت الأجزاء بعضها نوعي و بعضها شخصي نحو: زيد قائم. فهذا عندالجمهور وضع نوعي عام ـ لعموم الموضوع له ـ لموضوع له عام.

---

١. اعلم أن العلماء متفقون في وجود الأقسام الثلاثة التي هي: الوضع الخاص للخاص، و الوضع العام للعام، و الوضع العام للخاص، في الوضع الشخصي كزيد، و رجل، و الذي، و أما الوضع النوعي، فلا يكاد يذكر فيه المتقدمون إلاّ قسماً واحداً و هو الوضع العام لموضوع له عام، ولكن أثبت فيه المتأخرون القسمين الآخرين أيضاً. (الشيخ يوسف الدّجوي) و ذهب المصنِّف «رحمه اللّه» على طريقة المتأخرين.

ثالثها: ما تعقل الواضع فيه الموضوع له بأمر عام مع كونه خاصاً كوضع المشتقات باعتبار هيئتها كقوله: وضعت لفظ كل فعل بهيئتِهِ للدلالة على كل جزئي من جزئيات الحدث و الزمان بعد ملاحظة الأمر العام وهو مطلق الحدث و الزمان ليوضع لكل جزئي منهما، فالأمر العام المشترك بين الجزئيات آلة للوضع و كذا باقي المشتقات كقوله: وضعت لفظ كل فاعل بهيئته للدلالة على كل جزئي من جزئيات الذات و الحدث بعد ملاحظة متعلقهما، فهذا وضع نوعي عام لعموم آلته لموضوع له خاص.

قال بعض المحققين: وضع المشتقات باعتبار مادتها أي: مأخذها، من قبيل الوضع العام لموضوع له عام بأن يقول الواضع: وضعت مواد المشتقات لمبادئ المشتقات أي: مدلولات مبادئ الاشتقاق، و مبادئُ الاشتقاق المصادر و مدلولاتها الأحداث، فالمشتقات باعتبار مادتها أي: مأخذها موضوعة بوضع واحد، أمّا باعتبار هيئتها أي: زمنها، فإنها موضوعة بوضع عام لموضوع له خاص بأن يقول الواضع: وضعت هيئة (فعل) للنسبة و الزمان الماضي و هيئة (فاعل) لذات وقع منها الفعل و هكذا؛ فعلى هذا تكون موضوعة بأوضاع متعددة، و هي بالنسبة لكل وضع داخلة في الوضع العام لموضوع له خاص.

و قال الحفيد: وضع المواد كلي نوعي و وضع الهيئة شخصي أي: لم يلاحظ الواضع تعدد المواد بل وضع مادة المشتق للدلالة على مبدأ اشتقاقه و لاحظ في الهيئة التعدد فيكون التعدد ملحوظا ألبتة؛ لأنه وضع هيئة المضارع على حدة و الماضى على حدة و هكذا. قال العلامة الدلحي: و فيه تحكم على الواضع بلا دليل. و قال العلامة الغنيمي:

وضع المادة شخصي أي: وضع مادة ضرب على حدة، و مادة نَصَر على حدة و هكذا. و وضع الهيئة نوعي أي: وضع هيئة المشتق للدلالة على أفراده كهيئة فعل للدلالة على الزمان الماضي، فيدخل تحته أفراده نحو: كتب، و ذهب، قيل ما ذهب إليه الحفيد و أسرده جمع هو الظاهر؛ لكفاية الوضع النوعي دلالة المشتق على الحدث فدعوى التشخص في ذلك دعوى قدر زائد على الحاجة فلا بدلها من دليل حتى تتم. واللّه سبحانه و تعالى أعلم. و هذا الفن قد أفرد بالتأليف و فيما ذكر كفاية.

و صلّىاللّه على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون و غفل عن ذكره الغافلون، و رضياللّه عن أصحاب رسول اللّه أجمعين و التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، و سلام على المرسلين، و الحمد للّه رب العالمين.



فهرس المحتويات

✓ ايضاح العبارة في شرح الاستعارة ٥
مقدمة الشارح ٧
التشبيه ١٤
المَجَازُ ٢٣
مَجازُ الحَذفِ ٦٨
الكِنَايَةُ ٦٩
أبلغية المجاز و الكناية ٧٤
التَّعرِيضُ ٧٥

✓ تقييدات في الوضع ٧٧
مقدمة المصحح ٧٨
كتاب الوضع ٨٠





9 786006 962443



مرکز پخش
انتشارات کردستان
Kurdistan Publication
سنندج ـ پاساژ عزتی ـ تلفن: ۳۳۱۶۵۳۸۲



امام ربانی
انتشارات امام ربانی
Emam Rabani
Publication